

المِرْقَاة

للحبر الشهير الشيخ فضل إمام الخير آبادي رحمته

المتوفى ١٢٤٠هـ

مع حاشيتها الجديدة المفيدة

التي في كشف المطالب والأدلة كاسمها

المِرْقَاة

للفاضل الذكي الشيخ محمد عماد الدين الشيركوتي رحمته

مكتبة النشر
كراتشي - باكستان

المِرْقَاة

للحبر الشهير مولانا فضل إمام الخير آبادي رحمته الله

المتوفى ١٢٤٠هـ

مع حاشيتها الجديدة المفيدة

التي في كشف المطالب والأدلة كاسمها

المِرْأَة

للفاضل الذكي مولانا محمد عماد الدين الشيركوتي رحمته الله



اسم الكتاب : المرقاة

تأليف : مولانا فضل امام الخير آبادي ربه

الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ١١٦

السعر : =/55 روبية

مكتبة البشرا

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرا، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، سني پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدة، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلاة والسلام على صاحب المنطق الفصيح، وواضع الميزان الصحيح، رئيس الحكماء الربانيين خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الذين أسسوا قواعد الملة وشيدوا قصر أحكام الدين، ووضعوا مرقاة لمن حاول الترقى إلى ذروة اليقين.

أما بعد: فيقول المفتقر إلى الله الباري محمد المدعو بعماد الدين الأنصاري الشيركوتي توطنا والديوبندي تلمذا: إني رأيت المرقاة أوجز المتون في المنطق حجما، وأكثرها لأصوله جمعا، وأحرها بالمبتي ضبطا، وأعظمها نفعا، وأتقنها بيانا، وأرفعها شأنا، بيد أنه كان كثرا مخفيا، وللإيضاح حريا، مقتضيا لإيجازه شرحا، يحتوي على توضيح مقدماته واستخراج نتائج، فخطر في بالي أن أعلق عليها تعليقا يشتمل على ما ذكر، فكتبت بعض ما أدى إليه نظري، و وصل إليه فكري ملتقيا من الكتب المعتبرة طواله وقصاره ومتونه وشروحه، وسميته بالمرآة للمرقاة. وأسأل الله تعالى أن يتقبله بفضله وكرمه، إنه خير من يجيب، عليه توكلت وإليه أئيب.

الحمد: اللام فيه إما للجنس أو للاستغراق، فاختار بعضهم الثاني، لشموله جميع الأفراد، وإفادته ثبوت جميع أفراد مدخولها. وقال بعضهم بالأول؛ لأنه يدل على ماهية الحمد مطلقا من غير انطباق على جميع الأفراد؛ ولأنه يفهم عند الإطلاق. والحمد: هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والمراد من الثناء الثناء باللسان، ومن الجميل الجميل الاختياري، فخرج بتقييد الثناء باللسان مع تعميم المتعلق بالشكر، فإنه يكون بغير اللسان أيضا، ويكون خاصة بالنعمة لا بغيرها. وبتقييد الجميل بالاختياري المدح؛ فإنه أعم للاختياري وغيره، يقال: "مدحت اللؤلؤ على صفائها" ولا يقال: "حمدتها" فالمدح أعم من الحمد؛ فإن الحمد مخصوص بالجميل الاختياري، والمدح يوجد في غيره كما مر في المثال. وقيل: لا فرق بينهما بتخصيص الحمد بالاختياري وتعميم المدح غير الاختياري، فإن الحمد أيضا أعم غير الاختياري، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ والحديث المأثور "وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته".

والشكر: فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، فالنسبة بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه. فالحمد أخص بحسب المورد وأعم بحسب المتعلق، والشكر أخص بحسب المتعلق وأعم بحسب المورد، فعلى هذا المواد التي يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما ثلاثة؛ لأنه إذا كان الثناء باللسان في مقابلة الإحسان يتحقق الحمد والشكر؛ فهذه مادة الاجتماع. وإذا كان الثناء بالعلم والشجاعة =

لله الذي أبدع الأفلاك والأرضين، والصلاة على من كان نبيا وآدم بين الماء والطين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. **وبعد:** فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بدّ من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولي الأذهان، وعلى الله التوكل وهو المستعان.

= فيصدق الحمد دون الشكر، وهذه مادة الافتراق من جهة. وإذا كان الثناء بالجنان أو بالأركان في مقابلة الإحسان يتحقق الشكر دون الحمد، وهذه مادة الافتراق من جهة أخرى. وقال في "شرح المطالع": إن الحمد أعم من الشكر فانظر ثمة.

الله: الله علّم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفاته. وقيل: اسم، وقال القاضي البيضاوي **رحمه الله:** والأظهر أنه وصف في أصله لكنه غلب في العلمية. **أبداع:** الإبداع لغة: عبارة عن عدم النظر، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء من العدم إلى الوجود بغير مادة. **الأفلاك إلخ:** يدل عليه صراحة قوله في سورة الطلاق: **﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾**. والأرض اسم جنس، وأصلها أرضة بدليل أريضة. **والصلاة:** هي الدعاء لغة، أما إذا نسب إلى الله تعالى يراد بها الرحمة، وإذا نسب إلى العبد يراد بها الدعاء، وصلاة الملائكة استغفار. **نبيا:** النبي هو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامه، والرسول كذلك. وقيل: أحص، يكون له كتاب وشرية.

بين الماء إلخ: فيه تلميح إلى ما ورد في الحديث المستفيض بين الناس، وإيماء إلى تقدم النبي الكريم **ﷺ** على سائر الأنبياء والرسل وتفوقه في هذا الشأن، كما قال الفاضل العثماني في حواشيه على التلويح ناقلا عن شيخنا العارف بالله مولانا محمد قاسم النانوتوي - نور الله مرقده -: إن نور الكواكب السيارة فقط أو الثوابت أيضا على اختلاف القولين كما هو مستفاد من نور الشمس على رأي الحكماء كذلك نبوة معاشر الأنبياء أيضا مستفادة من نبوة سيدنا وسيدهم محمد **ﷺ**، فحامل النبوة أولاً وبالذات ليس إلا نبينا **ﷺ**، وكل من سواه من الأنبياء موصوف بها ثانيا وبالعرض؛ ولذا قال النبي **ﷺ**: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد. وقال سبحانه وتعالى: **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَقُومُنَّ بِهِ وَلَنَنْصُرَنَّ قَوْمَ آفَاقُوتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَبْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾**.

وعلى آله إلخ: أصله أهل بدليل أهيل؛ فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والفرق بين الآل والأهل أن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف. والأصحاب جمع صحب بكسر الحاء أو بسكونها لا جمع صاحب.

مقدمة: اعلم أن العلم يطلق على معانٍ: أحدها: حصول صورة الشيء في العقل، ثانيها: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، ثالثها: الحاضر عند المدرك، رابعها: قبول النفس لتلك الصورة، خامسها: الإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم.

مقدمة: أي هذه مقدمة من قدّم، بمعنى تقدّم، وهي مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، فكما تكون مقدمة الجيش أمام العسكر كذلك المقدمة، تكون في المفتح، وهي نوعان: مقدمة العلم: وهي ما يتوقف عليه مسأله كمعرفة حده وغايته وموضوعه؛ ليكون الشارع على بصيرة، ومقدمة الكتاب: وهي طائفة من كلام قدّم أمام المقصود، لارتباطها بالمقصود ونفعها فيه.

العلم: إنما ابتدأ بالعلم وتقسيمه؛ لأن غاية المنطق مستلزمة لرسمه، وهو موقوف على معرفة العلم بأقسامه؛ لأنه ما لم يعلم أن العلم بديهي ونظري، والنظري يحتاج في تحصيله إلى الفكر، والفكر قد يقع فيه الخطاء فلا بدّ من عاصم، فكيف يعلم أن غاية المنطق هي العصمة وهو عاصم؟ فلذا شرع بتعريف العلم وأقسامه.

على معانٍ إلخ: اعلم أنهم بعد اتفاقهم على أن العلم هو منشأ الانكشاف حقيقة الذي يكون تصورا وتصديقا وبديها ونظريا وكاسبا ومكتسبا ومتصفا بالمطابقة مع المعلوم واللامطابقة معه، اختلفوا في تعيينه، فالمذاهب التي وقفت عليها ثلاثة عشر، لكن المشهور منها ستة، وقد ذكر المصنف منها خمسة، وسادسها القول بالحالة الإدراكية. والمذاهب التي ذكرها المصنف فالأربعة الأول منها للحكماء والخامس أي الإضافة، ينسب إلى بعض المتكلمين القائلين بأن العلم هو إضافة بين العالم والمعلوم، ولكن علماءنا الماتريدية - كثرهم الله ونصرهم - يقولون: إن العلم هو صفة بسيطة ذات إضافة، ويسمونها بالحالة الانجلائية، ويقولون: إن العالم متصف به مثل اتصافه بصفات أخرى كالحلم والشجاعة لا يحدث عند تعلقه بالمعلوم خلافا للحكماء، فإنهم يقولون: إن العلم يحدث وقت إدراك المعلوم، مثلا إنا إذا علمنا شيئا يحصل لنا أمور:

١- الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل. ٢- وحصول تلك الصورة في العقل.

٣- وقبول النفس لتلك الصورة. ٤- والإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم.

فالحكماء قائلون بحدوث العلم للعالم في هذا الوقت وينفيه قبل ذلك، فالأمور في الصورة المذكورة أربعة، وذهب إلى كل منها ذاهب. وأما الحاضر عند المدرك فقال بعضهم: هو معنى آخر للعلم. وقال السيد الزاهد الهروي: يحتمل أنه والصورة الحاصلة واحد، فإن شئت الاطلاع على تفصيله فأرجع إلى المطولات. ثم اعلم أن هذا الاختلاف ليس اختلافا لفظيا يمتني على اختلاف عباراتهم كما ظن، بل اختلافهم في العلم اختلاف معنوي، فافهم.

وينقسم على قسمين، أحدهما: يقال له التصور، وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق. أما التصور فهو الإدراك الخالي عن الحكم، والمراد بالحكم نسبة أمر إلى أمر آخر إيجاباً أو سلباً، وإن شئت قلت: إيقاعاً أو انتزاعاً، وقد يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، كما إذا تصورت زيدا وحده أو قائماً وحده من دون أن تثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه.

وينقسم إلخ: اعلم أن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الحادث الحسولي لا مطلق العلم الشامل للحضوري والقديم؛ لأن الانقسام إلى البديهي والكسبي إنما يجري في العلم الحسولي، والعلم الحادث دون العلم الحضوري والعلم القديم وهو علمه تعالى، فإن العلم الحضوري بديهي، وعلمه تعالى لا يوصف ببداهة ولا كسب، وهذا ما اختاره جماعة من الفضلاء المحققين كالسيد والعلامة التفتازاني والقطب الرازي في رسائله المؤلفة في تحقيق التصور والتصديق والعلامة الشيرازي في "درة التاج وشرح حكمة الإشراق"، واختار الجلال الدواني في "حاشية التهذيب" التعميم، والحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص، والبسط لا يليق بهذا المختصر، كذا في "حاشية الحسن" على "التهذيب".

إيقاعاً: اعلم أن لفظ الإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع والإسناد كل واحد منها قد يطلق على النسبة التامة حملياً كانت أو شرطية، اتصالية أو انفصالية، وقد يطلق على إدراك تلك النسبة على وجه الإذعان. ولما كان هذه الألفاظ موهمة بحسب اللغة أن للنفس بعد تصور النسبة فعلاً صادراً عنها زعم أكثر المتأخرين أن الحكم فعل من أفعال النفس، والحق ما قال شارح "المطالع": إن الحكم وإيقاع النسبة والإسناد كلها عبارات وألفاظ، والتحقيق أنه ليس للنفس ههنا تأثير فعل، بل إذعان وقبول النسبة وهو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف.

وقد يفسر إلخ: والحكم بهذا المعنى قد يوجد في التصور أيضاً كما في التخيل والشك اللذين هما من أقسام التصور، وظاهر التفسير لا يصح إلا على رأي المتأخرين ضرورة أن وقوع النسبة نفسها وهم قد قالوا بالنسبة التقيدية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع وسموها النسبة بين يين. واعلم أن الحكم يطلق على أربعة معان:

- ١- المحكوم به.
- ٢- ووقوع النسبة أو لا وقوعها.
- ٣- والنسبة من حيث اشتغالها على الربط.
- ٤- وإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها.

أما التصديق فهو على قول الحكماء عبارة عن الحكم المقارن للتصورات، فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق، ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور.

والإمام الرازي رحمته الله يقول: إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف، فإذا قلت: زيد قائم، وأذعنت بقيام زيد يحصل لك علوم ثلاثة: أحدها: علم زيد، وثانيها: إدراك معنى "قائم"، وثالثها: علم المعنى الرابط الذي يعبر عنه في الفارسية بـ "هست" في الإيجاب و"نيس" في السلب، "ه" و"نيس" في الهندية.

عبارة الخ: هذا هو التحقيق الحقيق بالقبول؛ لأنه لا ريب أن التصديق حقيقة واقعية محصلة، وليس من الحقائق الاعتبارية، فهو ليس إلا شيئا واحدا لا مجموع أشياء، والمجموع المركب من التصورات الثلاثة والأربعة لا شك في كونه أمرا اعتباريا. والفرق بين قول الإمام والحكماء من وجوه: أحدها: أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام. ثانيها: أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق، خارج عنه على قولهم، وشطره أي: جزؤه الداخل فيه على قوله. وثالثها: أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه، هكذا قال العلامة الرازي في "شرح الشمسية".

والإمام الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين المعروف بالإمام فخر الدين الرازي، إمام المتكلمين، ذو الباع الواسع في العلوم العقلية. خاض من العلوم في بحار عميقة، وأرض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة، فكل ساكت خلفه، وكيف لا وهو الإمام، رد على طوائف المبتدعة، وهدد قواعدهم، ما من نصراني رآه إلا وقال: أيها الفرد! لا نقول بالتثليث بين يديك، ولا يهودي إلا سلم وقال: إنا هُندنا إليك. لما خاض في علوم الحكماء فلقد تدرع بجلباها، وتقلع بأنوثاها، وتسرع في طلبها حتى دخل في كل أبواها. وأقسم الفيلسوف أنه لذو قدر عظيم. وقال المصنف في كلامه: هذا من لدن حكيم.

كان أول أمره فقيرا، ثم فتحت عليه الأرزاق، وانتشر اسمه وبعد صيته، وقصد من أقطار الأرض لطلب العلم، وكانت له يد طويلة في الوعظ باللسان العربي والفارسي، وكان من أهل الدين والتصوف، وله يد فيه، وتفسير ينبي عن ذلك. ومن جملة ما قال الإمام في وصيته: "ولقد اخترت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن". ولد سنة ثلاث وأربعين، وقيل: أربع وأربعين وخمسمائة، وتوفي رحمته الله بمراة في يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة، هكذا في طبقات الشافعية الكبرى.

ويقال لهذا المعنى: الحكم تارة والنسبة الحكمية أخرى. فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أن الحكيم يزعم أن التصديق ليس إلا إدراك المعنى الرابطي، والإمام يزعم أن التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية المسمّى بالحكم.

فصل: التصور قسمان: أحدهما: بديهي، أي حاصل بلا نظر وكسب، كتصورنا الحرارة والبرودة، ويقال له: الضروري أيضا. وثانيهما: نظري، أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر، كتصورنا الجن والملائكة؛ فإننا محتاجون في أمثال هذه التصورات إلى تجشم فكر وترتيب نظر، ويقال له: "الكسبي" أيضا.

والتصديق أيضا قسمان: أحدهما: البديهي الحاصل من غير فكر وكسب، وثانيهما: النظري المفتقر إليه. مثال الأول: الكل أعظم من الجزء، والاتقان نصف الأربعة. ومثال الثاني: العالم حادث، والصانع موجود، ونحو ذلك.

تارة: اعلم أن النسبة التامة الخيرية رابطة بين الموضوع والمحمول، وحكايته عن أمر واقعي أيضا، ففي صورة الشك والوهم والتخيل يتصور تلك النسبة من حيث إنها رابطة بين الموضوع والمحمول، وفي صورة التصديق والإذعان يعلم من حيث إنها حكاية عن أمر واقعي، فتلك النسبة من حيث إنها رابطة تسمى نسبة حكمية، ومن حيث إنها حكاية عن أمر واقعي تسمى حكما.

التصور قسمان: حاصل كلام المصنف رحمته أن للتصور قسمان: بديهي ونظري، أي بعض التصورات بديهي وبعضها نظري، وكذا التصديقات، فإن بعضها بديهي وبعضها نظري، وليس كل واحد من التصور والتصديق بديهي ولا نظري؛ لأنه لو كان الكل من كل منهما بديهي لما احتجنا في تحصيل شيء من العلوم إلى نظر وفكر، ولو كان الكل نظريا لزم الدور أو التسلسل وهما محالان.

محتاجون: إنما احتاج إلى هذا التنبيه؛ لأن الإمام الرازي رحمته ذهب إلى بدهية جميع التصورات، فعتده انقسام التصور إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء.

فائدة: وإذا علمت ما ذكرنا أن النظريات مطلقا تصوريا كانت أو تصديقيةا مفتقرة إلى نظر وفكر، فلا بدّ لك أن تعلم معنى النظر، فأقول: النظر في اصطلاحهم عبارة عن ترتيب أمور معلومة؛ ليتأدى ذلك الترتيب إلى تحصيل المجهول إذا رتب المعلومات

ترتيب أمور: الترتيب في اللغة: جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح: جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون نسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر، مثلا "الأمور التي تعرفها في تصور الجن، أنه جسم لطيف ناري يتشكل بأشكال مختلفة، و يكون فيهم الذكر والأنثى". وتقول في تصور الملائكة: "لها جسم لطيف نوراني يتشكل، ولا يكون فيها الذكر والأنثى". و يتحصل من ذلك علم معرفة الجن و الملائكة. وعلى هذا القياس لأجل اكتساب تصديق المقدمات المعلومة ومن أجل تغير العالم وحدثه لك أن تقول: "العالم متغير، و كل متغير حادث" فبعد هذا التركيب حصل لنا العلم بقيضية مجهولة، وهي "العالم حادث". والمراد بهذه الأمور المعلومة المرتبة في التصور هو المعروف التي تسمى بقول الشارح أيضا و يراد بها حجة و قياس في التصديق، والأمور المجهولة تسمى معرّفا في التصورات و نتيجة في التصديقات، كذا في الشرح. والمراد بالأمور ما فوق الواحد، فإن الجموع الواقعة في تعاريف الفن يراد بها ذلك.

ليتأدى إلخ: أورد عليه بأنه يخرج عنه التعريف بالمفرد كالتعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها ؟ وأجيب عنه تارة بأن التعريف بالمفرد إنما يكون بالمشتقات، وهي مركبة؛ لاشتمالها على الذات والصفة، وتارة بأن التعريف بالمفرد لا ينضبط انضباط التعريف بالمركب. وقال الشيخ: التعريف بالمفرد ندر خداج أي قليل ناقص.

المجهول: المراد به المطلوب التصوري أو التصديقي الذي يحصل بالترتيب، فالأمور المرتبة يكون معلوما ومؤديا إلى المطلوب الذي هو غير معلوم لكن لا بدّ أن يكون المطلوب معلوما للطالب بوجه ما، و إلا لزم طلب المجهول المطلق وهو محال، ولا بدّ أيضا أن يكون مجهولا وإلا لزم استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل الذي هو أيضا محال، كما تقرر في مفره.

إذا رتب إلخ: اعلم أن الطالب إذا أراد تحصيل مجهول تتوجه نفسه إلى الأمور المعلومة المخزونة عندها، فما تراه مناسبة لمطلوبه تأخذه، وما تراه غير مناسب تتركه حتى تحيط بمبادئ المطلوب، مثلا إذا أراد أن يحصل أن العالم متصف بالحدوث أم لا، فيتوجه النفس إلى المعلومات التي هي مخزونة عندها فتنبعث من جملة المعلومات فوجدت فيها أن العالم يتغير، والمتصف بالتغير يكون متصفا بالحدوث، فهما - أي تغير العالم وحدث المتغير - مناسبان؛ فهذه الحركة تسمى بالحركة الأولى، ثم تنتقل منها بأن يرتبها ترتيبا مؤديا إلى المطلوب، مثلا رتب أن العالم متغير و كل متغير حادث، وهذا الترتيب يسمى بالحركة الثانية، فبعد هذين الحركتين حصل المطلوب أي العالم حادث. ثم اعلم أنه قد يتفق أن النفس تكون مستشعرا للمطلوب بوجه من الوجوه، ثم تنتقل إلى المبادئ دفعة بلا تحشّم =

الحاصلة لك من تغير العالم وحدوث كل متغير، وتقول: العالم متغير وكل متغير حادث، فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلًا لك قبل، وهي "العالم حادث".

فصل: إياك وأن تظن أن كل ترتيب يكون صوابًا موصلاً إلى علم صحيح، كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والتناقض بين أرباب النظر مع أنه قد وقع؟ فمن قائل يقول: "العالم حادث"، ويستدل بقوله: "العالم متغير وكل متغير حادث، فالعالم حادث".

= في الحركة الأولى، ثم تتحرك إلى المطلوب؛ فيتحقق الحركة الثابتة فقط دون الأولى، وقد يتفق أنها تتحرك من المطلوب إلى المادى، وتنقل منها إليه دفعة فيتحقق الأولى فقط دون الثابتة، وقد يتفق أنها تنقل إلى المادى تدريجاً، منها إلى المطلوب كذلك، وبالجملة:

- ١- قد يكون الانتقال الأول دفعياً والثاني تدريجياً.
- ٢- وقد يكون بالعكس.
- ٣- وقد يكونان دفعيين.
- ٤- وقد يكونان تدريجيين.

فذهب القدماء إلى أن الفكر عبارة عن مجموع الحركات، فإذا اتفقت إحدهما بتحقيق لدهاة، ففي الصورة الأولى والثانية والثالثة لا يتحقق النظرية عندهم؛ إذ مناه النظرية على تحقق الحركات.

وذهب المتأخرون إلى أنه الترتيب اللامر لمحركة الثابتة، فعندهم لا يتحقق النظرية في الصورة الثابتة والثالثة، لأن الحركة الثابتة فيهما مفقود، وكلا المذهبين محدوشان. وتفصيل مع ما له وما عيه في مطولات الفن، فإن شئت الاطلاع فليطالع ثم. ولعل الحق أن الفكر عبارة عن الحركة في المفعولات لتحصيل المجهول سواء تحقق مجموعهما أو إحدهما؛ فمدار النظرية على تحقق الحركة، ومدار الضرورة على انتفائها رأساً، فافهم.

إياك ذكر المصنف **رحم** في هذا الفصل احتياج المنطق، لكن لما كان ثبوت الاحتياج إلى المنطق موقوفاً على الأمور الثلاثة: أي تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وكوئها بديهيًا وصريح، ووقوع الخطأ في البصر، ذكرها أولاً.

صواباً. قال المحقق الطوسي في 'شرح الإشارات'. صواب الترتيب في القول الشارح أن يوضع احسن أولاً، ثم يقيد بالفصل، وصواب هيأته أن يحصل للأجزاء صورة وحدانية يطابق بها صورة المطلوب، وصواب الترتيب في مقدمات القياس أن يكون الحدود في الوضع والحمل على ما يسعى، وصواب هيأة أن يكون الربط بينهما في الكم والكيف والجهة على ما يسعى، وصواب الترتيب في القياس أن يكون أوضاع المقدمات فيه على ما يسعى، وصواب هيأة أن يكون من ضرب مُستح، والفساد في المدين أن يكون خلاف ذلك.

ومن زاعم يزعم "أن العالم قديم غير مسبوق بالعدم"، ويبرهن عليه بقوله: "العالم مستغن عن المؤثر، وكل ما هذا شأنه فهو قديم". ولا أظنك شكّا في أن أحد الفكرين صحيح حق، والآخر فاسد غلط.

وإذا كان قد وقع الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أن الفطرة الإنسانية غير كافية في تمييز الخطأ من الصواب، وامتنياز القشر عن اللباب، فجاءت الحاجة في ذلك إلى قانون عاصم عن الخطأ في الفكر يبين فيه طرق اكتساب المجهولات عن المعلومات، وهذا القانون هو المنطق والميزان.

قديم: هذا مذهب أصحاب السحت والاتفاق النافين للصانع. وأما الحكماء اعقّقون فهم وإن رعموا فقدم العام لكنهم لا يرون وجود العالم بلا سبب موحد ضرورة أنه مخالف لبدهة العقل الحاكمة بامتناع الترجيح من غير مرجح.

فاسد: لأنه لو كان كلا الفكرين صحيحا لزم اجتماع القيصين، ولو كانا فاسدين لزم ارتفاعهما، فلا بد صحة أحدهما وفساد الآخر.

قانون إلخ: لفظ يوناني أو سرياني موضوع في الأصل لمسطر الكتاب، وفي الاصطلاح أمر كني يطلق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقول السحاة: "الفاعل مرفوع" فإنه أمر كني مطلق على جميع جزئياته نعرف أحكام جزئياته؛ منه حتى يتعرف منه أن ريذا مرفوع في قولنا: 'ضرب ريذا' فإنه فاعل.

النطق: اعلم أن لكل مركب عللاً أربعة: علة مادية، وعلة صورية، وعلة فاعلية، وعلة غائية، كالسريز مثلاً فإن قطع الخشب له علة مادية، والهيئة الخاصة اجتماعاً من قطع الخشب وغيرها علة صورية، والنجار علة فاعلية، والخلوس عليها مثلاً علة غائية، فكذا المطلق له علل أربع: علة مادية هي مسائلها التصورية والتصديقية بموادها وصورها، وعلة صورية هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة من اجتماعها باشتراكها في البحث الإيصالي، وعلة الفاعلية هي في الظاهر أرسطاطاليس، وفي النظر المتوسط الحكيم المتقدم على جميع الحكماء، العالم بقواعده المخترع لها، وفي نظر التحقيق الدقيق هو النارئ - حلت أسماؤه وتعاليت كبرياؤه - وعلة غائية لتدوينه الصادر من أرسطو، أو لاختراعه الناشئ من أقدم الحكماء لا لفعل النارئ عرّ مجده - فإن أفعاله غير معلنة بالمسائد والعيان، وهي عصمة القوة المفكرة العاقلة عن أخطايا التي تعثر بها كثيراً من جهة العلط والفساد في المواد الفكرية أو صورها أو كليتهما، والمصنف رحمه الله قد ذكر بعضها على حسب ما اقتضاه المقام.

أما تسميته بالمنطق فلتأثيره في النطق الظاهري، أعني التكلم؛ إذ العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل، وكذا في النطق الباطني أعني الإدراك؛ لأن المنطقي يعرف حقائق الأشياء، ويعلم أجناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف.

وأما تسميته بالميزان؛ فلأنه قسطاس للعقل يوزن به الأفكار الصحيحة، ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة واختلال ما في الأنظار الكاسدة، ومن ثمّ يقال له: "العلم الآلي"؛ لكونها آلة لجميع العلوم لا سيّما للعلوم الحكمية.

تسميته بالمنطق المنطق إما مصدر ميميّ بمعنى النطق، أصق على هذا الفن مناعة في مدخلته في كميل النطق، وإما اسم مكان، كأن هذا العلم محض النطق ومصدره. ورسموه بأنه آلة قانونية يعظم مراعاتها إدهش عن احصاء الفكر. **المنطقي يعرف إلخ** أنت تعلم أن معرفه حقائق الأشياء ليس في قدره شئ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر. قال الشيخ في "التعليقات": "من لا يعرف من الأشياء إلا الخواص والموارد، ولا يعرف الصفات المتقومة بكل واحد منها الدلالة على حقيقة، بل يعرف تلك الأشياء ها خواص وأعراض، فإن لا يعرف حقيقة لأمر يعني الواجب معنى ولا عقل ولا نفس، ولا صفت وإسار وإهواء وإماء والأرض. ولا يعرف أيضا حقائق الأعراض، مثال ذلك أنا لا يعرف حقيقة جوهر وإنما عرف شيئاً له هذه خاصية، وهو أنه موجود لا في موضوع، وليس هذا حقيقة ولا يعرف حقيقة الجسم، بل يعرف شيئاً له هذه الخواص، وهي تصور وعرض والعمق، إلى آخر ما قال تفصيلاً.

قسطاس القسطاس - بالصم والكسر - الميزان، أو أقوم الموازين، أو هو ميزان العدل، أي ميزان كان كالقسطاس، وهو روميّ معرب، كذا في "القاموس". **العلم الآلي** اعلم أن العلوم إما أن لا تكون في نفسها آلة لتحصيل شيء آخر، بل كانت مقصودة بذواتها، وسمّيت غير آليّة. وإما أن تكون آلة لتحصيل شيء آخر غير مقصودة في نفسها، وتسمّى آليّة، فالصق داخل في العلوم الآليّة، والآلة هي الوسيلة بين المدخل ومفعبه في وصول أثره إليه، كاستثمار للبحار، فإنه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه، فكذا المنطق آلة بين نقوة العاقل وبين المطالب الكسبية، وتحصيله ليس مقصوداً بالذات، بل لأنه أنه للعلوم الحكمية بل لساير العلوم.

فائدة: اعلم أن أرسطاطاليس الحكيم دوّن هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي؛ ولهذا يلقّب بالمعلّم الأول، والفارابي هذّب هذا الفن وهو المعلّم الثاني. وبعد إضاعة كتب الفارابي فصله الشيخ أبو علي بن سينا.

أرسطاطاليس: وبالتحقيق يقال: أرسطو، وهو المعلّم الأول. ويد هذا الحكيم الشهير بقرية 'طاجيرا' من بلاد مقدونيا قبل الميلاد نحو ٣٨٤ م. وكان طبيبا مصاحبا لملك مقدونيا، ولما بلغ ثامنة عشر من عمره ذهب لتلقي عن أفلاطون، ودعاه ابنه فلبى المقدوني لتعليم وتهديد ولده الإسكندر، وبعد الفراغ من تعليم الإسكندر ذهب إلى أثينا، وأنشأ بها مدرسة م يوجد في بلاد اليونان أعظم من مدرسته، ومدرسة أستاذه أفلاطون، وقد عكف على التعليم في تلك المدرسة، وخرّج عليه كثير. فنُقّب بالمعلّم الأول؛ ولأنه واصل التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل وله حق النسق وفصل التمهيد كذا في "الملل والحل". ومات سنة ٦٢ سنة تقريبا. ولولا كتب أرسطو ما انتقلت الفلسفة من مكان إلى آخر ومن أمتة إلى غيرها.

والفارابي: هو أبو نصر محمد بن صرحان فارسي الأصل، كان واسع الاصلاح في العوم الفلسفية، لا يدانيه في أحكام في الموسيقى، وكان محبا للحرية، لا يوجد إلا عند انبياء الحاربية والأشجار الملتفة. وما كان أكثر من سقه من الفلاسفة الإسلاميين إباحا وشرحا لكلام أفلاطون وأرسطو وأقدرهم على فهم أغراضهما لقّب بالمعلّم الثاني، توفي سنة ٣٣٩ هـ وعمره يناهز الثمانين سنة.

ابن سينا: هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الحاربي، هو الطبيب الشهير، طويل الساع في علوم الفلسفة. ما بلغ عمره عشر سنوات أجاد القرآن حفظا، وحفظ أشياء كثيرة من الأدب، وكان يكثر من مصالعة كتبه وكتب الهندسة والنصب. كان في ربه للأمر مصبور بن روح دار الكتب، فطلب منه أن يدخل ويطلع عليها، فأذن له في ذلك، فوجد لكل علم في تلك الدار بيتا خاصا، فاطلع على فهارس الكتب وطلب ما احتاجه منها، ورأى من بينها كتبا كثيرة لم يقف أحد على أسمائها فصلا عما اشتملت عليه من الفوائد، وضرر عما فيها من البدقنق، وتمّ له ذلك وهو ابن ثمان عشرة سنة، وكان يقول: إني كنت مكتبا على حلّ العويص من مسائل، فكل مسألة أظفر فيها بالحد الأوسط أصبى ركعتين لله وأتهل إليه حتى يفيض عني العرفان، وما أعياني من العلوم الفلسفية سوى العلم الإلهي إلى أن قرأت كتاب أبي نصر الفارابي؛ فأوضح لي المحجة عاية الإيضاح، ووقفت منه على أغراض ذلك العلم. مرض بالقولنج وأهمل أمر الحيلة من هذا المرض، فمات سنة ٤٢٨ هـ. ومؤلفاته كثيرة جدا.

فصل: ولعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق وتعريفه من أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

فصل: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية له، كبذل الإنسان للطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، فموضوع المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية، لكن لا مطلقاً، بل من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصوري والتصديقي.

فائدة: اعلم أن لكل علم وصناعة غاية وإلا لكان طلبه عبثاً والجِدّ فيه لغواً،

تعصم مراعاتها: إما قال: "تعصم مراعاتها الذهن" لأن المنطق ليس بمهارة يعصم الذهن عن الخطأ وإلا لم يعرض للمسطقي خطأ أصلاً، وليس كذلك، فإنه ربما يعطى لإهمال الآلة، فعلم أن العاصم مراعاة المنطق لا نفس المنطق.

في الفكر: هذا التقيد يخرج العلوم القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن اتصال في الفكر بل في المقار، كالعلوم العربية مثل النحو والمعاني والبيان.

عوارضه الذاتية: اعلم أن ما يعرض الشيء إما أن يكون عروضه لذاته أو لحزنه أو لأمر خارج عنه، والأمر الخارج عن المعروض إما مساوٍ له أو أعمّ منه أو أحصّ منه أو مائش له، فالثلاثة الأولى تسمى أعراساً ذاتية، والثلاثة الأخيرة، أي العارض لأمر خارج أعمّ من المعروض والعارض للخارج الأحصّ والعارض بسبب المائش تسمى أعراساً غريبة، والعلوم يبحث فيها عن الأعراس الذاتية للموضوع. **من حيث:** اعلم أن للحيثية ثلاثة أقسام: الأولى: هي الحيثية الإطلاقية، وهي لا تغير ذات المبحث ولا أحكامها. والثانية: هي الحيثية التقييدية، وهي تغير ذات المبحث وأحكامها. والثالثة: هي الحيثية التعيينية، وهي تغير الأحكام بمبحث دون ذاته. فإن شئت التفصيل فانظر في الحواشي المعلقة على "الحاشية الزاهدية".

وصاعة: يحتمل أن يكون عطف الصاعة على العلم تفسيرياً؛ إذ إطلاق الصاعة بمعنى العلم متعارف فيما بينهم. يقال: صاعة الميراث وصاعة الرهان، ويحتمل أن يراد بالعلم ما لا يتعلق بكيفية عمل، بل يكون المقصود منه نفس العلم، وبالصناعة ما يتعلق بكيفية عمل ويكون المقصود منه ذلك العمل.

غاية: أي معاناة له خارجة عنه، والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية، لأن تحصيله فعل اختياري، فلا بد أن يكون مسبوقاً بتصوّر الغاية، فمن حق كل طالب علم أن يعلم الغاية المترتبة عليه المقصودة منه وأن يصدق ترتبها عنه، وإلا لكان طبعه عبثاً بلا فائدة، واحذّ فيه لغواً بلا عائدة. وما كان غاية عنه اميرال الإصانة في الفكر =

وغاية علم الميزان الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

فصل: لا شغل للمنطقي من حيث إنه منطقي ببحث الألفاظ، كيف؟ وهذا البحث بمعزل عن غرضه وغايته ومع ذلك فلا بدّ له من بحث الألفاظ الدالة على المعاني؛ لأن الإفادة والاستفادة موقوفة عليه، ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتب المنطق.

فصل في الدلالة: الدلالة لغة هو الإرشاد أي راه نمودن، وفي الاصطلاح: كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والدلالة قسمان: لفظية وغير لفظية، واللفظية:

= وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر، فمن أراد الشروع فيه على وجه الصورة فلا بدّ من أن يعلم أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الدهش عن الخطأ في الفكر؛ فإن من علمه بهذا الوجه فإنه يعلم عاينه ويصدق ترتبها عليه.

لا شغل فيه أربع لغات: بضم اشين وسكون العين المعجمة، أو ضمهما، وفتح الشين وسكون العين، أو فتحهما. **من حيث:** إما قيّد بالحيثية؛ لأن اسطقي إذا كان نحويًا أيضًا فله شغل بالألفاظ، لكن لا من حيث إنه منطقي بل من حيث إنه نحوي، كذا أفاد السيد المحقق.

معزل إلخ: إذ لا عرص للمنطقي إلّا عن القور اشارة واحجة وكيفية ترتيبهما حتى يوصلا إلى محمول تصوري أو تصديقي، وليس الموصل ألفاظهما بل معانيهما. **الإفادة إلخ:** اعلم أنه لما كان الإنسان مدني الطبع لا يمكن تعيّنهُ إلا بمشاركة من أباء نوعه افتقر كل واحد في مأكله ومشربه وملسه إلى أن يظهر ما في ضميره، فأفادهم واستفاد منهم، وأعان على مقاصدهم ومضاهيهم، فلما كان يؤدي هذا العرص يسمّى دالا، والمؤدي مدلولاً. والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فعبر لفظية. وكل مهما على ثلاثة أقسام كما قال المصنف رحمته.

كون الشيء إلخ: فإن قلت: إن الدلالة تتوقف على علم المدلول وهو يتوقف على الدلالة، وهذا دور؟ قلت: إن علم المدلول من الدال موقوف على الدلالة لا علم المدلول مصقاً، والدلالة تتوقف على علم المدلول مطلقاً لا على المدلول من الدال فلا دور.

يلزم إلخ: اعلم أن المراد بالبروم ههنا أعم من أن يكون عقلياً أو عرفياً. والأول أي: البروم العقلي هو ما يتمتع تصور البروم بدون اللارم عقلاً كلرؤم الزوجية للأربعة، فإن العقل إذا تصور معنى الأربعة يتمتع عدم تصور معنى الزوجية والثاني أي: البروم العرفي هو ما يتمتع تصور البروم بدون اللارم عرفاً وإن لم يتمتع عقلاً، كلرؤم الخود لاحتام، فإن العقل يخور أن يتصور الخاتم بدون الخود لكن لكثرة صدور الخود عن الخاتم صار كأنه لازم له.

ما يكون الدال فيه اللفظ، وغير اللفظية: ما لا يكون الدال فيه اللفظ، وكل منهما على ثلاثة أنحاء: أحدها: اللفظية الوضعية، كدلالة لفظ زيد على مسمّاه، وثانيها: اللفظية الطبيعية، كدلالة لفظ "أح أح" - بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة، وقيل: بفتحها - على وجع الصدر؛ فإن الطبيعية تضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر، وثالثها: اللفظية العقلية، كدلالة لفظ "دَيز" المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، ورابعها: غير اللفظية الوضعية، كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها، وخامسها: غير اللفظية الطبيعية، كدلالة سهيل الفرس على طلب الماء والكلاء، وسادسها: الغير اللفظية العقلية، كدلالة الدخان على النار.

الوضعية **الح** مسبوبة إلى الوضع بأن يكون للوضع فيها مدخل، سواء وضع عين اللفظ أي شحصه بمعناه، كوضع 'ريد' لداته، أو وضع مفردات اللفظ لمعناها، كوضع 'زيد قائم' لمعناه، فإنه وإن لم يثبت وضع مجموعها لمعناه من الواضع لكن وضع مرادته لمعناها. والوضع في اللغة "فهاون" وفي الاصطلاح: 'تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني'. والمراد من الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه.

الطبيعية **الح** هي التي تكون بإحداث الطبيعة الدال عند عروض المدلول، سواء كان الدال لفظاً، كدلالة 'أح أح' على السعال، أو غير لفظ كركض الدابة على العلف. **أح أح**: يفتح الهمزة أو صمها بالحاء المهملة. يقال: 'أح الرجل' إذا سعل. وأما بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة امتددة فدلالة على الوجع، وإذا فتحت الهمزة دلّت على التحسر. كذا في 'القاموس' وغيره، فقد وقع التسامح من انصاف في تفسير أح أح، وهذا مثال للدلالة الطبيعية اللفظية، وركض الدابة مثال لدلالة التي هي غير لفظية. في 'الصرّاح' ركض: تحريك الرجل، وركض الفرس: إذا عدا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْكُضْ بِرَجَبِكَ﴾.

العقلية: إنما نسبت إلى العقل لعدم مداخلة الوضع والظن فيها، ويعتبر فيها علاقة التأثير فيشمل دلالة الأثر، كالدخان على مؤثر كالنار، ودلالة المؤثر على الأثر ودلالة أحد الأثرين على الآخر، كدلالة الدخان على الحرارة، وهما أثران للنار. **الدوال**: وهي النُصُب أي. ما يصب على الطريق، لإدراك بعد المسافة، والخطوط والإشارات والعقود أي: عقود الأنامل التي تدل على الأعداد.

فهذه ست دلالات، والمنطقي إنما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأن الإفادة للغير والاستفادة من الغير إنما يتيسر بها بسهولة، بخلاف غيرها؛ فإن الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة، هذا.

فصل: وينبغي أن يعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة في المحاورات والعلوم على ثلاثة أنحاء: أحدها: المطابقة، وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع....

فهذه ست إلخ: الاحتمالات ستة استقرائي لا عقلي. وذهب السيد اسد بن أن الأقسام خمسة، وأكر الطبعي الغير اللفظي حيث صرح في حاشيته على "شرح المطالع": بأن الدلالة الطبيعية هي الألفاظ فقط، والدلالة العقبية نعم اللفظ وغيره. وقال المحقق الدواني في "حواشي التهذيب": الطبيعة لا تنحصر في اللفظ؛ فإن دلالة الحمرة على الحجل والصفرة على السحر. ولعل السيد قدس سره - صر إلى أن ادال في هذه الأمثلة أثر لممدلون، فيكون ادلالة فيها عقلية؛ لأن الدلالة بعلاقة التأثير عقبية كما قدما. والتحقيق أن ههنا جهتين: جهة التأثير، وجهة إحداث الطبيعة. من جهة الأول عقبية، ومن جهة الثاني طبيعية، فعاية الأمر أن العقبية تحققت في مواد الصعوبة وهو غير موجب لإنكارها وإلا لم أن لا تكون اللفظية أيضا طبيعية، فإنها أيضا لا تخلو عن علاقة التأثير، كما لا يخفى.

بسهولة لأن الدلالة اللفظية الوضعية أسهل الدلالات تعلما وتعلما، وأما غيرها ففيه صعوبة، ولا يكفي لإظهار ما في ضميره. أما الدلالة الطبيعية وكذا العقبية، فهي غير كافية لفهم المفصل، وأما الإشارات فأياها لدلالة غير كافية، وفي الكتابة مشقة عظيمة، فاحتيج في التعلم والتعليم إلى الألفاظ الموضوعية براء ما في ضمائرهم، واختص نظر المنطقي بالدلالة اللفظية الوضعية.

هذا: أي: خذ هذا. وله وجهان. الأول: أن يكون هذا مفعولا لفعل محذوف وهو "خذ"، والثاني: أن يكون "ها" اسم فعل، بمعنى "خذ" و"ذا" اسم إشارة مفعوله. والثاني لا يساعده رسم الخط.

في المحاورات إلخ: اعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية لجميع أقسامها أعني المطابقة والتصميم والالتزام معتبرة في المحاورات. وأما في العلوم فقليل: إن الالتزام مهجور؛ فإنه عقلي. واجمهور عنى أنه معتبر في العلوم أيضا. وههنا تحقيقات تطلب من مظانها.

ثلاثة أنحاء: هذا الحصر عقلي ليس فيها احتمال سوى الثلاثة، وذلك لأن اللفظ إذا كان دلا حسب الوضع عنى معنى، وذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ إما أن يكون غير المعنى الموضوع له أو دالاً فيه أو خارجاً عنه.

ذلك اللفظ له، كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان والناطق، **وثانيها**: التضمنية، وهي أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له كدلالته على الحيوان فقط، وثالثها: الدلالة الالتزامية، وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه، بل على معنى خارج لازم للموضوع له. **واللازم** هو ما ينتقل الذهن من الموضوع له إليه،

ذلك اللفظ له إلخ من حيث إنه وضع به. وإنما يبدأها هذه حبيسه دفع الإشكال المشهور: وهو أن يصف مثلاً كالشمس إذا وضع للمرء كالجرم النوري، واللام كالفرد، وأريد باللام أن الضوء من جهة أنه لام مرومه الموضوع له أعني الجرم النوري - يكون دلالة حيث التسمية مع أنه يصدق على هذه الدلالة أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، فيكون هذه دلالة مطافية ودفعه بأن دلالة المذكورة وإن كانت دلالة لفظ على تمام ما وضع به، لكنها ليس من حيث إنه تمام ما وضع به بل من حيث إنه لام مرومه الموضوع له، فظهر أن ترك الحثية من مسامحة الماتن.

وثانيها إلخ اعلم أن ههنا أي في دلالة التضمن مذهبين، مذهب أهل المرن، وهم لم يعتبروا في الدلالة قصد، بل انهم فقط، ودلالة اللفظ موضوع بمعنى المركب على لأخرى مفهومة في صلب المعنى المركب حيث لم يتعلق القصد بها بدت تصميمه وأهل العربية اعتبروا قصد، فلا يكون تصميمية عندهم. وإحقق مذهب أهل المرن، فإن على مذهب أهل العربية صلب الخصر، فإن الدلالة التصميمية الميرانية لا تدخل في شيء من الدلالات مع أنها داخلية في المقسم.

للام: إنما اعتبر المرون في هذه دلالة؛ لأنها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا حصاه في أن اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه، فلا بد لدلالته على خارج من شرط، وهو مرون ذهني، أي كون الأمر الخارج لارماً مستقياً اللفظ حيث يلزم من تصور استقياً تصويره، فإنه لو لم يحقق هذا الشرط لامتنع فهم الأمر الخارج من اللفظ فلم يكن دالاً عليه.

واللازم إلخ: لما وقع في تعريف دلالة الالتزام ذكر اللام ولم يعم معناه قبل ذلك ذكر معناه وقال: 'واللام إلخ' اعلم، أيها المتعلم اعلم! أولاً، اللام على قسمين: عربي، وعقبي وقد بنا معاهما سابقاً. أورد المصنف - مثالين: الأول بالأول، والثاني للثاني. وثانياً أن اللام أصلاً على قسمين: أحدهما: اللام اللفظي بالمعنى الأعم: وهو ما إذا تصور المرون واللام حرم بالرون بينهما ضرورة. وثانيهما: اللام اللفظي بالأخص: وهو أن يترى من تصور المرون تصور اللام. وهذا المعنى هو المراد عندهم في تعريف الدلالة الالتزامية.

فصهر هذا أن تمثيل اللام الواقع في دلالة الالتزام قابل بعينه وصيغة الكتابة لا يصح على مذاقهم؛ لظهور أنه لا يلزم من تصور الإنسان تصور قابل العلم وصيغة الكتابة، بل هما مثالان للام اللفظي بالمعنى الأعم، فإن من تصور =

كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة، وكدلالة لفظ العمى على البصر.

فصل: الدلالة التضمنية والالتزامية لا توجدان بدون المطابقة؛ وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل، وكذا اللازم بدون الملزوم، والتابع لا يوجد بدون المتبوع، والمطابقة قد توجد بدونهما؛ لجواز أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا جزء له ولا لازم له. **فإن قلت:** لا نسلم أن يوجد معنى لا لازم له؛ فإن لكل معنى لازماً ألبتة، وأقله أنه ليس غيره؟ **قلنا:** المراد باللازم هو اللازم البين الذي ينتقل الذهن من الملزوم إليه،

= مفهوم الإنسان وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يحرم باللزوم بينهما، فاحفظ يحدث نفعاً في الاعتراض الآتي من الإمام.

كدلالة إلخ: فإن قلت: انصر جزء مفهوم اعمى؛ فإن العمى عدم البصر، فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن؟ فقول: العمى عدم البصر لا العدم وانصر، والعدم المضاف إلى البصر يكون انصر حارحاً عنه وإلا لاجتمع في العمى البصر وعدمه.

لا توجدان إلخ: يعني إذا وجد التضمن والالتزام فلا بد من وجود المطابقة؛ فإن دلالة اللفظ على الجزء واللازم فرع الدلالة على الكل والملزوم. اعلم أن هذا الملزوم أي: لتحقيقي على طور المرابين. وأما على مدق أهل العربية فاللزوم تقديري.

قد توجد إلخ: أي: لا يزم التضمن والالتزام للمطابقة. أم الأول: فلحوار أن يكون لشيء معنى مطابق بسيط لا جزء له كإباحة تعالى والعقود المحردة. وأما الثاني: فلأن عقل كثيراً من المعاني مع العنونة عن غيرها. اعلم أن المصنف رحمه الله لم يتعرض لبيان النسبة بين التضمنية والالتزامية؛ فأقول: إنه لا لزوم بينهما؛ فإن المعاني البسيطة قد يوجد لها لازم ذهني، فوجد الالتزام بدون اتضمن. والمعاني المركبة قد لا يوجد لها لازم ذهني، فتحقق التضمن بدون الالتزام، فاحفظ. **فإن قلت إلخ:** هذا اعتراض الإمام على ادعائهم وجود المطابقة بدون الالتزام، مشأه أخذ اللازم البين بالمعنى الأعم في تعريف الدلالة الالتزامية.

قلنا: المراد إلخ: يريد أن اعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الأخص، و'كون الشيء ليس غيره' ليس من أفراد هذا المعنى، وإنما كثيراً ما يتصور المعاني ولا يختص ببناء معنى الغير فصلاً عن كونه ليس غيره، أقول: ومدار هذا الجواب إما هو اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأخص في التعريف، ولا أدري أيّ ضرورتهم دعتهم إلى هذا الاعتبار؟ وأي ناعت بعثهم على هذا التقييد في اللزوم اعتبر في الدلالة الالتزامية؟ مع أنه لا يكاد يوجد في =

وقولك: "ليس غيره" ليس من اللوازم البينة؛ لأننا كثيرا ما نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره.

فصل: اللفظ الدال إما مفرد، وإما مركب، فالمفرد ما لا يقصد تجزئته الدلالة على جزء معناه، كدلالة همزة الاستفهام على معناه، ودلالة زيد على مسماه، ودلالة عبد الله على المعنى العلمي. والمركب ما يقصد تجزئته الدلالة على جزء معناه،

= كبرائهم من ابن سينا وأمثاله يدلّك دلالة واضحة على أن المعتبر عندهم في التعريف هو اللفظ ليس بالمعنى الأعم كما تهنأك سابقا.

والإمام قدس الله سره - إنما جازى الشرح وطراءه بطريق الإيراد بأنكم فسرتم الدلالة الانتزاعية بدلالة اللفظ على لار ما وضع به وما فيتموه شيء لا إشارة ولا صرح، بل قد عترفتم بكون الإنسان دالا على قابلية العلم وصيغة الكتابة دلالة البرامية مع كونه لارما للإنسان بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأحص كما ذكرنا؛ فحيث كيف يسوع كم بكار دلالة كل لفظ على كونه مفهومه ليس غيره فإن كونه لارما مثلا ليس غيره أدون درجه وأثر مرسى في انروم من كونه قابلا للعلم وصيغة الكتابة^١ وإحتمة التمثيل يقابل العلم وصيغة الكتابة وعدم تصريجه بكون المعبر هو اللزوم بالمعنى الأحص بغير كونه اتعميم في انروم مر دأ عندهم، وعلى هذا فلا يمكن تفكاك الاسراء من انطاقه كما ذكره الإمام قدس سره فاحفظه ونسبه، لعلك لا تحده عند غيرنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل الح قد عرف فيما سبق أن نظر المنطقي في الألفاظ من جهة أنها دلائل طرق الانتقال، فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة المنطقية، وما كان صريح الانتقال إما بقول الشارح أو الحجة وهي معان مركبة من مفردات، أراد بعد البحث عن الدلالات كنها أن يبحث عن الألفاظ الدالة على ظروف حتى يتبين أن أي مركب يدل على قول الشارح، كالمركب التقييدي، وأي مركب على لقضية كالحري، وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح أو الحجة، فأحد في تفسيره اللفظ إلى المفرد والمركب، وعلى به اللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع معنى. **أما مفرد الح** قدم المفرد على المركب؛ لأن المفرد جزء مركب، والجزء مقدم على الكل.

والمركب الح محصنه أن يكون ١ اللفظ جزء، ٢ وجزئه دلالة على معنى ٣، وأن يكون ذلك المعنى جزءا معنى المقصود من اللفظ، ٤ - وأن يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة، فيخرج عن حد المركب ١ - ما لا يكون به جزء كهمزة الاستفهام، ٢ - وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كريد، ٣ - وما يكون به جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزءا معنى المقصود كـ 'عبد الله' علما، صحف الأقدمين منهم هذا التقييد حر ولا أثر، بل تمثيلهم يقابل العلم وصيغة الكتابة كما هو مصرح في كتب =

كدلالة "زيد قائم" على معناه، ودلالة "رامي السهم" على فحواه. ثم المفرد على أنحاء ثلاثة؛ لأنه إن كان معناه مستقلاً بالمفهومية، أي لم يكن في فهمه محتاجاً إلى ضم ضميمة فهو اسم إن لم يقترن ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة، وكلمة إن اقترن به وإن لم يكن معناه مستقلاً فهو أداة في عرف الميزانيين، وحرف في اصطلاح النحويين، هذا.

فصل: اعلم أنه قد ظن بعضهم أن الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمّى في علم النحو بالفعل، وليس هذا الظن بصواب؛ فإن الفعل أعم من الكلمة، ألا ترى أن نحو ...

= ٤ وما يكون له جزء دل على المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كاحيوان الناصق عتماً. فهذه الأربعة داخلية في المفرد إلا أن المصنف - قد تسامح في استيعاب الأقسام فلم يذكر الأخير في مفرد مع أنه داخل فيه. إن اقترن به إلح أي اقترن معناه برمان معين من الأرملة الثلاثة، فخرج منه ما لا يقترن برمان معين من الأرملة الثلاثة سواء لم يقترن برمان أصلاً كسائر الأسماء أو يقترن برمان معين غير الثلاثة كالنصوح والعوق وبطائرهما. والمراد باقتران المعنى في تعريف الكلمة اقتران معناها برمان معين من الأرملة الثلاثة اقتراناً أولياً بحسب الوضع لئلا يتقص بأسماء الأفعال؛ إذ يقترن معناها أيضاً برمان معين من الأرملة الثلاثة نحو "ص"، فإنه يدل على السكوت المفترق بالاستقلال، وثلاً يتوجه القص باسمي الماعل والمفعول؛ فإنه لا يقترن باقتران أولى حسب الوضع.

فهم أداة إلح أما سميته بالأداة؛ فلأنها آلة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعض والأداة الواسطة. وأما وجه تسمية القسم الثاني بالكلمة والقسم الأول بالاسم؛ فلأن الكلمة من الكلم وهو الحرج، كأنها لما دلت على الرمان وهو متحدد ومصرم تكلم الخاطر بتعير معناها، وأن الاسم أعلى مرتبة من سائر أنواع الألفاظ، فيكون مشتملاً على معنى السمو هو العنوّ. **فصل إلح** لما ذكر في الفصل اسبق أن للمفرد أقساماً منها الكلمة، وتوهم بعض أن الكلمة اميرانية والفعل السحوي متحددان في المفهوم فدفع في هذا الفصل فقال: إنه قد طر إلح.

ليس هذا الظن صرح به الشيخ في "الشفاء": ليس ما سميته العرب فعلاً كلمة عند المنطقيين؛ لأن المضارع الغير العائب أي المتكلم والمحاطب - فعل عندهم وليس كلمة، أما أنه فعل عندهم فظاهر، وأما أنه ليس بكلمة؛ فلأن المضارع المحاطب وكذا المتكلم مركب، ولا شيء من المركب بكلمة، فلا شيء من المضارع المحاطب والمتكلم بكلمة. **فإن الفعل أعم إلح** صرح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": من أن الفعل عند السحاة أعم منه عند المنطقيين، فإنهم يسمّون الكلمات المؤلفة مع الضمائر كقولنا. أمشي.

"أضربُ ونضربُ" وأمثاله فعل **عند النحاة وليس بكلمة** عند المنطقيين؛ لأن الكلمة من أقسام المفرد، ونحو "أضربُ" مثلاً ليس بمفرد، بل هو مركب؛ لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى، فإن الهمزة تدل على المتكلم، و"ضرب" على المعنى الحدث.

فصل: قد يقسم المفرد بتقسيم آخر، وهو أن المفرد إما أن يكون معناه واحداً أو يكون كثيراً، والذي له معنى واحد على ثلاثة أضرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون....

عند النحاة. لأن طرهم إلى اللفظ قصداً وإلى المعنى تبعاً، وفي "أضرب ونضرب" تصرفات مثل يضرب، فعُدَّوهما في الفعل. **ليس بكلمة إلخ.** لأن نظر المنطقيين لما كان قصداً إلى المعنى لا إلى اللفظ، وصعدت الكلمة والمحاصص معناه معنى القصبة، لاحتمال إصدق والكذب. والقصبة مركبة من موضوع وحمول واسطة في المعنى، وفي اللفظ أيضاً دلالة جزء المعنى، فإن "إناء" تدل على الفاعل المحاصص، و"الألف" و"نون" على المتكلم، والساقى على الحدث؛ فلذا عدَّوهما من المركبات اتامة الحرية وأخرجوا عن الكلمة، خلافاً لـ "يضرِب" فإنه كلمة عند المنطقيين والعرب كيهما؛ إذ لا يفهم منه معنى المركب، والقصبة ما لم يصرح بالفاعل، فإن "يضرِب" بلا ذكر الفاعل لا يفيد معنى "يضرِب أحد أو ريداً" ولا يرمع عند ذكرهما التأكيد وهو ناص قصداً في محاورتهم، نعم في المحاصص عند ذكر الفاعل مثل "تضرِب أنت" وفي المتكلم عند ذكره نحو "أضرب أنا، ونضرب نحن" يفهم التأكيد قطعاً في المحاورات فوضح الفرق.

فصل: ما فرغ عن تقسيم المفرد بحسب استقلال المعنى وعدمه شرع في تقسيمه بحسب وحدة المعنى وتعددته، واحتج في مقسم هذا التقسيم فقال بعضهم: إن المنقسم إلى الأقسام المذكورة هو مطلق المفرد بلا حصيص اسم. وقال بعضهم: إن المنقسم إلى الكمي والحرثي والمنوصي والمشكك الاسم خاصة، وأما إن المشترك والمنقول بأقسامه والحقيقة والجار فهو مطلق المفرد اسماً كان أو كمي أو أداة، وهو مشهور. وقال محب الله الهاربي: إن الجار بالذات إنما هو في لاسم، وأما الفعل وسائر المشتقات والأداة فإنما يوجد فيها بالتعية. وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل لا يتحمله المقام.

واحداً إلخ. الذي يكون معناه واحداً بحسب الوضوح والاستعمال فيه ثلاثة أقسام: ١- الحرثي ٢- والمنوصي ٣- والمشكك. وما كان معناه كثيراً فيه أيضاً ثلاثة أقسام: ١- المشترك ٢- والمنقول ٣- والحقيقة والجار. فاعلم أن أقسام تقسيم واحد لا يجتمع أحدها مع الآخر، ويجتمع مع أقسام تقسيم آخر، فالحرثي لا يجتمع المتواطىء والمشكك، ويجتمع مع المشترك والمنقول وغيرهما، فافهم.

ذلك المعنى متعينا مشخصا أو لم يكن، والأول: يسمّى علّما كـ "زيد وهذا وهو"، والأولى أن يسمّى هذا القسم بالجزئي الحقيقي. والثاني: أي ما لا يكون معناه الواحد مشخصا، بل يكون له أفراد كثيرة، هو ضربان: أحدهما: أن يكون صدق ذلك المعنى على سائر أفرادها على سبيل الاستواء من غير أن يتفاوت بأولية أو أولوية أو أشدية أو أزيدية. ويسمّى هذا القسم المتواطئ؛ لتواطء أفرادها وتوافقها في تصادق ذلك المعنى العام، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر. وثانيهما: أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفرادها على وجه الاستواء، بل يكون صدق ذلك المعنى على

متعينا مشخصا: أي حسب الوصف حيث لو تصور نفسه بمنع عند العقل فرض صدقه على الكثير فلا يرد عليه أنه يخرج منه، والأعلام التي معانيها غير مدركة بالحوس كـ الله وجرئيل" فهذا تتصور بوجوده كلية وحاصل الدفع أنه لو تصور على الوجه الخرفي بمنع عند العقل فرض صدقه على الكثير، وهذا المعنى متحقق فيها.

والأولى: وجه الأولوية: أن الضمائر وأسماء الإشارات ليست بأعلام اصطلاحا، مع أنها داخلة في هذا القسم؛ لأن الوصف فيها وإن كان عاما لكن الموضوع له خاص؛ كونه موضوعا بوصف واحد لكل واحد من الخريجات، فهناك وصف واحد عام لمعاني كثيرة شخصية. **الاستواء**: ليس المراد بالتساوي في الصدق عدم التفاوت مطبقا فإنه محال؛ لأن صدقه على الأفراد الأربعة أكثر من صدقه على فرد واحد، بل المراد من التفاوت المسبوب فيه هو التفاوت الذي اعتبر في قسمه، أعني المشكك بالأولية والأولوية والشدة والريادة، فلا يرد أن التساوي عدم التفاوت، فيلزم أن لا يتفاوت أفراد المتواطئ في صدقه أصلا.

بأولية: هي أن يكون ثبوت الكلّي لبعض الأفراد علة لثبوت بعض الآخر كالوجود؛ فإن ثبوت لزيد علة لثبوت لاسمه عمرو. **أولوية**: معناه أن ثبوت الكلّي لبعض الأفراد بالصبر إلى ذاته، وللبعض الآخر بالظفر إلى غيره كالصبر؛ فإن ثبوت الشمس بالظفر إلى ذاته وبالأرض بالظفر إلى الغير **وأشدية**: الشدة عبارة عن كون أحد الفردين حيث يتربع عنه العقل أمثال الآخر غير متميزة في الوصف كاللياص؛ فإن تحققه في الشح أكثر منه في العاج حيث يتربع العقل من الشح بياضات كثيرة مثل العاج، ويقاسها الضعف ثم اعلم أن الشدة عند المشائية مختصة بالكيّف، والريادة بالكمّ، وأما الإشرافية فلا يفرقون بينهما. **أو أزيدية**: الريادة هي كون أحد الفردين حيث يتربع عنه أمثال الآخر، إلا أن الأمثال فيها متميزة في الوصف، ويقابلها النقصان.

بعض الأفراد بالأولية أو الأشدية أو الأولوية، وصدقها على البعض الآخر بأضداد ذلك، كالوجود بالنسبة إلى الواجب - جلّ مجده - وبالنسبة إلى الممكن، وكالبياض بالنسبة إلى التلج والعاج، ويسمى هذا القسم **مشككا**؛ لأنه يوقع الناظر في الشك

كالوجود لا ريب في كون الوجود مشككا بالقياس إلى الواجب - جلّ مجده - وبالقياس إلى الممكن باعتبار تقدم التأخر والأولية وعدمها. وإنما كونه مشككا باعتبار الشدة والضعف ممحل تأمل؛ إذ لو كان كذلك لقام بالواجب نوع من الوجود هو أشد، وبالممكن نوع من الوجود أضعف عما ثبت عندهم أن الأشد والأضعف نوعان متضادان، فإما أن يكون الوجود مطلقا حسا بلوعين، فيلزم تركبهما من الحسن والفصل، أو يكون عرضيا لهما، فيكون هما حقيقة غير الوجود المطلق. وبالحملة لا ينصور التساوت في الوجود بالشدة والضعف إلا أن يقال: الوجود حقيقة نوعية نادقا بسيطة لا حس ها ولا فصل ها، وهي في جميع الأشياء بمعنى واحد، ومع وحدتها متفاوتة الحضور بأغاء التشكيك، وليست أفرادها متخالفة لهويات في التقدم والتأخر، والكمال والنقص، والمعنى والحاجة. ومرجع الشدة والضعف ليس إلا الكمال والنقصان كما هو مذهب الإشراقية.

مشككا مسألة التشكيك في كتب الفس مسطورة على وجه السط والتفصيل. وهي مسألة عويصة معركة الآراء، ومرة الأقدام وصيق المقام، وخافة الخروح من نطاق المقصود، وإن كان لا يرحصان لتفصيلها وسط أدلة المشائية والإشراقية وتعيين الحق فيها كما هو حقه إلا أن لا يرى بأسا بذكره على وجه الاحتصار والإيجاز حيث يكون تبصرة للمبتدئين، وإعانة على فهمها في مقامها.

فيقول: إن الحكماء قد اختلفوا في حوار التشكيك في الماهيات والذاتيات بمعنى أنه هل يعبر أن يكون أفراد ماهية واحدة متفاوتة بالأولية والأوية والشدة والريادة ومقابلاتها حيث تكون الماهية في حو من الوجود كاملة من نفسها في نحو آخر مه من دون انضمام أمر وعروض عارض أم لا؟ فجوره الإشراقية ومعه المشائية. قالوا: لا تشكيك في ماهية جوهرية ولا في الماهية العرضية، بل التشكيك في اتصاف أفراد الماهية بالعارض، فلا تشكيك في الجسم ولا في اسود بل في صدق مفهوم العرضي، كالأسود المشتق من المعنى الحسي لاسود على أفرادها.

وقال الإشراقيون القائلون بالتشكيك في الماهية: إن جوهر كجواهر العالم العقني أقوى في الجوهرية من جواهر آخر، كجواهر العالم الأدنى، وحيوان وجسم أكثر في الحيوانية والجسمية من حيوان وجسم آخر، كالإنسان والغيل من القن كما هو مذكور في "حكمة الإشراق". هكذا خلاصة دعاويهم مجردة عن الدلائل. والسط مع ما له وما عليه في المبسوطات.

لأنه يوقع إلح لأن أفرادها مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة، فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك حثبه أنه متواطئ لتوافق أفرادها فيه، وإن نظر إلى جهة الاختلاف أوهم أنه مشترك كأنه لفظ له معان مختلفة، فيشكك هل هو متواطئ أو مشترك؟

في كونه متواطئا أو مشتركا.

فصل: المتكثر المعنى له أقسام عديدة، وجه الحصر: أن اللفظ الذي كثر معناه إن وضع ذلك اللفظ لكل معنى ابتداء بأوضاع متعددة على حدة، يسمّى مشتركا، كالعين وضع تارة للذهب، وتارة للبصرة، وتارة للركبة، وإن لم يوضع لكل ابتداء، بل وضع أولا لمعنى، ثم استعمل في معنى ثانٍ؛ لأجل مناسبة بينهما، إن اشتهر في الثاني وترك موضوعه الأول، يسمّى منقولا، والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - أحدها: المنقول العرفي باعتبار كون الناقل عرفا عاما.
- ٢ - وثانيها: المنقول الشرعي باعتبار كونه أرباب الشرع.
- ٣ - وثالثها: المنقول الاصطلاحي باعتبار كونه عرفا خاصا وطائفة مخصوصة.

فصل إلخ لما فرع عن بيان القسم الأول للمفرد الذي اتحد معاه شرع في بيان القسم الثاني الذي كثر معاه. **التكثر المعنى.** اللفظ الذي يتكرر معناه المستعمل فيه سواء وضع له اللفظ أو لم يوضع، وإنما قيدنا بهذا؛ لئلا يخرج الجار من متكرر المعنى. **أوضاع إلخ** أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك من غير نظر إلى المعنى الأول، فهو المشترك.

مشتركا وإنما سمي به، لاشتراكه بين معانيه لا لاشتراكه بين أفرادها كما فهم بعض المحققين ^{١٤٨}، فإن الاشتراك الثاني في المشترك المعنوي، والغرض ههنا من المشترك اللفظي.

إن اشتهر إلخ أي: إن اشتهر المفرد في المعنى الثاني بحيث يتبادر منه هذا المعنى محمدا عن القرائن يسمّى منقولا. والمرتل ما وضع لمعنى ثم نقل إلى الثاني لا لمناسة كجعفر مثلا، فإنه كان موضوعا للنهر الصغير ثم جعل علما بلا مناسبة بيه وبين المعنى الأول. وقيل: من المشترك، وقيل: من المنقول. وعند الجمهور المنقول والمرتل قسيما، وهذا هو الأشبه. وإنما سمي بالمرتل؛ لأنه يقال: "ارتحل الحطة" أي احترعها من غير فكر. ولما كان الوضع للمعنى الثاني من غير مناسبة فكأنه من غير فكر.

مثال الأول كلفظة الدابة، كان في الأصل موضوعاً لما يدب على الأرض، ثم نقله العامة للفرس أو لذات القوائم الأربع. مثال الثاني كلفظ الصلاة، كان في الأصل بمعنى الدعاء، ثم نقله الشارع إلى أركان مخصوصة. مثال الثالث كلفظ الاسم، كان في اللغة بمعنى العلو، ثم نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة، وإن لم يشتهر في الثاني ولم يترك الأول، بل يستعمل في الموضوع الأول مرة وفي الثاني أخرى، يسمّى بالنسبة إلى الأول **حقيقة** وبالنسبة إلى الثاني مجازاً، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع، فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة، وبالنسبة إلى الثاني مجاز.

فصل: إن كان اللفظ متعدد المعنى واحداً يسمّى **مرادفاً**، كالأسد والليث، والغيم والغيث.

حقيقة وإنما سمي الحقيقة حقيقة؛ لأنها من: 'حق' فلا 'أمر' أي أنته، أو من 'حققته' إذا كتب منه على يمين. وإذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الأصلي فهو شيء نبت في مقامه معنوم دلالة. والباء فيه سقل من الوصفية إلى الاسمية كما في الذبيحة.

مجازاً سمي به؛ لأنه من: 'جار شيء بحوره' إذا تعداه، وإذا استعمل اللفظ في معنى المجازي فقد جار مكانه الأول وموضوعه الأصلي. ثم عجم أنه لا بد في مجاز من علاقة بين المعنى الأول الموضوع له والثاني المجازي، ليستقل منه إليه، وذلك للاحتراز عن العطف كما يقال: "خُد هذا الفرس" مشيراً إلى كتاب وقد حصروا العلاقة المصححة لنحوه في خمسة وعشرين، وضبطها صاحب 'التوضيح' في تسعة، وإن احتاجت في أصوله في خمسة. والتفصيل في كتب الأصول والبيان.

إن كان **إلح** لما فرع المصنف - عن أحوال لفظ واحد له معاني متعددة شرح في سائر أحوال ألفاظ متعددة ها معنى واحد. **مرادفاً** كما مثله المصنف -، وكالقيود والخلوس. وأما القوم بالترادف بين السيف والصارم، والساق والمصيح كما وقع من بعض المحققين خطأ؛ فإن الصارم هو القاطع، فهو أعم مطلقاً من السيف، وكذا الناطق أعم من المصيح. والمرادفة: ركوب أحد حلف الآخر على دابة واحدة، فكان اللفظان راكبان على معنى واحد.

فصل: المركب قسمان: أحدهما: المركب التام، وهو ما يصحّ السكوت عليه كزيد قائم، وثانيهما: المركب الناقص، هو ما ليس كذلك.

فصل: المركب التام ضربان، يقال لأحدهما: الخبر والقضية، وهو ما قصد به الحكاية ويحتمل الصدق والكذب، ويقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، نحو: السماء فوقنا، والعالم حادث. فإن قيل: قولنا: "لا إله إلا الله" قضية وخبر مع أنه لا يحتمل الكذب؟ قلت: مجرد اللفظ يحتمله وإن كان بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين غير محتمل للكذب. ويقال **لثاني القسمين:** الإنشاء، ولإنشاء أقسام: أمر ونهي وتمن وترج واستفهام ونداء.

فصل: المركب الناقص على أنحاء، منها: المركب الإضافي، كـ "غلام زيد"،.....

وهو ما قصد إلخ: لا يقال: الخبر إما أن يكون صادقا فلا يحتمل الكذب، أو كاذبا فلا يحتمل الصدق؛ لأن بقول: المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعيين أحدهما بحسب الخارج لا ينافيه.

وإن كان إلخ: يعني أن الخبر عبارة عما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر إلى مفهومه مع قطع النظر عن خصوصية الحاشيتين، أي: عن خصوصية وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر ولا وقوعه، وعن خصوصية المتكلم، فلا يضره تعيين أحدهما بحسب الوقوع واللاوقوع ولا بحسب حال المتكلم.

لثاني القسمين: أي: ما لا يقصد فيه الحكاية ولا يكون له محكي عنه أصلا، لا أن يكون له محكي عنه ولكن لا يقصد عنه الحكاية، حصر الإنشاء في هذه الأقسام استقرائي.

أمر إلخ: الأمر: ما وضع لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء. والهي: ما وضع لطلب الكفّ على سبيل الاستعلاء. واتمّي: طلب حصول شيء على سبيل المحّة، ولا يشترط إمكان التمتي. والترجي: طلب حصول شيء ممكن على سبيل المحّة. والاستفهام: وهو ما يدل على طلب الفهم. والنداء: ما وضع لطلب الإقبال.

المركب الناقص: اعلم أن المركب الناقص عبارة عن المركب الذي لا إساد فيه، فهو إما تقييدي إن كان الثاني قيداً للأول سواء كان صفة له أو مضافاً إليه أو لا يكون شيئاً منهما بأن يكون التركيب من الفعل والمفعول أو نحوهما. أو غير تقييدي إن لم يكن كذلك كـ "في الدار". والحاصل: أن المركب الناقص إما مركب من جزئين =

ومنها: المركب التوصيفي، كـ "الرجل العالم"، ومنها: المركب التقييدي، كـ "في الدار"، وههنا قد تم بحث الألفاظ، والآن نرشدك إلى بحث المعاني.

فصل: المفهوم أي ما حصل في الذهن قسماً: أحدهما جزئي، والثاني كلي. أما الجزئي: فهو ما يمنع نفس تصويره عن صدقه على كثيرين، كزيد، وعمرو، وهذا الفرس، وهذا الجدار. وأما الكلي: فهو ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه، وعن صدقه على كثيرين، كالإنسان والفرس.

= تامي الدلالة لكن أحد أحدهما قيد بالآخر فهو تقييدي، وإما مركب من جزئين أحدهما غير تام الدلالة، كالمركب من الأداة والاسم، أو الأداة والفعل، فهو غير تقييدي، وهذا طهر ما في عبارة أئمة من المسامحة والمساهمة. **التقيدي** الخ قد علمت سابقاً أن 'في الدار' ليس مثلاً للمركب التقييدي، فكأنه سقط لفظ 'الغير' ههنا من الناسخين، ويؤيده سياق العبارة ومقابلة التقييدي بالمركبين الإصافي والتوصيفي أيضاً؛ فإيهما أيضاً لا شك في دخولهما تحت المركب التقييدي، وشأن المقابلة ينافيه، فتدبر.

فصل لما فرع عن بيان الدلالة وأقسام اللفظ شرع في بيان الكليات فقال: المفهوم الخ. **المفهوم** أي: ما من شأنه أن يحصل في الذهن سواء كان حاصلًا بالفعل أو لا. وإعلم أن الكلية والحرثية نائدات إنما هي صفة للمعنى دون اللفظ، لكن يتصف بهما اللفظ تبعاً، تسمية الدال باسم المدلول، كما أن الأفراد والتركيب صفتان للألفاظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعاً، تسمية المدلول باسم الدال.

كلي وجه التسمية بالكلي والحرثي أن الكلي جزء للجزئي عالمًا كالحَيوان؛ فإنه جزء لكل واحد من أفرادهِ، وكالإنسان؛ فإنه جزء لكل واحد من أفرادهِ؛ فيكون الحرثي كلاً والكلي جزءً، فالكلي لما كان منسوباً إلى الكل أي: الحرثي سمي كليا؛ لأن المنسوب إلى الكل كلي، وكذا المنسوب إلى الجزء يعني الكلي جزئي. فاحفظ.

نفس تصويره إنما قيد بنفس التصور؛ لأن من الكليات ما يمنع اشتراك النظر في الخارج كواجب الوجود؛ فإن الشركة فيه ممتعة بالدليل الخارجي، لكن إذا جرّد العقل بالنظر إلى مفهومه م يمنع من صدقه على كثيرين. فإن مجرد تصويره لو كان مانعاً من الشركة لم يقتصر في إثبات الوحدة إلى دليل آخر. وكالكليات الفرعية، مثلاً اللاشيء وغيره فإنها يمنع أن تصدق على شيء من الأشياء في الخارج لكن لا بالنظر إلى مجرد تصورهما. فهو م يعتبر بنفس التصور في تعريف الكلي والحرثي لدخلت تلك الكليات في تعريف الجزئي، فلا يكون مانعاً، وخرجت عن تعريف الكلي فلا يكون جامعاً.

وقد يفسر الكلّي والجزئي بتفسيرين آخرين: أما الكلّي: فهو ما جوّز العقل تكثّره من حيث تصوّره. وأما الجزئي: فهو ما لا يكون كذلك.

فصل: الكلّي أقسام:

أحدها: ما يمتنع وجود أفرادهِ في الخارج، كاللاشيء واللاممكن واللاموجود. وثانيها: ما يمكن أفرادهِ ولم توجد، كالعنقاء وجبل من الياقوت.

جوّز العقل أي لم يقص العقل بمجرد تصور المفهوم من أن يكون أكثر من واحد كالإنسان، فإن العقل جوّز أن يكون الإنسان أكثر من واحد. **كذلك** بل يكون بحيث يقص العقل بمجرد تصوّره من أن يكون أكثر من واحد كـ "هذا الرجل".

أقسام إلخ اعلم أن الكلّي على ستة أقسام كما قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": إن القوم قسموا الكلّي إلى أقسام ستة بأن قالوا: إما أن يوجد في كثير من متاهية أو غير متاهية أو في واحد فقط أو لا يوجد أصلاً. والأحير أن إما أن يمكن وجودهما في كثيرين أو لا يمكن بسبب غير المفهوم إلخ.

حاصل التقسيم: أن الكلّي بالطر إلى وجود أفرادهِ وعدمها في الواقع إما أن يكون ممتنع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود، والأول كثير في الباري واللاشيء واللاممكن واللاموجود. والثاني إما أن لا يوجد منه شيء في الخارج أو يوجد. والأول كالعنقاء وجبل من الياقوت. والثاني إما أن يكون الموجود منه واحداً أو كثيراً. والأول إما أن يكون غيره ممتنعاً كواجب الوجود أو ممكناً كالشمس عند من جوّز وجود شمس أخرى. والثاني إما أن يكون متاهياً كالكواكب السبعة التي عدّها المصنف. أو غير متاه كالقوس الساطقة وأفراد الإنسان والفرس والعم.

فحصل منه الأقسام الستة: أحدها. ما كان ممتنع الوجود في الخارج. ثانيها: ما كان ممكن الوجود لكن لم يوجد منه شيء. ثالثها. ما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد وغيره ممتنع. رابعها: ما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد ويمكن وجود غيره. خامسها: ممكن الوجود ويوجد منه أفراد كثيرة لكنها متناهية. سادسها: كذلك إلا أنها غير متناهية.

كاللاشيء إلخ هذه الكليات لا بد أن لا يكون لها وجود في الخارج ولا في الدهس؛ إذ كلما يفرض في الخارج فهو شيء فيه. وكذا كلما يفرض في الدهس فهو شيء فيه، فلا يصدق على شيء في نفس الأمر أنه لا شيء؛ لأنه نقيضه، واجتماع النقيضين محال.

وثالثها: ما أمكنت أفرادها ولم توجد من أفرادها إلا فرد واحد، كالشمس، والواجب تعالى. ورابعها: ما وجدت له أفراد كثيرة إما متناهية كالكواكب السيارة، فإنها سبع: الشمس والقمر والمريخ والزهرة والزهرة والزهرة وعطارد والمشتري، أو غير متناهية كأفراد الإنسان والفرس والغنم والبقر.

وقد أورد على تعريف الكلي والجزئي سؤال، تقريره: أن الصورة الحاصلة من البيضة المعينة، والشبح المرئي من بعيد، ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة كلها جزئيات مع أنه يصدق عليها تعريف الكلي؛ لأن في هذه الصور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع؟ والجواب: أن المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي هو الصدق على وجه الاجتماع، وهذه الصور - أعني صورة البيضة المعينة وغيرها - إنما يصدق على كثيرين بدلا لا معا؛ فإن الوحدة مأخوذة في هذه الصورة ضرورة أنها مأخوذة من مادة معينة جزئية، ولو لا فيها اعتبار التوحد لكانت كلية من غير لزوم إشكال، هذا.

كالشمس. مثال لما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد ولم يمكن وجود غيره. **والواحد تعالى.** مثال لما كان ممكن الوجود ولم يوجد منه إلا فرد واحد وغيره ممتنع.

وقد أورد: حاصل الإيراد أن الصورة الخيالية الخاصة بمرائي من بيضة معينة إذا بدسها بواحد بعد واحد، ولم يكن للراي علم التبدل بعلم في كل واحد من ليصات أنه هي؛ عدم تمييز ليصات عدد الحس بدون الاجتماع. فالصورة الخيالية تصق عنه على كل واحد من ليصات، وكذا الشبح المرئي من بعيد غير متميز؛ بعده إذا رآه الإنسان؛ فإنه يصدق عليه أنه لريد أو عمرو أو بكر. وكذلك محسوس الطفل؛ فإنه في مبدأ الولادة إذا أحس واحدا من الأب أو الأم مثلا، وحصل صورة منه في حسه المشترك مثلا، فهي تصق عنه على كل واحد منهما، بل على ما عداهما أيضا، فهذه الصور كلها حرييات عدهم مع أنها تقل التكثر؛ فيتنقص تعريف الجزئي جمعا والكلي معا.

والجواب: حاصله: أن المراد بالتكثر في تعريفهما التكثر على وجه الاجتماع لا على سبيل الدل، ولا شك أن في الصور المذكورة يتحقق الثاني دون الأول، فلا إيراد.

فصل في النسبة بين الكليين: اعلم أن النسبة بين الكليين تتصور على أنحاء أربعة؛ لأنك إذا أخذت كليين فإما أن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان، كالإنسان والناطق؛ لأن كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر، ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما، فيبينهما عموم وخصوص مطلقا، كالحيوان والإنسان، فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان، ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان، بل على بعضه، أو لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، فهما متباينان، كالإنسان والفرس،

النسبة إلخ: ما فرغ عن بيان معنى الكلي وأقسامه شرع في بيان النسبة، وإما اعتبر نسبة بين الكليين دون الجزئيين؛ إذ لا بحث في هذا الصلح عن الجزئي إلا بالتبعية؛ لأنه لا يكون كاسا ولا مكتسا. وأيضا لم يعتبر في المفهومين؛ لأن المفهومين إما كيان أو جريان، أو كلي وجزئي. والسبب الأربع لا تتحقق في القسمين الأخيرين. أما الجزئيان فلاهما لا يكونان إلا متباينين، وأم الجزئي والكلي فالن الجزئي إن كان جزئيا لذلك الكلي يكون أحص منه مطلقا، وإن لم يكن جزئيا له يكون متائنا له.

متساويان إلخ: ومرجع التساوي إلى موجبتين كيتين، كقولنا: كل ما هو إنسان فهو ناطق، وكل ما هو ناطق فهو إنسان، ونقيصهما أيضا متساويان مثل: لا إنسان ولا ناطق؛ لأنه لو لم يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر يصدق عليه؛ لاستحالة ارتفاع انقيصين فيصدق عين أحد المتساويين بدون الآخر، وهذا خُف.

فيبينهما إلخ: ومرجعه إلى موجة كلية من أحد الطرفين، أي من جانب الأعم، وسالبة جزئية من الطرف الآخر، أي من جانب الأحص، كقولنا: كل ما هو إنسان فهو حيوان، وليس بعض ما هو حيوان فهو إنسان، وبين نقيصيهما أيضا عموم وخصوص مطلقا، لكن نقيض الأعم مطلقا أحص من نقيض الأحص مطلقا؛ لصدق نقيض الأحص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم. **متباينان:** ومرجع التباين إلى سالتين كيتيتين نحو: لا شيء من الإنسان فرس، ولا شيء من الفرس إنسان. وبين نقيصيهما تباين جزئي، كما تذكر في العموم والخصوص من وجه.

أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، فبينهما عموم وخصوص من وجه، كالأبيض والحيوان، ففي البطّ يصدق كل منهما، وفي الفيل يصدق الحيوان فقط، وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط، فهذه أربع نسب:

١- التساوي، ٢- والتباين، ٣- والعموم والخصوص مطلقا، ٤- والعموم والخصوص من وجه، فاحفظ ذلك!

مفسر: وقد يقال للجزئي معنى آخر، وهو ما كان أخص تحت الأعم؛ فالإنسان على هذا التعريف جزئي؛ لدخوله تحت الحيوان، وكذا الحيوان؛ لدخوله تحت الجسم النامي، وكذا الجسم النامي؛ لدخوله تحت الجسم المطلق، وكذا الجسم المطلق؛ لدخوله تحت الجوهر. والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين هذا الجزئي المسمى بالجزئي الإضافي عموم وخصوص مطلقا؛ لاجتماعهما في "زيد" مثلا، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في "الإنسان"؛ فإنه جزئي إضافي وليس بجزئي حقيقي؛ لأن صدقه على كثيرين غير ممتنع.

فسيما إيج ومرجعه إلى سالتين جزئيتين هما مادتان للافتراق، وموحة حربية هي مادة الاجتماع حو: بعض حيوان أبيض، وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان، وبين نقبضي المتباينين والعام والخاص من وجه تباين جزئي. وهو يتحقق تارة في صمم التباين الكلي، وتارة في صمم العموم والخصوص من وجه، مثال المتباينين الذين بين نقبضهما تباين كمي كالموجود والمعدوم، واللاموجود واللامععدم، والمتباينين الذين بين نقبضيهما عموم وخصوص من وجه كالحجر والإنسان، واللاحجر واللاإنسان، ومثال الأعم والأخص من وجه الذين بين نقبضيهما تباين كمي كاللاحجر والإنسان، والحجر والإنسان، ومثال الأعم والأخص من وجه الذين بين نقبضيهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأبيض.

وقد يقال اعلم أن لفظ الجزئي يصدق بالاشتراك على المعنى المذكور سابقا، ويقال به، الجزئي الحقيقي؛ إذ حربيته بالنظر إلى حقيقته، وعلى المدرج تحت كلي، ويسمى جزئيا إضافيا؛ لأن حربيته بالإضافة إلى غيره. **مطلقا** هذا إذا لم يرد بدخوله تحت أعم دخوله تحت ذاتي، ولو أريد دخوله تحت ذاتي فبينهما عموم وخصوص من وجه، كما لا يخفى على المتأمل.

فصل: الكليات خمس: الأول: الجنس وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو؟" كالحَيوان؛ فإنه مقول على الإنسان والفرس والغنم إذا سئل عنها بـ "ما هي؟" ويقال: الإنسان والفرس ما هما؟ فالجواب: "حيوان".

فصل: الثاني: النوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب "ما هو؟" وللنوع معنى آخر، ويقال له: النوع الإضافي، وهو ماهية يقال عليها وعلى غيرها: "الجنس" في جواب "ما هو؟".

الكليات لما فرع من بيان مفهوم الكلي والحُرثي شرع في بيان الكليات الخمس التي نظر المطلق مقصور عليه، فقال: الكليات خمس إلخ، وجه الحصر في الخمس أن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الحزليات أو داخلا فيها أو خارجا عنها. فإن كان نفس ماهية ما تحته من الحزليات فهو النوع، وإن كان داخلا فيها، فإما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس، أو لا يكون فهو الفصل. وإن كان خارجا عنها فإن احتصر بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإن لم يحتصر بحقيقة واحدة فهو العرض العام. **وهو كلي إلخ:** فلفظ الكلي حس يشتمل للكليات الخمس، وقوله: "مختلفين بالحقائق" يخرج النوع، وقوله: "في جواب ما هو؟" يخرج الفصول والعرض العام والخواص.

الثاني النوع: أي: الثاني من الكليات الخمسة النوع، وهو الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الحزليات، كالإنسان فإنه نفس ماهية ريد وعمرو وبكر وغيرها من حزلياته. **كلي مقول إلخ:** فقوله: "كلي" حس يشتمل الكل. وبقوله: "على كثيرين متفقين بالحقائق" يخرج الجنس؛ لأنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق. وبقوله: "في جواب ما هو؟" يخرج الكليات الباقية، أعني الفصل والخاصة والعرض العام. **معنى آخر:** اعلم أن النوع كما يطلق على ما ذكر - ويقال له: النوع الحقيقي؛ لأن نوعيته إما هي بالنظر إلى الحقيقة الواحدة الحاصلة في أفرادها - كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها: "الجنس" في جواب "ما هو؟" ويقال له: النوع الإضافي؛ لأن نوعيته بالنسبة إلى الجنس.

يقال إلخ: قولنا أوليا، وإما قيدنا بهذا؛ لأن سلسلة الكليات إما تنتهي بالأشخاص، وهو النوع المقيد بالتشخص، وفوقها الأوصاف، وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية، كالرومي والتركي. وفوقها الأنواع، وفوقها الأجاس. وإذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالي بواسطة حمل السافل عليه؛ فإن الحيوان إما يصدق =

وبين النوع الحقيقي والنوع الإضافي عموم وخصوص من وجه؛ لتصادقهما على الإنسان، وصدق الحقيقي بدون الإضافي في النقطة، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الحيوان.

فصل في ترتيب الأجناس: الجنس إما سافل: وهو ما لا يكون تحته جنس، ويكون فوقه جنس، بل إنما يكون تحته النوع كالحیوان؛ فإن تحته الإنسان وهو نوع، وفوقه الجسم النامي وهو جنس، فالحيوان جنس سافل. وإما متوسط: وهو ما يكون تحته جنس، وفوقه أيضا جنس، كالجسم النامي؛ فإن تحته الحيوان، وفوقه الجسم المطلق.

= على ريد، وعلى التركي بواسطة حمل لإنسان عبيهما، وحمل حيوان على الإنسان أولى، فقوسا: قولاً أولياً، اختار عن الصنف. هكذا قال العلامة القطب الرازي.

وس النوع الح ما ته على أن لنوع معين أراد أن يبين نسبة بينهما فقال: إن بينهما عموم وخصوصاً من وجه؛ لأنهما يتصادقان على النوع السافل كالإنسان؛ لأنه نوع حقيقي من حيث إنه مقول على أفراد متفقة الحقيقة، ونوع إضافي من حيث إنه مقول عليه وعلى غيره: 'الجنس في جواب 'ما هو؟'. ويصدق الإضافي بدون الحقيقي، فكما في الأنواع المتوسطة، فإنها نوعاً إضافية وبسبب أنواعاً حقيقية؛ لأنها الأحاس. ويصدق الحقيقي بدون الإضافي في احقائق البسيطة كالعقل والنقطة؛ فإنها أنواع حقيقية وليست أنواعاً إضافية. ويفهم من كلام الشيخ في الشفاء: أن بين النوع الحقيقي والإضافي نسبة العموم والخصوص مطلقاً.

ترتيب الأحاس اعلم أن الأحاس قد رتب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس آخر، وله مراتب أربع؛ لأنه إن كان أعم الأحاس فهو احس العالي كالجوهر. وإن كان أخصها فهو احس السافل كالحیوان، ثم أعم وأخص فهو احس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق، أو ما يابا ليكن فهو احس المفرد. فالجنس العالي هو الجوهر، وتحت الجسم المطلق وتحت الجسم النامي، وتحت الحيوان وهو السافل؛ إذ ليس تحته جنس. واحس المفرد ممثل بالعقل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنساً له.

الجسم المطلق اعلم أن في كون الجسم المنطق إشكال عويص؛ لأن الجسم عندهم مركب من أعيان والصور. وهبولى العناصر مخالفة هيولات الأفعال كما تقرر عندهم، فلا يكون الجسم حقيقة واحدة، لأن مخالفه البدايات بوجوب اختلاف الذات، فتأمل، هكذا في الشرح.

وإما عالٍ: وهو ما لا يكون فوقه جنس، ويسمى **بجنس الأجناس** أيضا كالجوهر؛ فإنه ليس فوقه جنس، وتحتة الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان.

فصل: الأجناس العالية عشرة، وليس في العالم شيء خارجا عن هذه الأجناس. ويقال لهذه الأجناس العالية: "المقولات العشرة" أيضا، إحداها الجوهر، والباقي المقولات التسع للعرض.

والجوهر: هو الموجود لا في موضوع، أي محل، بل قائم بنفسه كالأجسام.

والعرض: هو الموجود في موضوع، أي محل.

والمقولات العرضية هي الكم، والكيف،

جنس الأجناس. لأن حسيّة شيء، إما هي بالقياس إلى ما تحته، فاعلي هو جنس لأجناس؛ لأنه فوق جميع الأجناس. **فصل** اعلم أن البحث عن كمّيّة الأجناس العالية وما هيّتها يس من الصّح، فلا يجب على المتصقّي الاشتغال ببيان أقسامها وأحوالها، إذ سيطقي إذا بين ماهية اللفظ المفرد والمركب، وأن الثاني يتألف من الأول وهو جرنّي وكلّي يقسم إلى خمسة أقسام أمكن أن ينتقل إلى العلم بالقضايا وأقسامها، وأحوالها، وأحوال القياس، والاستقراء، والتمثيل، وإن لم يعطّر بانه أن المقولات عشرة أو أكثر منها أو أقل، ولا يعرض له من يعقل ذلك حتى يعتدّ به، نعم له نفع في صياغة التحديد، والتعريف، واكتساب المقدمات البرهانية وغير البرهانية، ومع ذلك يحصل للمتعلّم إحاطة تامّة بالأمر، وتقتدر على إبراد الأمثلة المحتاجة إليها لإيضاح القواعد؛ ولذا اترك قدماء المتطقيين ذكر أقسامها، وأبواعها، وخواصها في أوائل كتب المنطق على سبيل الوضوح والتيسير، وبصرف العلامة عنّ، نعمهم في ذلك.

الكم: اعلم أن الكم هو العرض الذي يقبل القسمة وانجرّي بدته، فهو إن كان بين أجزائه حد مشترك فهو الكم المتصل كالمقدار، وإلا فهو الكم المنفصل كالعدد. ثم الكم المتصل إما غير قارّ، وهو ما لا يخور اجتماع أجزائه المفروضة في الوجود وهو الزمان، وإما قارّ وهو المقدار، فإن انقسم في الأجزاء الثلاث جسم تعليمي، أو في جهتين فقط فسطح، أو في جهة واحدة فقط فخط. والكم المنفصل هو العدد، وفي كونه كمّا إشكال لا يصلح الكلام بذكره.

والكيف: وهو عرض لا يقتضي القسمة والنسبة، وأقسامه أربعة: ١- الكيفيات الخمسوسة. ٢- الكيفيات النفسانية. ٣- الكيفيات المختصة بالكميات. ٤- الكيفيات الاستعدادية وهذا الخصر استقراي، ولكل أقسام إن شئت التفصيل فارجع إلى المطولات.

والإضافة، والأين، والملك، والفعل، والانفعال، والمتى، والوضع.

وتجمعها هذا البيت الفارسي:

مردے دراز نیکو دیدم بشهر امروز
با خواسته نشسته از کرد خویش فیروز
جوهر کم افعال کیف این متی
إضافت وضع فعل ملک

فصل في ترتيب الأنواع: اعلم أن الأنواع قد ترتب متنازلة؛ فالنوع قد يكون تحته نوع، ولا يكون فوقه نوع فهو النوع العالي. وقد يكون تحته نوع وفوقه نوع،...

والإضافة: هي عبارة عن السمة المكررة، أي سمة تعقل بالقياس إلى سمة أخرى معقولة أيضا بالقياس إلى الأول كالأبوة؛ فإنها سمة تعقل بالقياس إلى السمة، وهي أيضا سمة تعقل بالقياس إلى الأبوة. واعلم أنهم احتنعوا في وجود الإضافة في الخارج، فقال بعضهم: إن الإضافة موجودة في الأعيان، وقال بعضهم: الإضافة ليست موجودة في الخارج، والمقام ليس مقام التفصيل. **والأين:** هي سمة المتمكن إلى المكان، أي كونه فيه، وهو على نحوين: حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع فيه غيره، وغير حقيقي وهو ما لا يكون كذلك، ككون ريد في الدار. **والملاك:** هو هيئة تعرض الجسم بسبب ما يلاصق به، ويشتمل عليه، ويتقل بانتقاله، كالشغل والتعمم والتقصص. فسمه ما هو طبعي كالأهاب للهرة، وممه عرصي سواء كان محيطا بالكل، كالثوب الشامل لجميع البدن، أو محيطا ببعض، كالعمامة والقميص وغيرهما.

والفعل: هو إخراج شيء من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا كالترديد والتسحين. **والانفعال:** هو خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج. **والمتي:** هو سمة الشيء إلى الزمان، وهو أيضا كالأين يقسم إلى حقيقي وغير حقيقي. أما الحقيقي: فهو كون الشيء في الزمان الذي لا يفضل عليه كالصوم لليوم، وغير الحقيقي: ما لا يكون كذلك كالدحول في الشهر والسنة. **والوضع:** هو هيئة تعرض الشيء من جهة سبتين، سمة بعض أحرار الشيء إلى بعض، وسمة إلى الخارج عنه سواء، كان ذلك الخارج حاويا أو محويا. **وتجمعها الخ:** لاجتماع الجوهر والكمة والانفعال والكيف والأين والمتى في المصراع الأول، والإضافة والوضع والفعل والملك في الثاني.

ترتيب الأنواع: أي الإضافة؛ لأن الأنواع الحقيقية يستحيل أن يترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي، وإلا لكان النوع الحقيقي حسا، وإنه محال. **متنازلة:** إنما رتبت متنازلة بحيث ينتهي إلى نوع لا نوع بعده؛ لأنه لو لم تكن كذلك لكان كل نوع تحته نوع فلا يتحقق شخص، وإلا لزم انتهاؤها. وإذا لم يتحقق شخص لم يتحقق تلك الأنواع ضرورة، وإن وجودها لا يكون إلا في ضمن الأشخاص؛ ففرض وجودها غير متناهية يستلزم عدمها.

وهو النوع المتوسط. وقد لا يكون تحته نوع، ويكون فوقه نوع، وهو النوع السافل، ويقال له: نوع الأنواع أيضا.

فصل: الثالث: الفصل، وهو كلي مقول على الشيء في جواب "أي شيء هو في ذاته؟"
كما إذا سئل الإنسان بـ "أي شيء هو في ذاته؟" فيجاب بأنه ناطق. وهو قسمان:

نوع الأنواع: إما سمي السافل بنوع الأنواع؛ لأن نوعية الشيء إما يكون بالقياس إلى ما فوقه بخلاف الجنس؛ فإن جنسية الشيء يكون باعتبار ما تحته، فالسافل من الأنواع الذي لا يكون تحته نوع آخر - وهو النوع الحقيقي - يسمى نوع الأنواع. والعالي من الأجناس الذي لا يكون فوقه جنس آخر - وهو أعم الأجناس - يسمى جنس الأجناس.

الفصل الرابع: اعلم أن جزء الماهية محصور في الجنس والفصل؛ لأنه إما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع ما من الأنواع المحالفة لها في الحقيقة أو لا يكون مشتركا، فإن لم يكن مشتركا يكون فصلا؛ لأنه يميز الماهية عن غيرها في الحملة تميزا ذاتيا. وإن كان مشتركا فلما أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المحالفة لها في الحقيقة أو لا يكون، فإن كان فهو الجنس إلى آخر ما قال العلامة الرازي رحمه الله في "شرح مطالع الأنوار".

كلي: الخ: فقله. "كلي" جنس شامل لسائر الكليات. ويقول: "مقول على الشيء في جواب: أي شيء؟" يخرج الجنس والنوع والعرض العام؛ لأن الجنس والنوع محمولان في جواب "ما هو؟"، والعرض العام لا يحمل في الجواب أصلا. ويقول: "في ذاته" يخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميزة للشيء لكن لا في ذاته وجوهره بل في عرضه. واعلم أن معنى "أي" وإن كان في اللغة طلب المميز مطلقا، لكنهم اصطلاحوا على أنه يطلب به مميز لا يكون مقولا في جواب "ما هو؟" فلا يرد ما أورد في هذا المقام، فتدبر.

وهو قسمان: أي: الفصل قسمان: قريب وبعيد. اعلم أن الجنس أيضا على قسمين: قريب وبعيد، ولما لم يذكر قبل، يذكر الجنس أولا، ثم نذكر الفصل. فالجنس على نوعين: قريب إن كان الجواب عن سؤال الماهية - آية ماهية فرصت - وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس هو بعينه الجواب عن تلك الماهية وعن كل ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه إذا سئل "ما الإنسان والفرس؟" كان الجواب "الحيوان"، وكذا إذا سئل عن الإنسان وجميع ما يشاركه في الحيوانية كان الجواب "الحيوان" أيضا.

وبعيد إن كان الجواب عن الماهية وعن ما يشاركها في ذلك الجنس غير الجواب عن تلك الماهية وعن بعض آخر، كالجنس البشري بالنسبة إلى الإنسان، فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته كالبساتات. وأما الجواب =

قريب وبعيد، فالقريب: هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب، والبعيد هو المميز عن المشاركات في الجنس البعيد. فالأول كالناطق للإنسان، والثاني كالحساس له.

وللفصل نسبة إلى النوع، فيسمى مقومًا؛ لدخوله في قوام النوع وحقيقته، ونسبة إلى الجنس فيسمى مقسمًا؛ لأنه يقسم الجنس ويحصل قسما له كالناطق؛ فهو مقوم للإنسان؛ لأن الإنسان هو الحيوان الناطق، ومقسم للحيوان؛ لأن بالناطق حصل للحيوان قسمان: أحدهم: الحيوان الناطق، والآخر: الحيوان الغير الناطق.

فصل: كل مقوم للعالي مقوم للسافل، كالقابل للأبعاد؛ فإنه مقوم للجسم، وهو مقوم للجسم النامي والحيوان والإنسان. وكالنامي فإنه مقوم للجسم النامي مقوم للحيوان، ومقوم للإنسان أيضا. وكالحساس والمتحرك بالإرادة فإنهما مقومان للحيوان، كذلك مقومان للإنسان.

= عن الإنسان وعن بعض آخر كالفرس مثلا ليس إيراد حيوان، وكما راد جواب راد الجنس مرتبة في العدد عن النوع؛ لأن جواب الأول هو الجنس القريب، فإذا حصل جواب آخر يكون بعد مرتبة، وإذا كان جواب ثالث يكون العدد مرتبتين، وعنى هذا القياس فعدد الأخوة يريد عنى مراتب العدد الواحد ثم الفصل أيضا عنى قسمين: قريب من مظهر ماهاية عن كل ما يشاركها في جنس أو في الوجود كناطق للإنسان، وبعيد من مظهرها عن ما يشاركها كالحساس له.

كالناطق إلح لأن لناطق يميز الإنسان عن المشاركات في جنس القريب وهو الحيوان، والحساس يميزه عن المشاركات في الجنس لنامي الذي هو جنسه البعيد. **وللفصل نسبة إلح** لما كان لفصل نسبة إلى النوع، وهي نسبة اتقوية، أي يحصل بالفصل قوام النوع، ويدخل في حقيقته. ونسبة إلى جنس، وهي نسبة التفصيل، يعنى يفهم الجنس إلى نوعين، ذكرهما إجمالا في هذا الفصل، وتفصيلا في الفصلين الآتيين، فالنسبة إلى النوع يسمى "مقومًا"، وبالنسبة إلى الجنس يسمى "مقسمًا"، فالناطق مثلا بقوم الإنسان؛ لأنه يدخل في قوام حقيقته؛ لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان ناطق؛ فإن الناطق جزء الإنسان ومقومه. وتقسم الحيوان إلى الحيوان ناطق وغير الناطق فهو مقسمه.

وليس كل مقوم للسافل مقومًا للعالي؛ فإن الناطق مقوم للإنسان وليس مقومًا للحيوان.
فصل: كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالي فالناطق كما يقسم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق، كذلك يقسم الجسم المطلق إليهما. وليس كل مقسم للعالي مقسمًا للسافل؛ فإن الحساس مثلاً يقسم الجسم النامي إلى الجسم النامي الحساس وإلى الجسم النامي الغير الحساس، وليس يقسم الحيوان إليهما؛ فإن كل حيوان حساس، ولا يوجد حيوان غير حساس.

فصل: الكلّي الرابع الخاصة، وهو كلّي خارج عن حقيقة الأفراد، محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط، كالضاحك للإنسان والكاظم له.
فصل: الخامس من الكليات العرض العام: وهو الكلّي الخارج المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها، كالماشي المحمول على أفراد الإنسان والفرس.

مقسم للسافل إلح لأن معنى تقسيم السافل تخصيصه في نوع، وكل ما يخص السافل في نوع يحصل للعالي، فيكون العالي حاصلًا أيضًا في ذلك النوع.

الرابع الخاصة إلح أي: الكلّي الرابع من الكليات الخمس هو الخاصة، وهي إن عمت جميع الأفراد التي تختص بحقيقتها تسمى شاملة، كالضاحك بالقوة للإنسان والكاظم بالقوة له. وإن لم تعم جميع الأفراد تسمى غير شاملة، كالضاحك بالفعل للإنسان والكاظم بالفعل له. قال بعض المدققين: الخاصة حقيقة هي الشاملة، وأما الخاصة الغير شاملة فهي خاصة للأخص بالحقيقة والأعم بالعرض. اعلم أن الخاصة قد تطلق على معنى آخر، وهو ما يختص بالشيء بالقياس إلى بعض ما يعبره، وتسمى إصافية؛ فالماشي خاصة للإنسان بالقياس إلى الشجر.

كلّي إلح فقوله: "كلّي" حس يشمل جميع الكليات. وقوله: "خارج عن حقيقة الأفراد" فصل، خرج به الحس والفصل والنوع، لأنها ليست بخارجة عن حقيقة الأفراد. ويقول: "محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط" خرج العرض العام؛ لأنه محمول على غير أفراد حقيقة واحدة.

الكلّي الخارج إلح خرج بقوله: "خارج" الحس والفصل والنوع. ويقول: "على أفراد حقيقة واحدة وغيرها" خرج الخاصة؛ لأنها لا يحمل على غير حقيقة واحدة.

فائدة: وإذ قد علمت ممّا ذكرنا أن الكليات خمس، الأول: الجنس، والثاني: النوع، والثالث: الفصل، والرابع: الخاصة، والخامس: العرض العام.

فاعلم أن الثلاثة الأول يقال لها: الذاتيات، ويقال للأخرين: العرضيات. وقد يختص اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط، ولا يطلق على النوع بهذا الإطلاق لفظ الذاتي.

فصل: العرضي - أعني الخاصة والعرض العام - ينقسم إلى لازم ومفارق.

حسب إلح وجه الحصر أن الكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الخريبات، أو داخلا فيها، أو خارجا عنها، فإن كان نفس ماهية ما تحته من الخريبات فهو اسوع، أو داخلا فيها، وإما أن يكون تمام اشتراك بين ماهية ونوع آخر فهو الجنس، أو لا يكون فهو الفصل. وإن كان خارجا عنها فإن احتص حقيقة واحدة فهو خاصه، وإن لم يحتص بحقيقة واحدة فهو العرض العام.

أن الثلاثة إلح اعلم أن الذاتي يُفسر بتفسيرين: الأول: بأنه ما يكون داخلا في حقيقة حريته؛ فلا يطلق اسم الذاتي على النوع بهذا التفسير. والثاني: ما لا يكون خارجا عن الذات، فهذا التفسير النوع أيضا داخل في الذاتي. فإن قلت: لا يمكن أن يكون النوع ذاتيا، لأن معنى الذاتي المنسوب إلى الذات، ولا يمكن أن يكون النوع مسوبا إلى الذات؛ فإن النوع هو الذات، والتعابير بين المنسوب والمنسوب إليه ضروري؛ قلت: ليس كون النوع ذاتيا بالنسبة إلى الماهية النوعية، بل بالنسبة إلى الماهية الشخصية، والماهية الشخصية وإن لم تكن معبرة له حسب الحقيقة لكنها معبرة له حسب الاعتبار. وهذا القدر من التعابير كاف بين المنسوب والمنسوب إليه؛ فلا حاجة إلى ما نقل عن الشيخ من أن الذاتي وإن دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه، وإنما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح، وهو لا يشتمل على النسبة أصلا. يقال لها الذاتيات: فالذاتي حينئذ يعبر عما لا يكون خارجا عن الذات أو عما يكون رفعه برفع الذاتيات.

وقد يختص إلح وعلى هذا يفسر الذاتي بما يكون داخلا في حقيقة حريته.

العرضي إلح اعلم أن الكلي الذي يكون خارجا عن الماهية له تقسيمان. أحدهما قد ذكر المصنف سابقا بأنه إما أن يختص بطبيعة واحدة، أي حقيقة واحدة، وهو احصاء، وإما أن لا يختص، وهو العرض العام. وثانيهما سيذكره في هذه الفصول. وحاصله: أن الكلي العرضي سواء كان خاصة أو عرضا عاما إما لازم أو غير لازم؛ لأنه إن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو لازم، وإلا فغير لازم. ويقال له: عرضي المفارق. والثاني إما أن يكون دائم الثبوت للمعروض أو لا يدوم بل يروى، والرائل إما أن يكون رائلا بسرعة أو بطء، واللازم إما لازم الوجود كالنبيص للرومي، أو سماهية كالتروحية للأربعة. هذا خلاصة ما قال في الفصول الثلاثة.

فاللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء إما بالنظر إلى ماهية، كالزوجية للأربعة والفردية للثلاثة؛ فإن انفكاك الزوجية عن الأربعة والفردية عن الثلاثة مستحيل، وإما بالنظر إلى الوجود كالسواد للحبشي؛ فإن انفكاك السواد عن وجود الحبشي مستحيل لا عن ماهيته؛ لأن ماهيته الإنسان، وظاهر أن السواد ليس بلازم للإنسان. والعرض المفارق: ما لم يمتنع انفكاكه عن الملزوم، كالكتابة بالفعل للإنسان، والمشي بالفعل له.

فصل: والعرض اللازم قسمان:

الأول: ما يلزم تصوره من تصور الملزوم كالבصر للعمى.

والثاني: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم، كالزوجية للأربعة؛ فإن من تصور الأربعة، وتصور مفهوم الزوجية يجزم بداهة أن الأربعة زوج ومنقسمة بمتساويين.

فصل: العرض المفارق - أعني ما يمكن انفكاكه عن المعروض - أيضاً قسمان:

أحدهما: ما يدوم عروضه للملزوم، كالحركة للفلك.

والثاني: ما يزول عنه إما بسرعة كحمره الحجل وصفرة الوجل، أو ببطء كالشيب والشباب.

كالزوجية إلخ: فإنه متى تحققت ماهية الأربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها. وكذلك متى تحققت ماهية الثلاثة امتنع عنها انفكاك الفردية. كالسواد للحبشي إلخ: لا يقال: السواد ليس بالارم للحبشي بحسب الوجود الخارجى؛ لحوار روال سواده بعارضة البرص؛ لأننا نقول: المراد بالحبشي ليس ما يكون أسود، بل ما يمتزج بالزاج الصفي المحصوص، فيخرج عنه ما ليس له ذلك المراج المحصوص والمراد بكونه أسود كونه أسود طبيعى، والتخلف لذاء لا ينافيه مع أن المريض لم يبق على ذلك المراج المحصوص.

الأول ما يلزم إلخ: هذا هو اللارم البين، ويقال له: اللازم البين بالمعنى الأحص. والثاني - أي ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم - يقال له: اللازم البين بالمعنى الأعم.

فصل في التعريفات: معرف الشيء ما يحمل عليه لإفادة تصوره، وهو على أربعة أقسام:

١- الحد التام ٢- والحد الناقص ٣- والرسم التام ٤- والرسم الناقص.

كالمسب قد أورد عني هذا لتمثيل أن الشئ ليس من القسم الثاني، وهو ما يروى سرعة أو سطوة؛ لأن الشئ لا يزول أصلاً ولو عاش الإنسان أبداً. وأما عند الموت فلا يضر لمطلوب، لأنه حينئذ قد انعدم المحل، وعند انعدام المحل لا يبقى عرض أصلاً أتى عرض كان؛ وهذا كفي في أكثر المنوال بالمشاب. اللهم إلا أن يقال: المراد بالشيء الشئ الغير الصعي؛ فإنه يروى بالأدوية. والأولى أن يمثل للسطوة بالعشق والأمراض المرمية؛ فهما لا يزولان إلا ببطوة.

العرفيات الخ قد عرفت فيما سبق أن نظر المصنف إما في القوم اشرح أو في الحجة، وكل منهما مقدمات يتوقف معرفتهما عنيها، وما وقع الفراغ عن مقدمات القوم اشرح شرع فيه فقال: 'فصل في التعريف'. **معرف لشيء**، ح اعلم أن المعروف بالكسر - لا بد أن يكون أعرف وأجنى من المعروف بالفتح لكونه كاشفاً به، فلا يصح بالمساوي معرفة وجهالة، ولا بالأحقى. ومن ههنا ظهر عدم جوار تعريف المصديف، وكذا الحال في المتصادين كقوهم: السواد هو ما يصاد البياض، وعدم جوار تعريف الشيء نفسه كقوهم: الإنسان حيوان شرطي، وما لا يعرف إلا به كقوهم في حد الشمس: كوكب يقطع هار. وعدم استعمال الأسماء اختارية، والمشاركة، والعريية. وهذا بقدر متفق عني. إنما الاختلاف في جوار التعريف بالأعم، فاقدماء جواروه في مطلق التعريف؛ لأن العرض من مطلق التعريف الامتياز بوجه ما، فيجوز بالمساوي والأعم والأخص. والمتأخرون فاقوا: يجب أن يكون بالمساوي في الصدق، فيجب لأضداد والانعكاس، فلا يجوز بالأعم والأخص، كما في اشرح.

واعلم أنك قد عرفت أن المعروف بشيء يمتنع أن يكون نفسه، فهو إما داخل فيه أو خارج عنه، أو مركب من الداخل والخارج. والأول وإن ساواه في المفهوم كما ساواه في العموم فهو الحد التام كالتعريف بالجنس والفصل القريبين، وإن لم يكن مساوياً به إلا في العموم، فالحد الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب وحده إن جاوراً التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القريبية المحصورة، وإلا لم يكن داخلياً. والثاني يجب كونه خاصة لازمة بنية، وهو الرسم الناقص. والثالث إن تركب من الجنس قريب وأخاصه فهو الرسم التام، وإلا فالرسم الناقص كما إذا تركب من الجنس البعيد والخاصة، هكذا قال العلامة الرازي في 'شرح المطالع'.

لإفاده تصوره الخ ليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما، وإلا لكان الأعم والأخص منه معرفاً، بل المراد التصور بكنه الحقيقة كما في الحد التام، وبوجه يختار المعروف به عن جميع ما عداه كما في الحد الناقص والرسم.

فالتعريف إن كان بالجنس القريب والفصل القريب يسمّى **حدّا تامّا** كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده يسمّى **حدّا ناقصا**. وإن كان بالجنس القريب والخاصة يسمّى **رسما تامّا**، وإن كان بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها يسمّى **رسما ناقصا**. مثال "الحد الناقص" تعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالناطق فقط. ومثال "الرسم التام" تعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. ومثال "الرسم الناقص" تعريفه بالجسم الضاحك، أو بالضاحك وحده. **ولا دخل في التعريفات للعرض العام؛ لأنه لا يفيد التميز.**

فصل: التعريف قد يكون حقيقيا كما ذكرنا، وقد يكون لفظيا وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ، كقولهم: "سعدانة نبت، والغضنفر الأسد". وههنا قد تمّ بحث التصورات، أعني القول الشارح.

حدّا تامّا. أما تسميته حدّا؛ فلأنه في البعّة المع، وهو لاشتماله على دانيات مانع عن دحور الأعيان الأحسية فيه. وأما تسميته 'تاما'؛ فلذكر الدانيات فيه تمامها. **حدّا ناقصا** أما تسميته بالحد فلما ذكرنا، وأما ناقصا فحذف بعض الدانيات عنه. **رسما تامّا** أما تسميته بالرسم؛ فلأن رسم الدار أثرها، ولما كان هذا التعريف بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء تسمّى رسما تامّا؛ إن كان الجنس القريب مذكورا فيه، لمشاهدة الحد التام، وإلا ناقص لحذف بعض أجزاء الرسم التام عنه.

ولا دخل إلخ: لأن اعرض من التعريف إما التميز أو الاصلاخ على الدانيات، واعرض العام لا يفيد شيئا منهما، فلا فائدة في صمّه مع الفصل والخاصة. واعلم أن طريق الحصر في الأقسام الأربعة أن يقال: التعريف إما محجود الدانيات أو لا، فإما أن يكون جميع الدانيات وهو الحد التام، أو بعضها وهو الحد الناقص. وإن لم يكن محجود الدانيات، فإما أن يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام، أو بعير ذلك وهو الرسم الناقص.

سعدانة إلخ قال في "القاموس": "السعدانة" كركرة البعير، والسعدان ست من أفصل مراعي الإبل، وله شوك يتسه به خدمة الشدي.

الباب الثاني في الحجة وما يتعلق بها

فصل في القضايا: القضية قول يحتمل الصدق والكذب. وقيل: هو قول يقال

لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب. وهي قسمان: حملية، وشرطية.

أما الحملية: فهو ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كقولك: "زيد قائم، وزيد ليس بقائم".

وأما الشرطية: فما لا يكون فيه ذلك الحكم. وقيل: الشرطية ما ينحلّ إلى قضيتين، كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود". فإذا حذف الأدوات بقي "الشمس طالعة، والنهار موجود".

فصل في القضايا إلخ: لما فرع عن مباحث القول الشارح شرع في مباحث الحجة، ولكن لما كانت ها ماذا يتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادئ، وهي القضايا وأحكامها قدّم الكلام في ذكرها فقال: فصل في القضايا إلخ.

القصة قول إلخ: اعلم أن القضية تطلق تارة على الملفوظة، وتارة على المعقولة، إما بالاشتراك أو حقيقة في المعقولة ومحازا في الملفوظة. والثاني أولى؛ لأن المعتر عندهم هو القضية المعقولة، وإطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول. وكذا لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول؛ فالقول الملفوظ جنس بقضية الملفوظة، والقول المعقول جنس للقضية المعقولة.

وقيل إلخ: هذا التعريف باعتبار أن الصدق والكذب وصفان لمتكلم، والأول باعتبار أنهما وصفان للقضية. وهي قسمان إلخ. اعلم أن القضية على قسمين؛ لأنها إن لم يوجد في شيء من طرفيها الدلالة على النسبة التامة فهي حملية كقولك: الإنسان حيوان. وإن وجدت فإما أن توجد في أحد الطرفين أو في كليهما. فإن وجدت في أحد الطرفين فهي أيضا حملية كقولنا: زيد أبوه قائم. وإن وجدت في كليهما فإما أن تكون محوطة إجمالا أو تفصيلا، فإن كانت محوطة إجمالا فهي أيضا حمية نحو: زيد عالم، نقيضه زيد ليس بعالم؛ لأنه عمرة أن يقال: هذه انقضية نقيض تلك القضية. وإن كانت محوطة تفصيلا فهي شرطية. كذا أعاد السيد - قدس سرّه - وهذا أحسن الطرق في تقسيم القضية؛ فلا يرد ما أورد. ما ينحل: معنى التحلل القضية أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر.

والحملية ما لا ينحلّ إلى قضيتين، بل ينحلّ إما إلى مفردين كقولك: "زيد هو قائم" فإنك إذا حذف الرابطة - أعني "هو" - بقي "زيد" و"قائم" وهما مفردان، وإما إلى مفرد وقضية كما في قولك: "زيد أبوه قائم"، فإذا حللته بقي "زيد" وهو مفرد، و"أبوه قائم" وهو قضية.

فصل: الحملية ضربان: موجبة: وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء. وسالبة: وهي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء، نحو: الإنسان حيوان، والإنسان ليس بفرس.

فصل: الحملية تلتزم من أجزاء ثلاثة: أحدها: المحكوم عليه، ويسمى موضوعا، والثاني: المحكوم به، ويسمى محمولا، والثالث: الدال على الرابط، ويسمى رابطة،

ما لا يحلّ إلخ. فإن قلت: قولنا: "الحيوان الناطق ينتقل بقل قدميه"، وقولنا: "ريد عالم" يضادّه "ريد ليس بعالم"، وقولنا: "الشمس طالعة" يترجمه "النهار موجود" حمليات مع أن أصرافها ليست بمفردات، فانتقض التعريفان طردا وعكسا؟ فقول: المراد بالمفرد إما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة، وهو الذي يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردات بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بالألفاظ مفردة، وأقلّها أن يقال: هذا داك، أو هو هو، أو الموضوع محمول، بخلاف الشرطيات؛ فإنه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة. كذا قال العلامة الرازي، ولا مساع لهذا الاعتراض على التقسيم الذي ذكرناه.

الحملية صربان: موجبة إلخ: هذا تقسيم ثانٍ للحملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة، فتلك النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال: "إن الموضوع محمول" كانت القضية موجبة. وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال: "إن الموضوع ليس بمحمول" فالقضية سالبة كالمثالين المذكورين في المتن.

الحملية تلتزم إلخ: اعلم أن أجزاء القضية عند القدماء ثلاثة. وأما المتأخرون فإنهم يزعمون أن أجزائها أربعة، رابعها: النسبة التقييدية التي هي مورد الحكم. وتفصيل المقام في المطولات. **ويسمى موضوعا إلخ:** إنما سمي المحكوم عليه موضوعا؛ لأنه قد وضع ليحكم عليه بشيء، والمحكوم به محمولا بحمله على شيء، والدال على النسبة رابطة؛ لدلالاتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول.

رابطة إلخ: اعلم أن الرابطة تكون أداة؛ لأنها تدل على النسبة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم به، لكنها قد تكون في قالب الاسم كـ "هو" في "زيد هو قائم"، وتسمى غير زمانية، وقد تكون في قالب الكلمة كـ "كان" =

ففي قولك: "زيد هو قائم" "زيد" محكوم عليه وموضوع، و"قائم" محكوم به ومحمول، ولفظة "هو" نسبة ورابطة. وقد تحذف الرابطة في اللفظ دون المراد؛ فيقال: "زيد قائم".

فصل: للشرطية أيضا أجزاء، ويسمى الجزء الأول منها مقدّما، والجزء الثاني منها تاليا، ففي قولك: "إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا"، قولك: "إن كانت الشمس طالعة" مقدّم، وقولك: "كان النهار موجودا" تالي، والرابطة هي الحكم بينهما.

فصل: وقد تقسم القضية باعتبار الموضوع، فالموضوع إن كان جزئيا وشخصا معيناً سمّيت القضية **شخصية ومخصوصة**، كقولك: "زيد قائم". وإن لم يكن جزئيا، بل كان كلياً؛ فهو على أنحاء؛ لأنها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة تسمى القضية **طبيعية** نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس. وإن كان على أفرادها فلا يخلو

= في قولنا: 'ريد كان قائما'، وتسمى رمانية. ويرد عليه أن 'هو'، وضع لمعنى 'سُمي' كما أجمع عليه أهل العربية، فلا يكون رابطة؟ وحوار ما قد انتقاري: إن اسطقيين ما م يحدو في كلام عرب مصداقاً على لرابطة العبر الرماني نحو 'ست' في لفارسية و'استى' في اليونانية، استعاروا لهذا المعنى لفظة 'هو'. في الأصل موضوع معنى اسمي كسائر الصمائر، ثم نقل عنه إلى معنى غير مستقل بمفهومية على سبيل الاستعارة والخصمية باعتبار الرابطة تكون ثنائية أو ثلاثية؛ لأنها إن ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتراكها على ثلاثة أقطار لثلاثة معاني وإن حذفت لشعور الدهن بمعناها كانت ثنائية؛ لعدم اشتراكها إلا على جزئين بإزاء معنيين.

وقد تحذف إلخ: هذا في لغة العرب، فإنها قد تحذف شهادة القرائن مدة عليها، وأما لغة اليونان فإنها نوجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ. وأما لغة العجم فإنها لا تستعمل القضية حاية عنها، إما بلفظ كقوله: 'هست وبود'، وإما بحركة كقوله: 'ريد دبيلر'، ما كسر. **مقدّما:** أي قصة الأول من بشرية تسمى مقدّما تقدمها في الذكر، والثانية تاليا لتبوّها إيها. **إن كان جزئيا**، أي يقر. 'عنما' ليشمل 'هذا عدم' و'أن قائم' ومثلهما؛ ولأن العلم لا يكون إلا لفظاً صاهراً، فلو قال: 'عنما' يفهم حصر القضية الشخصية في المقصورة.

شخصية ومخصوصة إلخ: أمّا تسميتها شخصية؛ فالأول موضوعها شخص معين، وأما مخصوصة فمخصوص موضوعها. **طبيعية إلخ:** إما سمي طبيعية؛ لأن الحكم فيها على نفس الصعبة لا على الأفراد؛ ولذا لا يصحح أن يصدق كلية وحرثة

إما أن يكون كمّية الأفراد فيها مبيّنا، أو لم يكن. فإن بيّن كمّية الأفراد تسمّى القضية محصورة كقولك: "كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان إنسان". وإن لم يُبيّن يسمّى القضية مهملة نحو: "الإنسان في خسر".

فصل: المحصورات أربع: إحداها: الموجبة الكلية كقولك: "كل إنسان حيوان". والثانية: الموجبة الجزئية نحو: "بعض الحيوان أسود". والثالثة: السالبة الكلية نحو: "لا شيء من الزنجي بأبيض". والرابعة: السالبة الجزئية، نحو: "بعض الإنسان ليس بأسود". **فصل:** الذي يُبيّن به كمّية الأفراد من الكلية والبعضية يسمّى سُورا، وهو مأخوذ من "سور البلد". وسور الموجبة الكلية "كل، ولام الاستغراق"، وسور الموجبة الجزئية "بعض، وواحد من الجسم جماد". وسور السالبة الكلية "لا شيء، ولا واحد" نحو: لا شيء من الغراب بأبيض، ولا واحد من النار ببارد،

محصورة إلخ: إما سمّيت محصورة؛ حصر أفراد موضوعها ويقال: مسورة أيضا؛ لاشتمالها على السور. **مهملة إلخ:** إما سمّيت بها؛ لأن الحكم فيها على الأفراد، وقد أهمل بيان كميتها، وهي تلازم الجزئية عند المتأخرين. وأما مهملة القدماء ففي كونه متلازما للجزئية كلام مشروح في شروح تصديقات 'السّم' وغيرها، فليراجع ثَمّه.

المحصورات أربع إلخ: لأن الحكم فيها إما بالإيجاب أو بالسلب، وعنى التقديرين إما عنى كل الأفراد أو على بعضها. فإن حكم بالإيجاب على كل الأفراد فهو كلية، وإن حكم بالإيجاب على بعضها فهو جزئية، وإن حكم بالسلب على كلها فسالبة كلية، وإن حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية. اعلم أن أهمّ المهمّات في هذا الباب تحقيق محصورات؛ لابتداء معرفة الحُجج التي هي المطلب الأعلى من هذا الفن عليها، ووقوع الخط العظيم بسبب الغفلة عنها، وإما وقع اسداية تحقيق الموجبة الكلية، لشرفها وتأدية معرفتها إلى إدراك البواقي بالمقايسة.

يسمّى سُورا إلخ: مأخوذ من 'سور السد' كما أنه يحصر السد ويحيط به، كذلك اللفظ الدال على كمّية الأفراد يحصرها ويحيط بها.

ووقوع النكرة تحت النفي نحو: ما من ماء إلا وهو رطب، وسور السالبة الجزئية "ليس بعض" كقولك: "ليس بعض الحيوان بحمار"، و"بعض ليس" كما تقول: "بعض الفواكه ليس بحلو". اعدم أن في كل لسان سورا يخصها؛ ففي الفارسية لفظ "هر" سور الموجبة الكلية، كقول الشاعر: بيت:

هر آن کس که در بند حرص افتاد دهد خر من زندگانی بباد

فصل: قد جرت عادة الميزانيين أنهم يعبرون عن الموضوع بـ "ج" وعن المحمول

ووقوع النكرة إلخ: لأن نفي مفرد المنهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد، وهذا من قبيل اشعميه بعد التحصيل. وسور السالبة: اعدم أن المصنف قد يذكر "ليس كل" من أسور السالبة الجزئية مع أنه سورها؛ لأن 'ليس كل' يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلي، وبالاتزام على السلب الجزئي. و'ليس بعض' و'بعض ليس' بالعكس أي يدلان على اسب الجزئي بالمطابقة، وعلى الإيجاب الكلي بالاتزام، فقع بذكرهما. والفرق بينهما أن ليس بعض قد يذكر بسلب الكلي؛ لأن البعض غير معين؛ فأشبهه النكرة في سياق اسمي، فكما أنها تفيد عموم كذلك ههنا، بخلاف 'بعض ليس'؛ فإن البعض ههنا وإن كان أيضا غير معين إلا أنه ليس واقعا في سياق اسمي، بل السلب ورد عليه. و'بعض ليس' قد يذكر بالإيجاب العدوي كقولك: بعض الحيوان ليس بإسبان، تريد إثبات اللاإسبان لبعض الحيوان، بخلاف 'ليس بعض'؛ إذ لا يمكن تصور الإيجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع. ففي الفارسية إلخ: بقط 'هر' سور اموجة الكمية، وكذلك بقط 'بهم'. وسلب الكلي بقط 'يخ' وبرخي 'مست' للإيجاب الجزئي، و"برخي مست" لسلب الجزئي. كذا في "شرح المصالح". قد جرت عادة إلخ. قيل: بما احتاروا هذين الحرفين؛ لأن أول حرف هجاء، وهو الألف يكونه ساكنا لا يتفقط به؛ فاحتاروا إساء. وما كانت التاء وإنشاء مشاهدة بقاء في الخط تركوهما وإلا لم يتميز الموضوع عن المحمول في الخط، واحتاروا الخيم لتميره عه في الخط، وعكسوا الترتيب؛ لتلا يتوهم أن المراد بهما نفسهما.

الموضوع بـ "ج" إلخ: اعدم أنهم قالوا: لا يعني بـ "ح" بما حقيقة ح، ولا ما صفة ج، بل أعم منهما، وهو ما صدق عليه ح؛ لأن تفسير القضية لابد أن يكون عاما مصقفا على جميع القضايا المستعمنة في العلوم؛ يكون أحكامها قوانين كلية. قل الفاصل اللاهوري في حواشيه على 'شرح الشمسية': الأشهر اتلفط بهما بسيطا كما يقتضيه الكتابة، =

بـ"ب"، فمتى أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية يقولون: "كل ج ب"، ومقصودهم من ذلك الإيجاز، ودفع توهم الانحصار.

فصل: الحمل في اصطلاحهم: اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الوجود، ففي قولك: "زيد كاتب، وعمرو شاعر" مفهوم "زيد" مغاير لمفهوم "كاتب"، لكنهما موجودان بوجود واحد، وكذا مفهوم "عمرو، وشاعر" متغاير، وقد اتحدا في الوجود. ثم الحمل على قسمين: لأنه إن كان بواسطة "في، أو ذو، أو اللام" كما في قولك: "زيد في الدار، والمال لزيد، وخالد ذو مال" يسمّى الحمل بالاشتقاق، وإن لم يكن كذلك، بل يحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط

- وهو الحق؛ لأن الاحتصار حاصل به. وأما التلخيص باسمهما - أعني الخيم وانباء - فهو تنفط باسمين ثلاثيين يشاركهما سائر الأسماء الثلاثية؛ فإنه إذا تنفط باسمهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان، بخلاف ما إذا تنفط باسمين. هذا هو المرضي عند المصنف رحمه الله، وعليه قراءة علماء عصرنا. وتفصيل مما له وما عليه في "شرح السّم السديني".

الإيجاز ودفع إلخ: أما الإيجاز؛ فلأن قولنا: 'كل ج ب' أحصر من قولنا: 'كل إنسان حيوان' وهو ظاهر، وإما دفع توهم الانحصار؛ لأنهم لو وضعوا سلكية مثلاً قولنا: 'كل إنسان حيوان'، وأحروا عليه الأحكام أمكن أن يتوهم أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخرى، فتصوروا المفهوم القضيبة وحرّدها عن المواد، وعثروا عن طرفيها بـ"ح وب" تسبها على أن الأحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها، غير مقصودة على البعض دون البعض. **الحمل إلخ:** اعلم أن الحمل في اللغة: هو الحكم بالثبوت وباتقائه، وفي الاصطلاح ما قال المصنف رحمه الله. اتحاد المتغايرين إلخ قوله. 'في' المفهوم متعلق بالمتغايرين، وقوله: 'بحسب الوجود' متعلق باتحاد أي الحمل الإيجازي بين شيئين يستدعي اتحاد الموضوع والمحمول هوية ووجوداً ليصح الحمل؛ فإن المتغايرين تشخصاً ووجوداً متساويين، لا يحمل أحدهما على الآخر وتعاثرهما مفهومهما ولو بالاعتبار كما في بعض صور الحمل الأولى ليكون الحمل مفيداً؛ إذ لا فائدة في قولنا: "الإنسان إنسان".

يقال له: الحمل بالمواطاة، نحو عمرو طيب، وبكر فصيح.

فصل: تقسيم آخر للحملية: موضوع الحملية إن كان موجودا في الخارج، وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع ووجوده في الخارج، كانت القضية خارجية نحو: الإنسان كاتب. وإن كان موجودا في الذهن، وكان الحكم باعتبار خصوص وجوده في الذهن، كانت ذهنية نحو: الإنسان كلي. وإن كان الحكم باعتبار تقررّه في الواقع مع عزل النظر عن خصوصية ظرف الخارج أو الذهن سمّيت القضية حقيقية نحو: الأربعة زوج، والستة ضعف الثلاثة.

الحمل بالمواطاة **إح** اعلم أن الأولى والحمل المتعارف من أقسام هذا الحمل. وتعريفهما أن الحمل إن عُي به أن الموضوع بعينه المحمول ذاتا ووجودا فيسمى ذلك الحمل الحمل الأولي مثل: الإنسان إنسان. فإن قلت: إن الحمل الأولي لا تغاير فيه بين الموضوع والمحمول، ولا بدّ في الحمل من التعاير كما عرفت في تعريفه؟ قلت: فيه أيضا تعايير؛ فإن الإنسان المتعقل مرة أولى معاير للإنسان المتعقل مرة أخرى، وهذا القدر من التعاير يكفي. وإن اقتصر فيه على مجرد الاتحاد في الوجود لا في الذات، فيسمى الحمل الشائع المتعارف؛ شيوع استعماله وتعارفه وشهرته كقولنا: الإنسان نوع. وهذا القسم من الحمل هو المعتر في العلوم؛ لكثرة استعماله فيها، وإفادته في الأقيسة للإنتاج، ثم الحمل المتعارف يقسم حسب كون المحمول ذاتيا إلى الحمل بالذات كقولنا: الإنسان حيوان، والإنسان باطن، أو عرضيا إلى الحمل بالعرض كقولنا: الإنسان كاتب، والحيوان ماش، فاحفظه.

تقسيم آخر للحملية **الح** هذا تقسيم للحملية باعتبار المحكي عنه. وتفصيله أن القضية الحملية على ثلاثة أقسام: الأول خارجية، والثاني الذهنية، والثالث الحقيقية؛ لأن الحكم في القضية الحملية موجبة بثبوت المحمول لموضوع، وفي الحملية السالبة سلب المحمول عن الموضوع. فإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول بموضوع حسب الخارج، وفي السالبة سلب المحمول عن الموضوع حسب الخارج، فالحقضية خارجية، كقولنا: زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب. وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع حسب الذهن، وفي السالبة سلب المحمول عن الموضوع حسب ظرف الذهن، فالحقضية ذهنية. وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع حسب مطلق نفس الأمر، وفي السالبة سلب المحمول عن الموضوع حسب مطلق نفس الأمر، فالحقضية حقيقية كقولنا: الأربعة زوج، والأربعة ليس بفرس. **الخارج الح** المراد بالخارج الخارج عن المشاعر: أي القوى الإدراكية.

فصل: القضية الموجبة وكذا السالبة تنقسمان إلى **معدولة** وغير **معدولة**، **فالمعدولة:**

ما يكون فيه حرف السلب جزء من الموضوع، أو من المحمول، أو كليهما، مثال الأول قولنا: "اللاحيّ جماد". مثال الثاني "زيد لا عالم"، مثال الثالث "اللاحيّ لا عالم"، هذا في الإيجاب، وأما في السلب فمثال الأول "اللاحيّ ليس بعالم"، ومثال الثاني "العالم ليس بلاحيّ"، ومثال الثالث "اللاحيّ ليس بلا جماد". وغير المعدولة بخلافها، ويسمّى غير المعدولة في الموجبة بـ "المحصلة"، وفي السالبة بـ "البسيطة".

فصل: وقد يذكر الجهة في القضية، فيسمّى موجهة ورُباعية أيضا.

فالمعدولة إلخ: اعلم أن حرف السلب موضوع لرفع النسبة الإنعائية، فإذا جعل جزء من أحد الطرفين أو مهما عد عن معناه الأصلي؛ فسَمِّيت القضية التي جعل حرف السلب جزء منها معدولة تسمية الكل باسم الجزء، فإن جعل جزء من الموضوع فالقضية معدولة الموضوع، وإن جعل جزء من المحمول فمعدولة المحمول، وإن جعل جزء من الطرفين فمعدولة الطرفين. والأمثلة ظاهرة من المتن.

ريد لا عالم اعلم أنه قد يشته الأمر في الامتياز بين السالبة البسيطة والموجة المعدولة المحمول؛ لوجود حرف السلب فيهما، فذكروا أن الفرق بينهما أن الرابط إن تأخر عن لفظ السلب فسالبة بسيطة، وإلا فموجة معدولة؛ لأن لفظ السلب إذا تقدم على الرابط يقتضي رفعه، وإذا تأخر يصير جزء من المحمول، فتصير معدولة. ويسمّى **غير المعدولة إلخ:** سمّيت القضية في الموجبة بالخاصة؛ لأن حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها فكل منهما وجودي، فحصل. وفي السالبة بسيطة؛ لأن البسيط ما لا جزء له، وحرف السلب وإن كان موجودا فيها إلا أنه ليس جزء من طرفيها.

وقد يذكر إلخ: اعلم أولا أن كل نسبة بين الموضوع والمحمول لا يخلو في نفس الأمر؛ إما أن تكون ضرورية التحقق، فهي واجبة أي وجودها ضروري وواجب، أو ضرورية العدم، فهي ممتنعة، أي وجودها ممتنع وعدمها ضروري. أو لم تكن ضرورية التحقق واللا تحقق، فهي ممكنة أي وجودها وعدمها غير ضروري؛ فكل نسبة لا يخلو في نفس الأمر عن تلك الكيفيات الثلاث. وثانيا أن للنسبة ثلاثة وجود:

- ١- وجود في نفس الأمر.
- ٢- وجود عند العقل.
- ٣- وجود في اللفظ.

كالأشياء التي ها وجود في نفس الأمر، ووجود عند العقل، ووجود في اللفظ؛ فالنسبة متى كانت ثالثة في نفس الأمر لا بد أن تكون متكيّفة بكمية من الكيفيات الثلاث. ثم إذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي إما =

والموجهات خمسة عشر: ثمانية منها بسيطة، وسبعة منها مركبة.

أما البسائط فأحدها: **الضرورة المطلقة**: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة، كقولك: "الإنسان حيوان بالضرورة، والإنسان ليس بحجر بالضرورة" والثانية: **الدائمة المطلقة**: وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه، كقولك: "كل فلك متحرك بالدوام، ولا شيء من الفلك ساكن بالدوام".

= عين تث الكيفية الثالثة في نفس الأمر، أو غيرها. ثم إذا وجدت في المقطع أوردت عبارة تدل على تث الكيفية المعتد عند العقل؛ إذ الألفاظ إنما هي براء الصور العقبية؛ فالكيفية الثالثة في نفس الأمر هي مادة القصية، والثانية لها في العقل هي جهة القصية المعقولة، والعبارة أدلة عليها هي جهة القصية المنبوضة، والقصية التي ذكرت فيه الجهة تسمى موححة؛ لاشتغالها على الجهة، وربعية أيضا؛ لاشتغالها على أربعة أجزء، رابعها جهة، والعبارة لدالة مطابقة لمادة كانت القصية صادقة، وإلا كاذبة. ثم لا يخفى عيث أن اقداماء دهو، إن أن مادة ليست كيفية كل بسطة، بل كيفية السسة الإحائية فقط. واسط في مسوصات نفس.

والموجهات الخ مشهور أن القضايا الموححة التي حرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة: ست منها بسائط، وسبع مركبات، وهم موجهات أخرى يحتون عنها على سبل القدرة دون العادة، وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين. وأما الموجهات الغير مسحوت عنها فهي غير محصورة في عدد المصنف. جعل الموجهات المسحوت عنها ههنا خمسة عشر، وعدل منها الوقتية المطلقة والمتشعبة المطلقة أيضا.

خمس عشرة الخ لا يخفى أن المعداد ههنا مؤبث وهي قصية؛ فكان يجب حريد "خمس" من البناء؛ لأنها تحري على خلاف القياس، ويجب إحقاق البناء لـ 'عشرة'؛ لأنها عند التركيب تحري على القياس، وقد يوحه إحقاق البناء خمس ههنا بأن المعداد محدوف، وعلى مخالفة لقياس إذا ذكر المعداد **بسيطة الخ** وهي التي حقيقتها إيجاب أو سلب فقط. وقوله: "مركبة" هي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معا.

الضرورة المطلقة الخ سمي ضرورة؛ لاشتغالها على 'ضرورة'، وإنما سمي 'مطلقة'؛ لأن حكمه فيها غير مقيد بوصف أو وقت **الدائمة المطلقة الخ** وح التسمية على قياس ما مر في الضرورية المطلقة. واعلم أن مفهوم الضرورة امتناع انفكاك السسة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول السسة جميع الأرمة والأوقات؛ فالنسبة بين الضرورية والدائمة عموم وخصوص مطلقا، والضرورية أخص.

والثالثة: **المشروطة العامة**: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ما دام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني، والوصف العنواني عندهم ما عبّر به عن الموضوع، كقولنا: "كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً". والرابعة: **العرفية العامة**: وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني، كقولنا: "بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، وبالدوام لا شيء من النائم بمستيقظ ما دام نائماً". والخامسة: **الوقتيّة المطلقة**: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه في وقت معيّن من أوقات الذات كما تقول: "كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين

المشروطة العامة إلخ. أما تسميتها بالمشروطة؛ فلاشتمالها على شرط الوصف، وبإعامة؛ فلأنها أعمّ من مشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات. **والوصف العنواني إلخ.** اعلم أن ما صدق عليه الموضوع من الأفراد يسمّى ذات الموضوع، ومفهوم الموضوع يسمّى وصف الموضوع وعنوانه، ويقال له: الوصف العنواني. وهو قد يكون عين ادات إن كان عنواناً للنوع، كقولنا: كل إنسان حيوان؛ فإن مفهوم الإنسان عين ماهية أفرادة وقد يكون جزءاً له إن كان عنواناً للجنس والفصل، كقولنا: كل حيوان حساس؛ فإن مفهوم الحيوان جزء ماهية أفرادة. وقد يكون خارجاً عنه إن كان عنواناً لمخاصة أو العرض العام، كقولنا: كل صاحبك، أو كل ماشٍ حيوان، فإن مفهوم الصاحبك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي أفرادة. وما ذكرنا يحصل الفرق الحليّ بين الوصف والادات، فيتأمل. **كل كاتب إلخ.** فإن ثبوت التحرك للكاتب وسلب السكون عنه ليس ضرورياً ما دام ذاته موجودة، بل ضروري بشرط الوصف، وهو الكتابة.

العرفية العامة إلخ. إنما سمّيت عرفية؛ لأن العرف العام إنما يفهم هذا المعنى من السائلة إذا أطلقت، حتى إذا قيل: لا شيء من النائم بمستيقظ يفهم منه أن المستيقظ مسلوب عن النائم ما دام نائماً. وعامة؛ لأنها أعمّ من العرفية الخاصة التي هي من المركبات **الوقتيّة المطلقة إلخ.** أما تسميتها بالوقتيّة؛ فلاشتمالها على الوقت، وبانطقة؛ فلعدم تقييدها باللدوام.

الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربع". والسادسة: المنتشرة المطلقة: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه في وقت غير معين من أوقات الذات نحو: "كل حيوان متنفس بالضرورة وقتاً ما، ولا شيء من الحجر بمتنفس بالضرورة". والسابعة: المطلقة العامة: وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع، أو سلبه عنه أي في أحد الأزمنة الثلاثة كقولك: "كل إنسان ضاحك بالفعل، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل". والثامنة: الممكنة العامة: وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب المخالف كقولك: "كل نار حارة بالإمكان العام، ولا شيء من النار يبارد بالإمكان العام".

وف التربع الخ التربع: كون القمر في البرج الرابع من البرج الذي فيه الشمس؛ فلا يحسف القمر في هذا الوقت، وإنما يحسف عند حيوة الأرض به وبين الشمس، وهو وقت المقابلة، وذلك أنه يقع ظل الأرض على وجه القمر، فيظلم؛ لأن القمر ليس سوراني بالذات عندهم، بل جرمه كدر، إنما يفتس المور من الشمس والتفصيل في كتب الحياة. **المنتشرة المطلقة الخ** إنما سميت منتشرة؛ لاحتمال احكم فيها كل وقت؛ فيكون منتشرًا في الأوقات، و"مطلقة"؛ لما ذكرنا في الوقتية المطلقة.

المطلقة العامة الخ إنما سميت "مطلقة"؛ لأن القضية إذا أطلقت من غير تقييد بالادوام أو بالضرورة يعهم منه معية النسبة؛ فسميت القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة "مطلقة" تسمية للمدلون باسم الدال، و"عامة"؛ لأنها أعم من الوجودية اللادائمة، والوجودية اللا ضرورية، كما ستعرفها في المركبات.

الممكنة العامة الخ سميت لاشتقاقها على معنى لإمكان، و"عامة"؛ لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات **كل نار الخ** حكم فيها بعدم ضرورة السلب؛ إذ السب خلاف النسبة، ولو لم يكن عدم ضرورة السب لم يكن الإيجاب ممكناً. وقوله: "لا شيء من النار يبارد بالإمكان العام" حكم فيها بعدم ضرورة الإيجاب؛ إذ الإيجاب خلاف النسبة، ولو لم يكن عدم ضرورة الإيجاب لم يكن السب ممكناً، بمعنى الموجهة أن سب الحرارة عن النار ليس بضروري، ومعنى السالبة أن إيجاب البرودة للنار ليس بضروري.

فصل في المركبات: المركبة قضية رُكبت حقيقتها من إيجاب وسلب. والاعتبار في تسميتها موجبة أو سالبة للجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجبا كقولك: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً" سميت موجبة، وإن كان الجزء الأول سالبا كقولنا: "بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً" سميت سالبة.

ومن المركبات المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، ومثالها إيجاباً وسلباً. ومنها العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، كما تقول: "دائماً كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، ودائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً". ومنها الوجودية اللازمة:

والاعتبار في تسميتها إلخ هذا جواب يريد: وهو أن حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الإيجاب والسلب، فكيف تكون موجبة أو سالبة؟ **اللاادوام بحسب الذات إلخ** إنما قيد اللادوام بحسب الذات؛ لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف، والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه، والدوام بحسب الوصف ممتنع أن يقيد باللاادوام بحسب الوصف، فلا بد من أن يقيد باللاادوام بحسب الذات حتى تكون السمة فيها ضرورية أو دائمة في جميع أوقات وصف الموضوع، لا دائمة في بعض أوقات ذات الموضوع، فافهم، كذا في العرفية الخاصة.

ومرّ مثالها إلخ وهي إن كانت موجبة كقولنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً" فتركيبتها من موجبة مشروطة عامة، وسالبة مطلقة عامة. أما المشروطة العامة الموجبة، وهي الجزء الأول من القضية، وأما السالبة المطلقة العامة فهي الجزء الثاني من القضية، أي قولنا: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، فهو مفهوم اللادوام؛ لأن إيجاب المحمول لموضوع إذا لم يكن دائماً، كان معناه أن الإيجاب ليس متحققاً في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الأوقات يتحقق السلب في الحمّة، وهي معنى السالبة المطلقة العامة، وإن كانت سالبة فهي كقولنا: "بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً" فتركيبتها من مشروطة عامة سالبة وموجبة مطلقة عامة، فافهم.

وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، كقولنا: "كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة" في الإيجاب، و"لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة" في السلب.

ومنها: الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كقولك في الإيجاب: "كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما"، وقولك في السلب: "لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما". ومنها الوقتية: وهي الوقتية المطلقة إذا قيد باللاودوام بحسب الذات كقولنا: "بالضرورة كل قمر منخفض وقت حلوله الأرض بينه وبين الشمس لا دائما"، و"بالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربع لا دائما". ومنها المنتشرة: وهي المنتشرة المطلقة المقيدة باللاودوام بحسب الذات، مثالها: "بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما، و"بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما لا دائما". ومنها: الممكنة الخاصة: وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة

اللاضرورة بحسب الذات الخ إما قيد اللاضرورة حسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة باللاضرورة حسب الوصف، لأهم لم يعتبروا هذا التركيب، ولم يتعرفوا أحكامه من العكس، وانقيص، وتركيب القياس. الوجودية اللادائمة الخ وتسمى المنطقة الأسكدرية أيضا؛ لأن أكثر أمثلة المعجم الأول للمنطقة في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام، ففهم الأسكندر الأفردوسي من هذه الأمثلة اللادوام. وهي المطلقة العامة الخ فهي تكون مركبة من مصبقتين عامتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ لأن اللادوام إشارة إلى مطقة عامة كما سيحيء. ومنها الممكنة الخاصة الخ فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة، تركيبها من الممكنتين العامتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة، فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى؛ لأن معناها رفع الضرورة من الطرفين، بل في انقضاء حتى إذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة، وإذا عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة. كذا قال العلامة الرازي. وأعلم أنك إذا عرفت تعريف الموجهات، وأن المظهر فيها ما يحكم به ظاهر مفهومها، فلا يشكل عليك استخراج النسب بينها لو تأملت.

عن جانبي الوجود والعدم جميعا كقولك: "بالإمكان الخاص كل إنسان ضاحك، وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بضاحك".

فصل: "اللاذوام" إشارة إلى مطلقة عامة، و"اللاضرورة" إشارة إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: "كل إنسان متعجب بالفعل لا دائما" فكأنك قلت: "كل إنسان متعجب بالفعل، ولا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل". وإذا قلت: "كل حيوان ماشٍ بالفعل لا بالضرورة" فكأنك قلت: "كل حيوان ماشٍ بالفعل، ولا شيء من الحيوان بماشٍ بالإمكان".

باب الشرطيات: قد عرفت معنى الشرطية، وهي التي تنحلّ إلى قضيتين، والآن نهديك إلى أقسامها، ونرشدك إلى أحكامها. فاعلم، أيها الفطن اللبيب، والذكي الأريب! أن الشرطية قسمان: أحدهما المتصلة، وثانيهما المنفصلة.

"اللاذوام" إشارة إلح إما قال: 'اللاذوام إشارة إلى مصدقة عامة' وم يقل: 'معناه المطلقة العامة'؛ لأن المعنى إذا أصحق يراد به المفهوم المضادقي، وليس مفهومه المضادقي، امصدقة العامة؛ فإن لادوام الإيجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الإيجاب، وإطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب، بل لارمه فهو معناه الالتزامي. أما اللاضرورة فمعناه الصريح الإمكان العام؛ لأن لاضرورة الإيجاب مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب، وهو عين إمكان السلب؛ فلما كان إحدى القضيتين عين معنى إحدى عبارتين، والأخرى ليست بمعنى الأخرى، بل من لوازمها استعمل عبارة الإشارة؛ لتكون مشتركة بينهما.

باب الشرطيات إلح ما وقع الفراع من احتمليات وأقسامها شرح في أقسام الشرطيات؛ فقال: 'باب شرطيات'. ولما كان هذا البحث لا اتصال له بما قبله؛ إذ الكلام السابق في احتمليات، والشروع الآن في مقابلاتها، ناسب أن يُعْزَى باب. واعلم أن التقابل بين الشرطية والحمية تقابل العدم والملكة كقولهم: القضية إن لم ينحل طرفاها إلى مفردين بالفعل أو بالقوة فشرطية، وإلا فحمية.

أما المتصلة: فهي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى في الإيجاب، وبنفي نسبة على تقدير نفي نسبة أخرى في السلب، كقولنا في الإيجاب: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا"، وقولنا في السلب: "ليس ألبتة إذا كان زيد إنسانا كان فرسا". ثم المتصلة **صنفان**: إن كان ذلك الحكم لعلاقة بين المقدم والتالي سميت "لزومية" كما مرّ. وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة سميت "اتفاقية" كقولك: "إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق". **والعلاقة في عرفهم** عبارة عن أحد الأمرين، إما أن يكون أحدهما علة للآخر،

المستند **ح** هذا التعريف يشمل قسمي المتصلة، أعني اللزومية والاتفاقية؛ لأن ثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى، أعمّ من أن يكون لزوما أو اتفاقا. **صنفان** **ح** بل المتصلة ثلاثة أصناف؛ لأنه إن كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لزوما فلزومية، وإن كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى بالاتفاق فاتفاقية، وإن كان الحكم فيها أعمّ من أن يكون لزوما واتفاقا فمطلقة.

سبب التسمية **ح** اعلم أن الاتفاقية تطلق على معنيين: الأول: ما يحكم فيها بتحقيق نسبة في نفس الأمر على تقدير تحقق الأخرى فيها لا لعلاقة. وتسمى اتفاقية خاصة، ويتمتع تركيبها عن كاديين، وصادق وكادب، وإنما يتركب من صادقين فقط. والثاني: ما يحكم فيها بصدق قضية في الواقع على تقدير فرض تحقق أخرى، وتسمى اتفاقية عامة، ويخبر تركيبها من صادقين، وتأتي صادق ومقدم محال.

والعلاقة في عرفهم **ح** تفصيل المقام: أهم قالوا: التلازم بين الشئيين إما يكون إذا كان أحدهما علة موجبة للآخر، فإن العلة الموجبة لا يسبغ عن المعول، وكذا المعول لا يسبغ عن العلة الموجبة أو يكون معبوي علة ثالثة. ولما ورد عليه القصص بالتضائمين؛ فإنهما ليسا معلولي علة ثالثة، ولا أحدهما علة للآخر مع كونهما متلازمين. قال بعضهم: لا بدّ بين المتلازمين من علاقة العلية أو التصايف، وقد اختاره المصنف العلامة حيث قال: وإما أن يكون علاقة التضائيف إلخ. **أما أن يكون أحدهما** **ح** كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"؛ فظلول الشمس علة لوجود النهار، وقوسا: "إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة"؛ فإن وجود النهار معلول لظلول الشمس.

أو كلاهما معلولين لثالث، وإما أن يكون بينهما علاقة التضاييف. والتضاييف: هو أن يكون تعقل أحدهما موقوفا على تعقل الآخر، كالأبوة والبنوة، فإذا قلت: "إن كان زيد أبا عمرو وكان عمرو ابنا له" يكون شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضاييف. وأما المنفصلة: فهي التي حكم فيها بالتنافي بين شيئين في موجبة، وبسلب التنافي بينهما في سالبة.

فصل: الشرطية المنفصلة على ثلاثة أضرب؛ لأنها حكم فيها بالتنافي، أو بعدمه بين النسبتين في الصدق والكذب معا كانت **المنفصلة حقيقية**، كما تقول: "هذا العدد إما زوج أو فرد"؛ فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين، ولا ارتفاعاهما، وإن حكم بالتنافي أو بعدمه صدقا فقط، كانت **مانعة الجمع**، كقولك: "هذا الشيء إما شجر أو حجر"؛ فلا يمكن أن يكون شيء معين حجرا و شجرا معا، ويمكن أن لا يكون شيئا منهما. وإن حكم بالتنافي وسلبه كذبا فقط، كانت **مانعة الخلو**، كقول القائل: "إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق"؛ فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالا بأن يكون في البحر ولا يغرق.

أو كلاهما معلولين لثالث إلخ. كقولنا: "إن كان النهار موجودا فالعالم مصيء"؛ فإن وجود النهار وإصاءة العالم معلولان لظهور الشمس. كانت **المنفصلة حقيقية** إلخ: لأن التنافي بين حريئها أشد من التنافي بين حريئ الأخرين؛ لأنه في الصدق والكذب معا فهي أحق باسم المنفصلة، فإما هي حقيقة الانفصال **مانعة الجمع** إلخ: لاشتغالها على مع الجمع بين حريئها؛ فلا يصدقان على الشيء بأنه شجر وحجر. ولكن يكذبان بأن يكون إنسانا. **مانعة الخلو** إلخ: لأن الواقع ليس يحو عن أحد حريئها. واعلم أنه ربما يقال: مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق وفي الكذب مطبقا، وبهذا المعنى يكونان أعم من المعنيين أولين والحقيقية.

فصل: المنفصلة بأقسامها الثلاثة **قسمان:** عنادية واتفاقية. والعنادية: عبارة عن أن يكون فيه التنافي بين الجزئين لذاقهما. والاتفاقية: عبارة عن أن يكون فيه التنافي بمجرد الاتفاق.

فصل: اعلم أنه كما ينقسم الحملية إلى الشخصية والمحصورة والمهلمة، كذلك الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام، إلا أن القضية الطبيعية لا تتصور ههنا. ثم التقادير

قسمان بل ثلاثة أقسام، ثالثها: المطبقة التي لم يقيد شيء من العباد والاتفاق، فأقسام المنفصلة تسعة. **السائي من الجزئين لذاقهما** **الح** كالتنافي بين الوجود والمرد، والشجر والحجر، وكون ريد في البحر أو لا يعرف؛ فإنه لذاقهما لا مجرد اتفاقهما؛ فالعنادية حكم فيها بالتنافي لدات الجزئين، أي حكم بأن مفهوم أحدهما منافي لمفهوم الآخر. **بمجرد الاتفاق** **الح** أي لا لدات الجزئين، بل بمجرد أن اتفق في الواقع أن يكون بينهما مساواة، وإن لم يقتض أن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر، كقولنا للأسود: اللاكاتب، إما أن يكون هذا أسود أو كاتب، فإنه لا مساواة بين مفهومي الأسود والكاتب، لكن اتفق تحقق الأسود، وانتفاء الكتابة، فلا يصدقان؛ لانتفاء الكتابة، ولا يكذبان؛ لوجود أسود، هذا في الحقيقة. وأما مائة الجمع أو نحو فيمكن استخراجهما من هذا المثال.

أن القضية الطبيعية **الح** وذلك لأن الحكم الشرطي لا يتصور بدون ملاحظة التقادير، واعتبارها واجب فيها. وهي عبارة عن الأفراد في الحمية، فلا يعقل أحد طبيعة المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير لتكون ضيقة. وبالحمية ما يحكم عليه في الشرطية لا يمكن أن يوجد من حيث الإصلاق والعموم، أو من حيث هي هي؛ فلا يتصور فيها الطبيعية، والمهلمة القدمائية.

ثم التقادير **الح** اعلم أن المراد بالتقادير الأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وإن كانت محالة في أنفسها، سواء كانت لازمة لمقدم أو عارضة له. فإذا قلنا: كلما كان ريد إنسان كان حيوانا، أردنا أن كل حيوان ووضوح يمكن أن يجتمع وضع إنسانية ريد من كونه كاتبا، أو ضاحكا، أو قائما، أو قاعدا، أو كونه اشمس صالعة، أو الفرس صاهلا إلى غير ذلك؛ فإن الحيوانية لازمة للإنسان في جميع الأحوال والأوضاع، ولم يشترط إمكانها في نفسها، بل يعتبر تحقق الروم والعباد عليها وإن كانت محالة في أنفسها كقولنا: كلما كان الإنسان فرسا كان حيوانا، فإنه يمكن أن يجتمع المقدم مع كون الإنسان صاهلا، وإن استحال في نفسه.

في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملة، فإن كان الحكم على تقدير معين ووضع خاص سميت الشرطية شخصية كقولنا: "إن جتني اليوم أكرمك"، وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدم سميت كلية نحو: "كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا". وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت جزئية كما في قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا"، وإن ترك ذكر التقادير كلا وبعضا كانت مهمة نحو: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا".

فصل: في ذكر أسوار الشرطيات: سور الموجبة الكلية في المتصلة لفظ "متى"، ومهما، وكلما"، وفي المنفصلة "دائما"، وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة "ليس ألبتة"، وسور الموجبة الجزئية فيهما "قد يكون"، وسور السالبة الجزئية فيهما "قد لا يكون"، ويادخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي، ولفظة "لو" و"إن" و"إذا" في

إن جتني اليوم إلخ: فإن الحكم بلزوم الإكرام ليس إلا على اوضاع المعين من تلك الأوضاع، وهو اجيء اليوم. ومثال المفصلة: هذا الشيء - على تقدير كونه عددا - إما أن يكون روحا أو فردا، فالحكم بالعدد فيها على وضع معين وهو تقدير كون الشيء عددا. **كلما كانت الشمس إلخ.** فاحكم فيه بلزوم وجود النهار لصعود الشمس ثبات على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.

سور الموجبة الكلية: نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا أو متى كانت إلخ، أو مهما كانت إلخ. وقوله: "في المفصلة إلخ" نحو دائما إما أن يكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا: وقوله: 'سور السالبة الكلية' إلخ في المتصلة كقولنا: 'ليس ألبتة' إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. وفي المفصلة كقولنا: 'ليس ألبتة' إما أن يكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجودا. وسور الموجبة الجزئية فيهما إلخ' نحو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، وقد يكون إما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجودا. وقوله: 'وسور السالبة الجزئية' إلخ نحو قولنا: 'قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا، وقد لا يكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا'. **ويادخال حرف السلب إلخ:** لأنه إذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي لا محالة.

الاتصال، و"إما"، و"أو" في الانفصال تجيء في الإهمال.

فصل: طرفا الشرطية - أعني المقدم والتالي - لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم؛ فطرفاها إما شبيهتان بحمليتين، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو مختلفتين، عليك باستخراج الأمثلة.

فطرفاها إما شبيهتان إلخ. اعلم أن إجراء بشرطية إما متشابهة بأن تترك من حميتين، أو متصلتين، أو مفصلتين. وإما متخالفة بأن تترك من حمية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة، فتكون اشرطية المتصلة ستة، والمنفصلة ستة، لكن كلا من الأقسام الثلاثة امتحانة الأجزاء تنقسم في المتصلة إلى قسمين: بأن يكون الحمية مقدما، والمتصلة أو منفصلة تاليا، أو بالعكس، أو يكون المتصلة مقدما والمنفصلة تاليا، أو بالعكس، وذلك لأن المقدم في المتصلة متميز عن التالي بالصع لا يتبدل بالتقدم والتأخير، بخلاف المنفصلة؛ فإن مقدمها لا يتميز عن تاليها إلا بمجرد اوضح بأن قدم في الذكر، فسمي مقدما، أو آخر فسمي تاليا. ولو عكس صار المقدم تالي وتالي مقدما، ولم يتغير مفهوم القضية، بل لفظها، ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحمية والمتصلة إذا كان المقدم فيها احملية، وبينها والمقدم فيها المتصلة، بخلاف المنفصلة المركبة منهما، فلا حرم انقسمت الأقسام الثلاثة في المتصلة إلى القسمين دون منفصلة، فأقسام اتصالات تسعة، وأقسام المنفصلات ستة.

عليك باستخراج الأمثلة إلخ: قد عرفت فيما سبق أن أقسام المتصلات تسعة وأقسام المنفصلات ستة.

أما أمثلة اتصالات: فالأول من حميتين كقولك: كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان. والثاني من متصلتين كقولنا: كلما إن كان الشيء إنسانا فهو حيوان، فكما م يكن شيء حيوانا م يكن إنسانا. والثالث من مفصلتين كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، فدائما إما أن يكون مقسما ومتساويين أو غير مقسم. والرابع من حملية ومتصلة، والمقدم فيه الحمية كقولنا: إن كان صوب الشمس عنة لوجود انهار، فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والخامس عكسه كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس ملوم بوجود انهار. والسادس من حمية ومنفصلة، والمقدم فيها احملية كقولنا: إن كان هذا عددا فهو دائما إما روح أو فرد. والسابع بالعكس كقولنا: كلما كان هذا إما روحا أو فردا كان هذا عدد. والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائما إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا. والتاسع عكس ذلك كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون الشمس طالعة، وإما أن لا يكون النهار موجودا، فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود =

فصل: وإذا قد فرغنا عن بيان القضايا وذكر أقسامها الأولى والثانية، فحان لنا أن نذكر شيئاً من أحكامها، فنقول: من أحكامها التناقض والعكس، فلنعقد لبيانها فصولاً، ونذكر فيها أصولاً.

فصل: التناقض هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى أو بالعكس، كقولنا: "زيد قائم، وزيد ليس بقائم".

= أما أمثلة انفصالات: فالأول من حملتين كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، والثاني من المتصتين كقولنا: دائماً إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فسهار موجود، وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً. والثالث من منقسمتين، كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وإما يكون هذا العدد لا زوجاً ولا فرداً. والرابع من حملية ومتصلة كقولنا: دائماً إما أن لا يكون صلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً. والخامس من حملية ومنفصلة كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا الشيء ليس عدداً، وإما أن يكون إما زوجاً أو فرداً. والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا: دائماً إما يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً.

التناقض الح: أصل النقصان الحل، ثم نقل إلى مطلق الإبصار. وسماً كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر أطلق عليه مادة النقيض، وكل منهما منانض للآخر؛ فلذلك عبّر بصيغة التفاعل.

اختلاف القضيتين الح: حصص التعريف بتناقض القضايا؛ لأنه المقصود والمنفعة به في القياسات. وأما التناقض في المفردات فقد قال السيد: إنه يعرف بالمقايضة فلاحاجة إلى إدراجه في تعريف التناقض، فإن قلت: تخصيص البحث بتناقض القضايا ينافي ما تقرر أن قواعد المن يجب أن تكون عامة مطبقة على جميع الجزئيات؟ فالجواب: أن عموم مباحثهم إما يجب أن يكون بالنسبة إلى أعراضهم ومقاصدهم، ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يفيد به اختص نظرهم بتناقض القضايا.

يقتضي لذاته الح: هذا القيد يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى، لكن لا لدات الاختلاف، بل بخصوص المادة، كما في إيجاب الشيء وسلب لازمه مساوي نحو: زيد إنسان، وزيد ليس صاوق؛ فإن الاختلاف بين هاتين القضيتين إما يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى لا لداته، بل لأجل أن قولنا: 'زيد ليس بناطق' في قوة قولنا: 'زيد ليس بإنسان'، أو لأن قولنا: 'زيد إنسان' في قوة قولنا: 'زيد ناطق'.

وشرط لتحقيق التناقض بين القضيتين المخصوصتين وحدات ثمانية فلا يتحقق بدونها:
 ١- وحدة الموضوع. ٢- وحدة المحمول. ٣- وحدة المكان. ٤- وحدة الزمان.
 ٥- وحدة القوة والفعل. ٦- وحدة الشرط. ٧- وحدة الجزء والكل. ٨- وحدة
 الإضافة. وقد اجتمعت في هذين البيتين: بيت:

در تناقض بهشت وحدت شرط دال وحدت موضوع و محمول و مكان
 وحدت شرط و اضافت جزوكل قوت و فعل است در آخر زمان

فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم. وزيد قاعد وزيد ليس
 بقائم، وزيد موجود أي في الدار، وزيد ليس بموجود أي في السوق، وزيد نائم أي في
 الليل، وزيد ليس بنائم أي في النهار، وزيد متحرك الأصابع أي بشرط كونه كاتباً،
 وزيد ليس بمتحرك الأصابع أي بشرط كونه غير كاتب، والخمر في الدن مسكر أي
 بالقوة، والخمر ليس بمسكر في الدن أي بالفعل، والزنجي أسود أي كله، والزنجي ليس
 بأسود أي جزؤه أعني أسنانه، وزيد أب أي لبكر، وزيد ليس بأب أي لخالد. وبعضهم
 اكتفوا بوحدين أي وحدة الموضوع والمحمول؛ لاندراج البواقي فيهما. وبعضهم قنعوا

اكتفوا بوحدين إلخ فوحدة الشرط والجزء والكل مدرجة في وحدة الموضوع. ووحدة الزمان والمكان
 والإضافة والقوة والفعل مدرجة في وحدة المحمول وذلك طاهر عند المتأمل. وبعضهم قنعوا إلخ: أراد به
 اعترافي كما صرح القطب الرازي في شرح الشمسية أنه ردّ الوحدات إلى وحدة واحدة. وهي وحدة النسبة
 الحكمية حتى يكون اسلب واردا على النسبة التي ورد عيها الإنجاب. وعند ذلك يتحقق التناقض حرماً. وإنما
 كانت مردودة إلى تلك الوحدة؛ لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة أن نسبة المحمول
 إلى أحد الأمرين معائرة لنسبة إلى الآخر ونسبه أحد الأمرين إلى شيء معائرة لنسبة الآخر إليه، ونسبة أحد
 الأمرين إلى الآخر بشرط معائرة لنسبته إليه بشرط آخر، وعلى هذا فمضى التحدت النسبة التحدت كمن فافهم

بوحدة النسبة فقط؛ لأن وحدتها مستلزمة لجميع الوحدات.

فصل: لا بدّ في التناقض في المحصورتين من كون القضيتين مختلفتين في الكمّ - أعني الكليّة والجزئية - فإذا كان إحداهما كمية تكون الأخرى جزئية؛ لأن الكليتين قد تكذبان كما تقول: "كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان"، والجزئيتين قد تصدقان، كقولك: "بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان". ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعمّ فيها. ولا بدّ في تناقض القضايا الموجهة من الاختلاف في الجهة، فنقيض الضرورية المطلقة "الممكنة العامة"، ونقيض الدائمة "المطلقة العامة"

في كل مادة إلخ: أورد عليه بأن صدق الجزئيين في مادة يكون الموضوع فيها أعمّ يس لانحد اكّم، بل لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع، فيجوز أن يكون الاتحاد في خصوصية الموضوع شرطاً لتحقيق التناقض في الجزئيتين؛ فم يشترط اشتراط الاختلاف في الكمّ، بل عدم الاتحاد في الكمية ؟ وأجيب: بأن اعتبر في الأحكام إما هو مفهوم القصية، وتعين الموضوع في الجزئية خارج عن مفهومها؛ لأن الحكم فيها على العنصر المهم، واشتاقص وعيره من أحكام "قصايا" إما هو بالنظر إلى مفهوماتها، لا باعتدّ أمر خارج عنها. ولذا اشترط لاختلاف في الكمية مطلقاً؛ كونهما داخلاً في مفهوم قصايا المحصورة. واما تأخذ الموضوع في التناقض العنوا لاتحاد خصوصية ادات، فلا يتوجه أنه إذا اعتبر وحدة الموضوع فقد استغني عن اشتراط الاختلاف في الكمية.

من الاختلاف في الجهة إلخ. لأنه إذا اعتبر في القصية جهة؛ فلا بدّ من اعتبار سبب تلك الجهة في بقيصها. وذلك لأن القيص الصريح للموجهة رفعها؛ ولأهما لو اتحدتا في الجهة لم تنقصا، لكذب بصوريتين في مادة الإمكان كقولنا: "كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان كاتب بالضرورة"؛ فإهما يكذبان؛ لأن إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الإنسان ليس بصوري ولا سبها عنه، ولصدق الممكنتين فيها كقولنا: "كل إنسان كاتب بالإمكان، وليس كل إنسان كاتب بالإمكان".

الممكنة العامة إلخ: لأن الإمكان العام هو سبب الضرورة عن الجانب المحالف للحكم، ولا حفاء في أن إثبات الضرورة في الجانب المحالف وسبها في ذلك احب مما يتقصص. **المطلقة العامة إلخ:** لأن السبب في كل الأوقات يفيء الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الأوقات يباويه اسلب في البعض.

ونقيض المشروطة العامة "الحيثية الممكنة". ونقيض العرفية العامة "الحيثية المطلقة"، وهذا في البسائط الموجهة. ونقائض المركبات منها مفهوم مردّد بين نقيضي بسائطها، والتفصيل يطلب من مطوّلات الفن.

فصل: ويشترط في أخذ نقائض الشرطيات الاتفاق في الجنس والنوع، والمخالفة في الكيف، فنقيض المتصلة الزومية الموجبة "سالبة متصلة لزومية"، ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة "سالبة منفصلة عنادية"، وهكذا فإذا قلت: "دائما كلما كان أ ب فـ

الحيثية الممكنة إلخ: وهي قضية يحكم فيها برفع ضرورة تحسب الوصف من الجانب المحالف كقولنا: 'كل من له ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنونا.

الحيثية المطلقة إلخ: وهي قضية يحكم فيها باشوت أو ناسب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع، ومثالها: 'كل من له ذات الجنب يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مجنونا'. **ونقائض المركبات منها إلخ:** اعلم أن مفهوم اردّد بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الخزين؛ فبكون صديق أحد نقيض المركبة أن تحل المركبة إلى الجزئين، ويؤخذ لكل جزء نقيضه، ويرتك من نقيضي الخزين منفصلة مانعة الخلو؛ فيقال: إما هذا النقيض وإما ذلك، ثم من أحاط بخقائق المركبات ونقائض أسائط لا يخفى عليه طريق نقيض مركبة، وإن غمّ عليه فيبظر إلى المشروطة الحاصة المركبة من مشروطة موافقة لأصل القضية في الكيف، ومطلقة عامة مخالفة له في الكيف أيضا، فإن نقيضها إما احيية الممكنة المخالفة، أو الدائمة الموافقة؛ لأن نقيض الجزء الأول أي: المشروطة العامة الموافقة هو احيية الممكنة المخالفة، ونقيض الجزء الثاني أي: المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة، فإذا قلنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتب لا دائما"، فنقيضها 'إما ليس بعض الكتابات متحرك الأصابع بالإمكان احيي، وإما بعض الكتابات متحرك الأصابع دائما' وهذه هي المنفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الخزين. وإصلاق النقيض على هذا المفهوم مردّد باعتبار أنه لارم مساو لنقيض، لا باعتبار أنه نقيض حقيقة؛ إذ نقيض شيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء، والقضية المركبة ما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب وأسب؛ فنقيضها رفع ذلك المجموع، والمفهوم المردّد ليس نفس الرفع لكنه لارم مساو له، فتأمل في المثال المذكور نقيض اسقية عليه. **الاتفاق في الجنس والنوع إلخ:** احسن هو الاتصال والانفصال، والنوع هو اللزوم والعناد والاتفاق له.

ج د"، كان نقيضه "ليس كلما كان أ ب ف ج د". وإذا قلت: "دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا" فنقيضه "ليس دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا".

فصل: العكس المستوي، ويقال له: العكس المستقيم أيضا، وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيا، والجزء الثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف؛ فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها كقولك: "لا شيء من الإنسان بحجر" ينعكس إلى قولك: "لا شيء من الحجر بإنسان" بدليل الخلف. تقريره: أنه لو لم يصدق "لا شيء من الحجر بإنسان" عند صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر" لصدق نقيضه - أعني قولنا: "بعض الحجر إنسان" - فنضمه مع الأصل ونقول: "بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر" يُنتج بعض الحجر ليس بحجر؛ فيلزم سلب الشيء عن نفسه، وذلك محال.

العكس المستوي إلخ: اعلم أن العكس يطلق على المعنى المصدري، أي تبديل طرقي القضية، وعلى القضية الحاصلة بالتبديل. والمصنف رحمه الله أخرى الكلام على الاصطلاح الأول، وإما وصف بمستوي؛ لأنه طريق مستوي لا أمت فيه ولا اعوجاج بخلاف عكس النقيض، فإنه ليس صريحا واضحا. **عن جعل الجزء الأول إلخ:** المراد باخرء الأول والثاني اخرء في الذكر لا في الحقيقة، فإن اخرء الأول والثاني في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول، والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا.

فالسالبة الكلية إلخ: قد جرت العادة بتقديم عكس السواب؛ لأن منها ما ينعكس كلية، وانكلي وإن كان سلبا أشرف من الجزئي وإن كان إيجابا؛ لأنه أفيد في العلوم وأضبط.

وذلك محال إلخ: اعلم أن للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق:

- ١- الخلف: وهو ضم نقيض العكس ليشح محالا، كما عرفت في المثال المذكور في المتن. ٢- والافتراض: وهو فرض ذات اموضوع شيئا معينا، وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه، ليحصل مفهوم العكس، وهو لا يجري إلا في الموجبات والسواب المركبة بخلاف الخلف؛ فإنه يعم الجميع. ٣- والثالث طريق العكس: وهو أن يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الأصل.

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوماً؛ لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية، مثلاً يصدق 'بعض الحيوان ليس بإنسان' وليس يصدق "بعض الإنسان ليس بحيوان". والموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولنا: "كل إنسان حيوان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الحيوان إنسان"، ولا ينعكس إلى موجبة كلية؛ لأنه يجوز أن يكون المحمول أو التالي عامًا، كما في مثالنا، فلا يصدق "كل حيوان إنسان" وههنا شك، تقريره: أن قولنا: "كل شيخ كان شابًا" موجبة كلية صادقة مع أن عكسه "بعض الشاب كان شيخًا" ليس بصادق؛ وأجيب عنه: بأن عكسه ليس ما ذكرت، بل عكسه "بعض من كان شابًا شيخ". وقد يجاب بوجه آخر، وهو أن

والسالبة الجزئية لا تنعكس الخ يجوز عموم موضوع؛ فيجوز سب لأخص عن الأعم، ولا يجوز سب الأعم عن الأخص؛ ولا يصح كون السالبة الجزئية عكسًا للسالبة الجزئية. وإذا ما يصدق الجزئية فالكلمة بالظرف الأول. وأما انعكاس السالبة الجزئية في بعض المواد كما إذا كانت إحدى الخاصتين فغير معتد بها.

والموجبة الكلية الخ الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى موجبة جزئية بالافراض والخف ان يكون المحمول الخ إذا كان عموم عام يمنع حمل خاص على كل أفراد اعم، فلا يصدق الموضوع أو المقدم على جميع أفراد المحمول أو التالي على جميع تقاديره، ولا يجري الحلف ضرورة أن نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية، وهي غير صادقة لشعورية الشكل الأول ولا كثرية. بل عكسه "بعض الخ" فيه ضرورة؛ فإن 'كان' رتبة، وهي عدم استقلال لا تصح بمحمولية ولا توقعها جزء من عموم، وعموم هو الشاب فقط، ففي العكس لا بد أن يكون موضوعا.

وقد يجاب بوجه آخر الخ. ههنا جواب ور كان مختار بعض أهل التحقيق كنه فاسد جدًا ما أفاد بعض الأعلام قدس سره أن الأصل مصطفة وفتنة، وهي لا تنعكس أي مطلقه، فاحصوا أن يقال: إن هذه القضية حكم فيها شوب انعمون شوتا موقنا برمان ماضي، فهي مصطفة وفتنة إن لم يعتبر فيها الضرورة، ووقتية مطلقة إن اعتبر، وهما تنعكسان مصطفة عامة، فعكسها 'بعض لشاب شيخ بالفعل' وهي صادقة لا محالة؛ لأن بعض ما يصدق عليه لشاب في أحد لأرمة - أعني الماضي - شيخ في أحد لأرمة - أعني المستقبل - فافهم.

حفظ النسبة ليس بضروري في العكس، فعكسه 'بعض الشاب يكون شيخاً' وهو صادق لا محالة. والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية كقولنا: "بعض الحيوان إنسان" ينعكس إلى قولنا: "بعض الإنسان حيوان" وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إيراد، وهو أن "بعض الوجد في الحائط" صادق، وعكسه - أعني "بعض الحائط في الوجد" - غير صادق؟ والجواب: أنا لا نسلم أن عكس هذه القضية ما قلت من: "بعض الحائط في الوجد"، بل عكسه "بعض ما في الحائط وجد" ولا مزية في صدقه.

وباقى مباحث العكس من عكس الموجهات والشرطيات فمذكور في المطولات.

بل عكسه الخ لأن العكس مستوي عبارة عن جعل الموضوع محمولاً أو بالعكس كما عرفت. والحائط حر، لمحمول لا كله؛ إذ كنهه في الأصل في الحائط؛ فيكون عكسه 'بعض ما في الحائط وجد' قال المحقق العنبري في 'شرح الإشارات': بعض لمحمول لا يكون محمولاً، وبعض موضوع لا يكون موضوعاً، واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحاً.

من عكس الموجهات الخ فمن الموجهات تنعكس الدائمات والعامات حية مطلقاً مثلاً كما صدق 'بالضرورة أو دائماً كل إنسان حيوان' صدق 'الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان'؛ وإذا صدق 'بالضرورة أو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دم كاتب' صدق 'بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل'، والخاصتان حية مطلقاً لا دائماً، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقاً عامة أي: تنعكس كل واحدة من هذه القضايا الخمس إلى مطلقة عامة. ولا عكس للممكنين من السواب. وتنعكس الدائمات دائمة مطلقاً. والعامتان عرفية عامة. والخاصتان عرفية لا دائماً في البعض، ولا عكس لبقاقي.

فصل: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانياً، ونقيض الجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف. هذا أسلوب المتقدمين؛ فتعكس الموجبة الكلية بهذا العكس كنفسها كقولنا: "كل إنسان حيوان" ينعكس إلى قولنا: "كل لحيوان لا إنسان" والموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس؛ لأن قولنا: "بعض الحيوان لا إنسان" صادق، وعكسه - أعني "بعض الإنسان لحيوان" - كاذب. والسالبة الكلية تنعكس إلى سالبة جزئية، تقول: "لا شيء من الإنسان بفرس"، وتقول في عكسه بهذا العكس: "بعض اللافرس ليس بلا إنسان" إلى جزئية، ولا تقول: "لا شيء من اللافرس بلا إنسان"؛ لصدق نقيضه، أعني "بعض اللافرس لا إنسان" كالجدار. والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية، كقولك: "بعض الحيوان ليس بإنسان" تنعكس إلى قولك: "بعض اللاإنسان ليس بلاحيوان" كالفرس.

هو جعل نقيض الخ: هذا على طور القدماء، وأما المتأخرون فمما رأوا أدلة القدماء لانعكاس السوالب والموجبات غير تامة؛ لانتقاصها بالحميات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة، والسوالب التي موضوعاتها من نقائص تلك المفهومات وليس محمولاتها منها، عدلوا عن اصطلاح القدماء، وقالوا: عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض اثني أولاً وعبر الأول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف. أما تسميته بعكس النقيض فعلى تعريف القدماء ظاهر؛ لأننا أخذنا نقيض الطرفين وعكسهما على اسم المذكور. وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر إلى الجزء الثاني من الأصل؛ لأننا أخذنا نقيضه وعكسناه.

فتعكس الموجبة الخ: اعلم أن حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي. حتى أن الموجبة الكلية ههنا تنعكس موجبة كلية، والجزئية لا تنعكس مطلقاً. والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية، ثم اعلم أن هذا الحكم، والذي سيحيى بعده إما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين لا المتأخرين. وإما لم يذكر عكس النقيض المعتر عند المتأخرين؛ إما لأن عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه، وإما لأن حكم القضايا في عكس النقيض المعتر عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوي، فلو شرع فيه لاحتاج إلى تطويل الكلام.

وعكوس الموجهات المذكورة في الكتب الطوال. وههنا قد تمّ مباحث القضايا وأحكامها.

فصل: وإد قد فرغنا عن مباحث القضايا والعكوس التي كانت من مبادئ الحجة،

فحريّ بنا أن نتكلم في مباحث الحجة، فنقول: الحجة على ثلاثة أقسام:

أحدها: القياس، وثانيها: الاستقراء، وثالثها: التمثيل، فلنبين هذه الثلاثة في ثلاثة فصول.

فصل في القياس: وهو قول مؤلف

وعكوس الموجهات إلخ: اعلم أن حكم الموجهات ههنا حكم السوال في العكس المستوي بدون العكس؛ فالموجهات التي لا تعكس سوالها بالعكس المستوي وهي الوقتية والمنتشرة المصلقتان، والوقتية، والمنتشرة، والوجودية اللازمة، واللازمة، والامكان العامة والخاصة، والمطلقة العامة لا تنعكس بعكس القيص؛ لأن الوقتية أحصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا: 'بالضرورة كل قمر فهو ليس بمحسف وقت التربيع لا دائما' مع كذب عكسه وهو 'ليس بعض المنحسف بقمر بالإمكان العام'. وإذا لم تنعكس الوقتية لم تنعكس شيء منها؛ لأن عدم انعكاس الأحص يستلزم عدم انعكاس الأعم. أما الموجهات الكليات فالضرورة والدائمة تنعكسان دائمة كلية، والمشروطة والعرفية العامتان عرفية عامة، والمشروطة والعرفية الخاصتان عرفية عامة مقيّدة بالادوام في البعض. أما الحرثيات فلا تنعكس بهذا العكس إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة؛ فإنهما تنعكسان عرفية خاصة. أما السواب كنية كانت أو جرئية فلا تنعكس كنية؛ لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع؛ فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكسان حبيبة مطقة والوجوديتان والوقتيتان، والمطلقة العامة مطلقة عامة.

فحريّ بنا إلخ: لأنه المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من مباحث الفن؛ لأنه العمدة في استحصال المطالب التصديقية. **ثلاثة أقسام إلخ:** وجه الحصر فيها: لأن الاحتجاج إما بالكني على الحرثي، أو الحرثي على الكني، أو سحرثي على الحرثي، فالأول القياس، والثاني الاستقراء، والثالث التمثيل. والعمدة منها والمفيد لعلم اليقيني هو القياس؛ فصار الكلام فيه مقصدا أقصى ومطبا أعمى في هذا الفن بالقياس إلى الكلام في الموصل إلى التصور، وبالقياس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق، وهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه.

وهو قول مؤلف إلخ: اعلم أن القول يطلق بالاشتراك على المنطوق وعلى المفهوم العقلي، كما أن القياس يطلق بالاشتراك والتشابه على القياس المسموع والقياس المعقول؛ فالمنطوق جس لقياس المسموع والمفهوم العقلي للمعقول. وإما يكتفى بالقياس المعقول وحده إذا كان المطلوب برهانيا. وأما إذا كان جدليا، أو خطائيا، أو شعريا، أو معالطيا فهو محتاج إلى القياس المنطوق؛ لأن منفعة ما سوى البرهان بحسب العير والمصلحة التمدن، وأما البرهان فلتحصين ما عليه الحق في نفسه، ولا مدخل للعير والاجتماع فيه. وذكر 'المؤلف' بعد القول إما =

من قضايا يلزم عنها قول آخر بعد تسليم تلك القضايا. فإن كان النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه يسمّى استثنائيا، كقولنا: "إن كان زيد إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان" ينتج "فهو حيوان". "وإن كان زيد حمارا كان باهقا لكنه ليس بناهق" ينتج أنه "ليس بحمار". وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكورا يسمّى افتراضيا كقولك: "زيد إنسان وكل إنسان حيوان" ينتج "زيد حيوان".

فصل في القياس الافتراضي: وهو قسمان: حملي وشرطي. وموضوع النتيجة في القياس

= مستدرك كما قال شارح 'المطالع'، أو احرار عن كون 'من' تعصبة كما صرح به السيد المحقق في 'شرح المواقف'، أو أورد ليصح تعلق 'من' به، كما صرح العلامة التفتازاني.

من قضايا إلح اراد بـ 'القضايا' ما فوق واحد، فلا يكون أقصىه الواحدة مستترمه بعكسها أو عكس نقيضها قياسا. يلزم إلح يعني أن يراد بالبروم في قوله: 'برم' البروم الذاتي، كما هو مصرّح في التعريف لمشهور هذا: قول مؤلف من قرون مني سلّمت برم عنها بدهاق قول آخر، فيخرج ما يستلزم قولاً آخر لداته، بل بواسطة مقدمة أحبية كما في قياس المساوات، وهو ما يركب من قضيتين، متعلق بمحمول إحداهما يكون موضوعاً لأخرى كقولنا: أ مساو لـ ب، وب مساو لـ ج؛ فهما يسيران أن أ مساو لـ ج، لكن لا لداه بل بواسطة أن مساوي المساوي مساو، حتى لو لم يتحقق لم ينتج شيئا. ثم اعلم أن المراد بالبروم في قوله: 'يلزم' ما هو أهم من اللام التبيين وغيره؛ يندرج فيه القياس الكامل، وهو الشكل الأول، وغير الكامل وهو باقي الأشكال. بعد تسليم إلح إشارة إلى أن مقدمات القياس لا تحب أن تكون مسلّمة في أنفسها، بل إنها وإن كانت كددة مكررة بكن هي حيث لو سلّمت لزم عنها قول آخر؛ فيدخل في التعريف القياس اصادق المقدمات وغيره كقولنا: لإسان حجر وكن حجر حماد؛ فإن هاتين القضيتين وإن كانت كادتين إلا أنهما حيث لو سلّمتها لم عنها أن كن إنسان حماد. فصل في القياس الافتراضي إلح لما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرح في الأقسام، وتبدأ بالافتراضي المركب من الحملات، وهو يشتمل على حدود ثلاثة:

١- موضوع المطلوب. ٢- ومحموله. ٣- والمكرر بينهما في المقدمات؛ فقال: 'فصل في القياس الافتراضي'.

شرطي القياس الشرطي ما لا يكون مركبا من حيلتين سواء كان مركبا من شرطيتين، أو من شرطية وحملية؛ فتسميه الأول بالشرطي ظاهر. وأما تسمية المركب من الشرطية والحملية فتسمية الكل باسمه الجزء الأعظم.

يسمى أصغر؛ لكونه أقل أفرادا في الأغلب، ومحموله يسمى أكبر؛ لكونه أكثر أفرادا غالبا. والقضية التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى، والتي فيها الأكبر كبرى، والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حداً أوسط. واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الأوسط عند الأصغر والأكبر يسمى شكلاً، والأشكال أربعة.

وجه الضبط أن يقال: الحدّ الأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى كما في قولنا: "العالم متغير، وكل متغير حادث" ينتج "العالم حادث" فهو الشكل الأول. وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كما تقول: "كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان" فالنتيجة "لا شيء من الإنسان بحجر". وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو: "كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب" ينتج "بعض الحيوان كاتب".

تسمى صغرى الخ لاشتغالها على الأصغر، وكذلك الكبرى؛ لاشتغالها على الأكبر، وانكرر سهما يسمى حداً أوسط؛ لتوسطه بين طرفي المطلوب. **من كيفية وضع الأوسط الخ** أي: من جهة كون الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى في الشكل الأول، أو محمولا فيهما في الثاني، أو موضوعا فيهما في الثالث، أو عكسا للأول في الرابع.

فهو الشكل الأول الخ إنما وضعت هذه الأشكال على هذا الترتيب؛ لأن الشكل الأول يديهي الإنتاج، أقرب إلى قبول الطبع وتوجه النفس بالسعة إلى النواقي، أو إلى الظن الطبيعي. وهو الانتقال من الأصغر إلى الأوسط ومنه إلى الأكبر؛ فلا يتغير الأصغر والأكبر عن حاليهما في النتيجة. وهذا الظم إنما هو في الشكل الأول؛ فلهذا وضع في المرتبة الأولى. ثم وضع الشكل الثاني لمشاركة الأول في أشرف مقدميه، وهي الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول. ثم الثالث لمشاركة الأول في أحص مقدميه، وهي الكبرى. ثم الرابع لعدم اشتراكه مع الأول أصلا.

وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو قولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الكاتب إنسان" ينتج "بعض الحيوان كاتب".

فصل: وأشرف الأشكال من الأربعة "الشكل الأول"؛ ولذلك كان إنتاجه يما يديهيا يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقا طبعيا من دون حاجة إلى فكر وتأمل. وله شرائط وضروب. أما الشرائط فاثنتان: أحدهما: **إيجاب الصغرى**، وثانيهما: **كلية الكبرى**. فإن يفقدا معا أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة كما يظهر عند التأمل. وأما الضروب فأربعة؛ لأن الاحتمالات في كل شكل ستة عشر؛ لأن الصغرى أربعة والكبرى أيضا أربعة - أعني الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية، والجزئية - والأربعة في الأربعة ستة عشر. وأسقط شرائط الشكل الأول اثني عشر: وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى السالبة الجزئية مع تلك

ولذلك كان إنتاجه إلح. لا ريب أن إنتاج الشكل الأول ين يديهيا، وعبره من الأشكال المنتجة راجع إليه، إما بعكس الترتيب والنتيجة معا كما في الشكل الرابع، أو بعكس إحدى المقدمتين كما في الشكل الثاني والثالث، إلا أن كون العلم بإنتاج الأشكال الناقية موقوفا على العلم بالرجوع إلى الأول كما طر بعض أساس، محل تأمل. أما الشرائط إلح. لما فرغ من بيان الفرق بين الأشكال تحسب ماهية شرع في بيان الفرق بينها حسب الاشتراط، فقال: أما الشرائط إلح.

إيجاب الصغرى إلح أي: يشترط تحسب الكيف في الشكل الأول إيجاب الصغرى؛ لأنها لو كانت سالبة ٥ يدرج الأصغر تحت الأوسط؛ فلا يتعدى الحكم بالأكثر على الأوسط إلى الأصغر. **كلية الكبرى إلح أي** يشترط تحسب الكم أن تكون الكبرى كلية وإلا لا حتم أن يكون البعض محكوم عليه بالأكثر غير البعض المحكوم به على الأصغر؛ فالحكم على بعض الأوسط لا يتعدى إلى الأصغر؛ فلا يلزم النتيجة.

سقط إلح أي: أسقط الشرط الأول، وهو إيجاب الصغرى ثمانية حاصلة من صرب الصغريين الستين في الكبريات الأربع، واشترط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من صرب الكبريين الحزئيين وفي الصغريين الموجبتين؛ فقيت الضروب المنتجة أربعة. فإن شئت إررار الأمثلة فكرر المحطات في هذه المرأة، فقد نقضاها =

الأربع، وهذه ثمانية. والكبرى الموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئية والكلية، وهذه أربعة. فبقي أربعة ضروب منتجة: الضرب الأول مركب من موجبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج موجبة كلية نحو: كل ج ب، وكل ب د، ينتج كل ج د. والضرب الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كلية نحو: "كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر" ينتج "لا شيء من الإنسان بحجر". والضرب الثالث ملتبس من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، والنتيجة موجبة جزئية نحو: "بعض الحيوان فرس، وكل فرس صهال" ينتج "بعض الحيوان صهال". والضرب الرابع مزدوج من موجبة جزئية صغرى،

أي مركب

= من الشرح الفارسي المسمى بـ "هدية شاهجهانية":

["أعزم أن الخانات التي تحت حانة "صغريات" هي من أقسام الصغرى، وفي الجانب اليسار من خانة كبريات أقسام الكبرى. وتحت حانة "أمثلة" أربعة أمثلة للصغرى في أربع خانات، وفي الجانب اليسار من خانة "أمثلة" للكبريات في أربع حانات، الآن بقي ست عشرة حانة: اثنا عشرة منها للضروب الساقطة وكتب في كل منها حرف فـ المرقومة بعدد، و"فـ١" إشارة إلى قوت الشرط الضروري للإنتاج، و"فـ٢" إشارة إلى قوت مجموع الشرطين الضروريين للإنتاج. وبقيت أربع حانات تحادي خانة أمثلة الصغرى، وتقع تحت حانات أقسام الكبريات النتائج الحاصلة بانضمام الكبريات مع الصغريات.]

حدول شكل أول	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	أمثلة	كل ب أ	لا شيء من ب أ	بعض ب أ	ليس ب أ بعض ج
موجبة كلية	كل ج ب	كل ج أ	لا شيء من ج أ	فـ١	فـ١
موجبة جزئية	بعض ج ب	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	فـ١	فـ١
سالبة كلية	لا شيء من ج ب	فـ١	فـ١	فـ٢	فـ٢
سالبة جزئية	بعض ح ليس ب	فـ١	فـ١	فـ٢	فـ٢

وسالبة كلية كبرى. ينتج سالبة جزئية كقولنا: "بعض الحيوان ناطق، ولا شيء من الناطق بناهق" فالنتيجة "بعض الحيوان ليس بناهق".

سببه: إنتاج الموجبة الكلية من خواص الشكل الأول كما أن الإنتاج للنتائج الأربعة أيضا من خصائصه. والصغرى الممكنة غير منتجة في هذا الشكل، فقد وضح بما ذكرنا أنه لا بدّ في هذا الشكل كيفاً إيجاب الصغرى، وكما كلية الكبرى، وجهة فعلية الصغرى.

فصل ويشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف أي: الإيجاب والسلب
اختلاف المقدمتين؛ فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس.

والصغرى الممكنة غير مسحة. لما كان للشكل الأول ثلاثة شروط: الأول حسب الكيف وهو إيجاب الصغرى، والثاني حسب الكمية وهو كلية الكبرى، والثالث حسب الجهة وهو فعلية الصغرى أي أن تكون الصغرى غير الممكنتين. ولم يذكر انصف إلا الشرطين الأولين؛ فأشار إلى الثالث في هذا المقام وحاصله: أن المتأخرين ذهبوا إلى أنه يشترط في الشكل الأول حسب الجهة فعلية الصغرى؛ وذلك لأن الصغرى لو كانت ممكنة لم تحصل الخرم بتعدي الحكم من الأوسط إلى الأصغر؛ لأن الكبرى بدل على أن كنما هو محكوم عليه بالأكثر والأصغر ليس توسط بالفعل بل بالإمكان. ويجوز أن لا جرح من القوة إلى الفعل؛ فلم يتعد الحكم منه إلى الأصغر. وأما على رأي الفارابي فالممكنة متحة لاندراج الأصغر في الأوسط.

ويشترط في إنتاج الشكل الرابع أنه لو لم يتحقق أحد الشرطين حصل الاختلاف، وهو صدق القياس نادرة مع الإيجاب وأخرى مع السلب. أما في الموجهين فيصدق "كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان" والحق الإيجاب. ولو بدنا الكبرى نقول: "كل فرس حيوان" كان الحق اسب. وأما في الساسين فيصدق قولنا: "لا شيء من الفرس حجر" والحق السلب، ونقول: "لا شيء من الناطق حجر" كان الحق الإيجاب وكذلك على تقدير انتفاء الشرط الثاني. أما على تقدير إيجاب كبرى فيصدق "لا شيء من إنسان فرس، وبعض الحيوان فرس"، والصادق الإيجاب. ولو بدنا الكبرى نقولنا: "وبعض انصاهل فرس" كان الصادق السلب. وأما على تقدير سببها فكقولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس حيوان" الصادق الإيجاب، ولو بدنا الكبرى وقولنا: "بعض الحجر ليس بحيوان" كان الحق السلب.

ونحسب الكم أي: الكلية والجزئية كلية الكبرى، وإلا يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، أي صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع سلبها أخرى. ونتيجة هذا الشكل لا يكون إلا سالبة.

وضروبه الناتجة أيضا أربعة: أحدها من كليتين والصغرى موجبة، ينتج سالبة كلية كقولنا: "كل ح ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من ج أ" والدليل على هذا الإنتاج **عكس الكبرى**؛ فإنك إذا عكست الكبرى صار "لا شيء من ب أ"، وبانضمامه إلى الصغرى انتظم الشكل الأول، وينتج النتيجة المطلوبة.

وضروبه الساتخه ايضا اح لأنه تسقط باعتار اشطر الأول ثمانية أصرب. واعتبار الثاني أربعة أخرى، فقيت أربعة. وأمثلة الكل من الساقطات والباقيات واضحة من هذه المראה.

حدول شكل ثان	كبريات	سالبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	أمثلة	لا شيء من ب	كل ب	بعض ب	بعض ب ليس
موجبة كلية	كل ج أ	لا شيء من ج ب	فأ	فأ	فأ
سالبة كلية	لا شيء من ج أ	أ	لا شيء من ج ب	أ	فأ
موجبة جزئية	بعض ج أ	بعض ج ليس ب	أ	فأ	أ
سالبة جزئية	بعض ج ليس ب	أ	بعض ج ليس ب	أ	فأ

عكس الكبرى الح اعلم أن الدليل على الإنتاج المذكور في الصرب الأول من الشكل الثاني أمران: أحدهما: عكس الكبرى، كما ذكر المصنف - - . واختار هذا كونه أسهل. وثانيهما: الحلف، وهو في هذا الشكل أن يوحد بقيص النتيجة ويجعل الصغرى؛ لأن نتائج هذا الشكل سامة؛ فقيصها وهو الموجحة يصح بصغرويه اشكل الأول، ويجعل كبرى القياس كبرى؛ لأنها كقيمتها تصح ككروية اشكل الأول؛ فيتصم مهما قياس في الشكل الأول ينتج لا يوافق الصغرى؛ فيقال: لو لم يصدق "لا شيء من ج أ" لصدق "بعض ج أ"، وبصمته من الكبرى هكذا "بعض ج أ، ولا شيء من أ ب" ينتج من الشكل الأول "بعض ج ليس ب"، وقد كان الصغرى "كل ج ب" هذا حلف والحلف لا يلزم من الصورة؛ لأنها بديهية الإنتاج، فيكون من المادّة وليس من الكبرى؛ لأنها مفروضة الصدق؛ فتعين أن يكون من بقيص النتيجة؛ فيكون محالا، فالنتيجة حقة.

الضرب الثاني من موجبة كلية كبرى وسالبة كلية صغرى كقولنا: "لا شيء من ج ب وكل أ ب" ينتج "لا شيء من ج أ". والدليل على الإنتاج عكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة.

الضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة كقولك: "بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، فليس بعض ج أ". الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، تقول: "بعض ج ليس ب، وكل أ ب، فبعض ج ليس أ".

فصل: شرط إنتاج الشكل الثالث كون الصغرى موجبة وكون إحدى المقدمتين كلية؛ فضروره الناتجة ستة: أحدها: "كل ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ". وثانيها: "كل ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ". وثالثها: "بعض ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ". ورابعها: "بعض ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ".

عكس الصغرى إلخ: في الضرب الثاني للإنتاج أيضا أمران: الخلف، وعكس الكبرى. أما الخلف فعلى ما ذكرنا في الضرب الأول. وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى؛ لأنها لا يجابها لا تنعكس إلا جزئية، والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الأول. بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. فإدعنا "لا شيء من ج ب" إلى "لا شيء من ب ح"، وجعلها كبرى، وكبرى القياس الصغرى، وقلنا: "كل أ ب، ولا شيء من ب ح" ينتج من ثاني الشكل الأول "لا شيء من أ ح". وهو ينعكس إلى "لا شيء من ح أ" وهو المطلوب.

الضرب الثالث إلخ: وبيان إنتاجه أيضا بالخلف، وعكس الكبرى، وبالفرض. وأما الضرب الرابع فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى؛ لأنها تنعكس جزئية، والجزئية لا تصلح لكروية الشكل الأول. ولا يعكس الصغرى؛ لأنها لا تنعكس، فبيانه بالخلف وبالفرض. **ستة إلخ:** لأن باشرط إيجاب الصغرى سقطت ثمانية أضرب، وبكلية أحدهما حذف صربان؛ فقيمت ستة. وبيان الإنتاج بالخلف في الضروب كلها وهو هنا أن يجعل بقصر استيجة لكئية كبرى، وصغرى القياس لإيجابها صغرى؛ فينتج من الشكل الأول ما يباي الكبرى وقد كان مسلماً، ويعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول حيث يكون الكبرى كلية، ويعكس الكبرى؛ ليصير شكلاً رابعاً، ثم عكس الترتيب؛ ليرتد شكلاً أولاً، وينتج نتيجة، ثم يعكس =

وخامسها: "كل ب ج، وبعض ب أ، فبعض ج أ". وسادسها: "كل ب ج، وبعض ب ليس أ، فبعض ج ليس أ".

فصل: وشرائط إنتاج الشكل الرابع مع كثرتها وقلة جدواها مذكورة في المبسوطات، فلا علينا لو ترك ذكرها، وكذا شرائط سائر الأشكال بحسب الجهة لا يتحمل أمثال رسالتي هذه لبيائها.

= هذه النتيجة، يكون وهو المطلوب. وذلك حيث الكبرى موجبة ويكون الصغرى كلية، وهذا مرآة الشكل الثالث.

جدول شكل ثالث	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	أمثلة	كل ب أ	لا شيء من ب أ	بعض ب أ	بعض ب ليس أ
موجبة كلية	كل ب ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
موجبة جزئية	بعض ب ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
سالبة كلية	لا شيء من ب ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
سالبة جزئية	بعض ج ليس ب	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ

الشكل الرابع: فشرط إنتاج الشكل الرابع أحد الأمرين. وهو إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما. وضروبه الناتجة ثمانية باخلف، وبمعكس الترتيب، ثم النتيجة، أو بعكس المقدمتين. ويتضح عليك ضروره الساقطات والباقيات مع نتائجها من هذه المرآة.

جدول شكل رابع	كبريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
صغريات	أمثلة	كل أ ب	لا شيء من أ ب	بعض أ ب	بعض أ ليس ب
موجبة كلية	كل أ ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
موجبة جزئية	بعض ب ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
سالبة كلية	لا شيء من ب ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ
سالبة جزئية	بعض ب ليس ج	بعض ح أ	بعض ح ليس أ	بعض ج أ	بعض ح ليس أ

وتدفع: ولعلك عشت مما ألقينا عليك أن النتيجة في القياس تتبع أدون المقدمتين في الكيف والكم. والأدون في الكيف هو السلب، وفي الكم هو الجزئية؛ فالقياس المركب من موجبة وسالبة ينتج سالبة، والمركب من كلية وجزئية إنما ينتج جزئية، وأما المركب من الكليتين فرمما ينتج كلية، وقد ينتج جزئية.

فصل في الاقترايات من اسرار: وحاشا في الأشكال الأربعة، والضروب المتحة، والشرائط المعتبرة كحال الاقترايات من الحملات سواء بسواء.

مثال الشكل الأول في المتصلة 'كما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وكما كان حيوانا كان حسما' ينتج "كلما كان زيد إنسانا كان حسما".

سبع أدون المقدمتين إلخ علم أن منصفين ذهبوا إلى أن السبحة تسع أحسن مقدمتين كما ذكر مصنف. وحقق شبح في الأسرار أنه ليس كذلك مطلقا، بل هي تابعة في كميّة للصعري، وفي الكيفية والجهة تكبرى، إلا في موضعين. أحدهما أن يكون الصعري ممكنة والكبرى غير ضرورية؛ فإن السبحة تكبر في بعض المقادير تابعة للصعري لا لتكبرى. والثاني أن يكون الصعري موجبة ضرورية والكبرى مطلقة، فإن كانت عدمه أنتحب كالصعري موجبة ضرورية، وإن كانت حصة لم تكن الاقترايات قياسا؛ لتناقض المقدمتين.

فصل في الاقترايات إلخ علم أن الحبيب كما تنقسم إلى بديهيات وبصريات محتاجة إلى حجة، كذلك بصريات قد تكون بديهية كقولنا: 'كما كانت الشمس ضالعة فانهار موجود'. وقد تكون بصرية كقولنا: 'منى وحدت الحركة مستقيمة وحد محدد الجهات، ومنى وحد ممكن وحد الواحد' فمست الحاجة إلى معرفة الأقسام الضرورية للاقترايات ويعقد فيه الأشكال الأربعة. لأن أخذ الأوسط إما أن يكون تابعا في الصعري، ومقدما في تكبرى فهو الأول، أو بالعكس فهو الرابع، أو تابعا فيهما فهو الثاني، وإن كان مقدما فيهما فهو الثالث.

مثال الشكل الأول إلخ علم أن القياس الاقتراي شرطي على خمسة أقسام: الأول: ما يتركب من منصفين، الثاني: ما يتركب من منصفين، الثالث: ما يتركب من منصفة وحملية، الرابع: ما يتركب من منصفة وحملية خامس. ما يتركب من منصفة ومفصلة، والعمدة من هذه الأقسام ما يتركب من منصفين، فقوله: 'مما الشكل الأول إلخ' أي من القسم الأول الذي يتركب من منصفين ولم يتعرض للشكل الرابع لهذا القسم لقلة سمعه. فإن شئت تفصيل الضروب وبيان إنتاجها فانظر في 'شرح المطالع' وغيره من مسوطات.

مثال الشكل الثاني "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وليس ألبة إذا كان حجرا كان حيوانا" ينتج "ليس ألبة إن كان زيد إنسانا كان حجرا". مثال الثالث منها "كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا، وكلما كان زيد إنسانا كان كاتباً" ينتج "قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان كاتباً".

وأما الاقتراضي الشرطي المؤلف من المنفصلات مثاله من الشكل الأول "إما كل أ ب، أو كل ج د، و دائما كل د ه، أو كل د ز" ينتج "دائما إما كل أ ب، أو كل ج ه، أو كل د ز".

وأما الاقتراضي الشرطي المركب من حملية ومتصلة فكقولنا: "كلما كان ب ج، فكل ج أ، وكل ع أ" ينتج "كلما كان ب ج، فكل ج أ". وعلى هذ القياس باقي التركيبات.

فصل في القياس الاستثنائي: وهو مركب من مقدمتين أي قضيتين: إحداهما شرطية والأخرى حملية، ويتخلل بينهما كلمة الاستثناء - أعني إلا وأخواتها - ومن ثم يسمّى استثنائياً. فإن كانت الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج رفع المقدم كما تقول: "كلما كانت الشمس طالعة كان

باقي التركيبات إلخ: قد عرفت أن القياس الشرطي على خمسة أقسام، وفي كل قسم يعقد الأربعة. واكتفى المصنف **رحمته** في القسم الأول على ثلاثة أشكال، وفي القسم الثاني والثالث على الشكل الأول، وترك القسم الرابع والخامس؛ رأساً اعتماداً على دهن انتعم، ولأن هذ المحتصر لا يتحمل ضررها ونائجها. فإن شئت الاستحصار والضبط فعليك "شرح المطالع" و"شرح القطية للقطب الرازي".

القياس الاستثنائي إلخ. قد سلف أن القياس قسمان: اقتراضي واستثنائي. وإذا قد فرع عن الاقتراضي وأقسامه وأحكامه شرع في الاستثنائي، وهو مركب من مقدمتين. **فاستثناء عين المقدم إلخ:** لأن وجود المدروم مستمرم اللازم و لا عكس؛ لحوار كون اللازم أعم؛ فلا يلزم من وضعه وضعه. **واستثناء نقيض التالي إلخ:** لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم، فرفعه رفعه ولا عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

النهار موجودا لكن الشمس طالعة". ينتج "فالنهار موجود"، "لكن النهار ليس بموجود".
ينتج "فالشمس ليست بطالعة". وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحدهما
ينتج نقيض الآخر وبالعكس. وفي مانعة الجمع ينتج القسم الأول دون الثاني. وفي
مانعة الخلو القسم الثاني دون الأول. وهنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل،
والتفصيل موكول إلى الكتب الطوال، والآن نذكر طرفا من لواحق القياس.

فصل: الاستقراء هو الحكم على كل بتتبع أكثر الجزئيات كقولنا: "كل حيوان
يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ"؛ لإنا استقرينا - أي تتبّعنا - الإنسان والفرس والبعير
والحمير والطيور والسباع فوجدنا كلها كذلك، فحكمنا بعد تتبّع هذه الجزئيات
المستقرية أن كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ، والاستقراء لا يفيد اليقين.

فاستثناء عين أحدهما الخ اعلم أنه إذا كان المسألة بين المقدم والنتيجة في الصدق والكذب معا كما في المسألة
الحقيقية، فيصح وضع كل رفع الآخر، ورفع كل وضع الآخر، لامتساع الاجتماع والارتفاع، فيحصل نتائج أربعة
كقولنا: "العدد إما روح أو فرد لكنه روح" ينتج "أنه ليس فرد"، لكنه فرد فليس روح، لكنه ليس روح
فهو فرد، لكنه ليس فرد فهو روح. وإن كان المسألة في الصدق فقط، فيصح وضع كل رفع الآخر، ولا نرم
صدقهما ولا عكس؛ لحوار ارتفاعهما خو: هذا شيء إما شجر أو حجر، فإذا كان شجرا لم يكن حجرا، وإذا
كان حجرا لم يكن شجرا. وإن كان المسألة في الكذب فقط ينتج رفع كل وضع لآخر؛ وإلا يرد كدهما معا،
لا وضع كل رفع الآخر؛ لجواز ارتفاعهما صدقا.

ينتج القسم الأول الخ أي. استثناء عن أي جزء كان ينتج نقيض الآخر؛ لامتناع جمع سهماء، ولا ينتج
استثناء نقيض شيء من جزئيهما عين الآخر؛ لحوار ارتفاعهما. **القسم الثاني دون الأول الخ** أي استثناء
نقيض أي جزء كان ينتج عين لآخر لامتساع ارتفاعهما، ولا ينتج استثناء عن شيء من جزئيهما نقيض الآخر
لحوار اجمع. **الاستقراء الخ** هو إما تارة إن كان حاصرا جميع الجزئيات، وهو القياس المقسم كقولنا: "كل
جسم إما حماد أو حيوان أو نبات. وكل واحد منها محيّر؛ فكل جسم محيّر". وهو يفيد اليقين. وإما غير تارة
إن لم يكن حاصرا كما ذكر المصنف رحمته، وهو لا يفيد اليقين.

وإنما يحصل الظن الغالب؛ لجواز أن لا يكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة كما يقال: "إن التمساح ليس على هذه الصفة، بل يحرك فكّه الأعلى".

فصل: التمثيل وهو إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر لمعنى جامع مشترك بينهما، كقولنا: "العالم مؤلف فهو حادث كالييت". ولهم في إثبات أن الأمر المشترك علة للحكم المذكور طرق عديدة مذكورة في الأصول. والعمدة فيها طريقتان: أحدهما: الدوران عند المتأخرين، والقدماء كانوا يسمونها بالطرد والعكس: وهو أن يدور الحكم مع المعنى المشترك وجوداً وعدمًا، أي إذا وجد المعنى وجد الحكم، وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم؛ فالدوران دليل على كون المدار (أعني المعنى) علة للدائر (أي الحكم). والطريق الثاني: السبر والتقسيم. وهو أنهم يعدّون أوصاف

التمثيل إلخ اعلم أن التمثيل يسمّى في عرف الفقهاء قياساً، ويسمّون انقياس عليه أصلاً، وانقياس فرعاً، والمعنى الجامع المشترك علة. والمتكلمون يسمّونه استدلالاً بالشاهد على عائب؛ فالفرع عائب والأصل شاهد. ففي قومه: 'السماء حادث؛ لأنه متشكل كالييت' فالبيت شاهد، ولسماء عائب، ومتشكل معنى جامع، والحادث حكم. ولا بدّ في التمثيل من هذه الأربعة. والفقهاء لا يحالفوهم؛ لا في الاصطلاحات. **كالييت إلخ**: يعي البيت حادث؛ لأنه مؤلف، وهذه العلة موجودة في العام، فيكون حادث كالييت **أن يدور الحكم إلخ**: كما يقال: 'الحادث دائر مع التأليف وجوداً أو عدمًا. أما وجوداً ففي البيت، وأما عدماً ففي الواجب والدوران دليل على كون المدار علة للدائر؛ فيكون التأليف علة للحادث.

السبر والتقسيم إلخ: قال في القاموس: 'السبر' امتحان غور الخروح وغيره، وامرود ههنا امتحان أوصاف الأصل، أي: أيها تصلح لعلية الحكم. هكذا قال اصفاي سبيل الكوفي. وليعلم أن هذين الوجهين: أي الدوران والسبر والتقسيم ضعيفان. أم الدوران؛ فلأن الجزء الأخير من ابعة التامة، والشرط المساوي مداران سمعوا مع أنه ليس ببعة، وأما السبر والتقسيم فلأن حصر البعة في الأوصاف المذكورة مموّع؛ لأن التقسيم ليس مردداً بين سبي والإثبات؛ فجاز أن يكون العلة غير ما ذكرت، ثم بعد تسليم صحة الحصر لا يستم أن امشترك إذا كان علة في الأصل يلزم أن يكون علة في افرع؛ لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطاً للعلية، أو خصوصية الفرع مانعة عنها.

الأصل، ثم يثبتون أن ما وراء المعنى المشترك غير صالح لاقتضاء الحكم؛ وذلك لوجود تلك الأوصاف في محل آخر مع تخلف الحكم عنه، مثلاً في المثال المذكور يقولون: إن عنة حدوث البيت إما الإمكان، أو الوجود، أو الجوهرية، أو اجسمية، أو التأليف، ولا شيء من المذكورات غير التأليف بصالح؛ لكونه عنة لحدوث وإلا لكان كل ممكن، وكل جوهر، وكل موحود، وكل جسم حادثاً مع أن الواجب تعالى، والجواهر المجردة، والأجسام الأثيرية ليست كذلك.

فصل: ومن الأقيسة المركبة قياس يسمى قياس الخلف، ومرجعه إلى قياسين: أحدهما: اقتراني شرطي مركب من المتصتين، وثانيهما: استثنائي إحدى مقدمتيه لرومية

ليست كذلك إلخ: هذا على رأي فلاسفة، وإلا فالعاء كنهه، لا يبقى، لا وجه ريث دي حال، وإلا ثم **ومن الأقيسة إلخ:** اعلم أن قياس منتج مضبوط لا يكون مركباً، إلا من مقدمتين، لا رتبة ولا نقص، لكن قد يحتاج في حصول المضبوط إلى كسب قياس آخر كدلت حتى ينتهي لكسب إلى مقدمات نديهية؛ فيكون هذا قياسات مرنة محصورة للقياس منتج مضبوط، ويسمى قياس مركباً، وهو قد يكون موصول لنتائج، بأن يكون جميع نتائج تلك الأقيسة مصرحة كقولنا: 'كل ح ب، وكل ب أ، فكل ح أ، وكل ح د، فكل ح د، وقد يكون مضبوط لنتائج، بأن يصرح نتائج تلك الأقيسة كقولنا: 'كل ح ب، وكل ب أ، فكل ح د، وكل ح د، فكل ح د، ومنه قياس الخلف، ومرجعه إلى قياسين إلخ ما قال المصنف رحمه الله.

قياس الخلف إلخ: الخلف إن كان بالفتح فهو معنى لوراء، وإن كان بضم فهو حاصل وخلف، وهو قياس ينتج المضبوط بإصطلاحه بضم الخلف، وإدما سمي 'خلفاً' أي باطلاً، لا لأنه حاصل في نفسه، بل لأنه ينتج حاصل على تقدير عدم حقيقة المضبوط. وقار استحقاق الموصفي في 'شرح الإشارات' في وجه تسمية هذا قياساً بالخلف. إن الخلف سمى لشيء إردى وخلف، وسلك سمي بقياس به. وهذا تفسير شبه مما قلنا به بما سمي به، لأنه بأن المضبوط من حله، أي من ورثته الذي هو نقصه. وعدم أن قياس الخلف يقاس المستقيم من وجوده، منها: أن مستقيمه يوجه إلى إثبات المضبوط أو الأمر، والخلف لا يتوجه أولاً إلى إثبات مضبوط، بل إلى إقصاء نقصه. ومنها: أن المستقيم يتألف من مقدمات مناسبة للمضبوط، والخلف يشمل على ما ياقص مضبوط. ومنها: أن مستقيمه يشترط فيه أن يكون مقدماته مسماة في أنفسها، أو ما يجري مجرى لتسميتها خلاف الخلف. ومنها: أن المضبوط في الخلف يوضع أولاً ثم يتقن منه إلى نقصه، وفي مستقيمه لا يكون موضوعه أولاً حتى ينته تأليفه ويحصل.

أعني: نتيجة القياس الأوّل، والمقدمة الأخرى مما استثني فيه نقيض التالي. وتقريره أن يقال: المدّعى ثابت؛ لأنه لو لم يثبت المدّعى يثبت نقيضه، وكلما يثبت نقيضه ثبت المحال ' ينتج "لو لم يثبت المدّعى ثبت المحال". وهذا أول القياسين. ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى ونقول: "لو لم يثبت المدّعى ثبت المحال" ونضمّ إليه كبرى استثنائيا. ونقول: "لكن المحال ليس بثابت، فبالضرورة ثبت المدّعى و إلا لزوم ارتفاع النقيضين".

وإن اشتهيت فهم هذا المعنى في مثال جزئي تقول: "كل إنسان حيوان" صادق؛ لأنه لو لم يصدق لصدق "بعض الإنسان ليس بحيوان" وكلما صدق "بعض الإنسان ليس بحيوان" لزوم المحال، يُنتج "كلما لم يصدق المدّعى لزوم المحال، لكن المحال ليس بثابت، فعدم ثبوت المدّعى ليس بثابت، فالمدّعى ثابت".

فصل: ينبغي أن يعلم أن كل قياس لا بدّ له من صورة ومادة. أما الصورة فهو الحياة الخاصة من ترتيب المقدمات، ووضع بعضها عند بعض. وقد عرفت الأشكال الأربعة المنتجة، وعلمت شرائطها في الإنتاج، بقي أمر المادة. والقادماء حتى الشيخ الرئيس

ينبغي أن يعلم الخ: ما فرغ المصنف رحمه الله عن مباحث الحجة من حيث الصورة أراد أن يبين أحوالها من جهة مادة، وهي عضايا حتى تتركب منها. وسدأ بتفسير لمادى، نقضايا التي ينتهي إليها الأقيسة إما أن تعيد تصديقا أو تأثيرا آخر غير تصديق، ثانياه لقضايا المحيية، وما يفيد تصديق إما يفيد الضن فهي المصوبات، أو يقيد، إما يقيد حارما مصقعا بمواقع من حيث إنها مطابقة، فهي بواجب قوها، أو يقيد من جهة الشهرة بين الجمهور فهي مشهورات، أو من جهة تسببه مما يوثق به فهي امصولات، أو من جهة تسليم أحد المتحاصمين فهي امسمات، أو من جهة متباهته لمصوادر أو مشهورات فهي المشتهت، أو من جهة حكم ائوهم فهي لئوهميات وما لا يصدق تصديق ولا تأثير. اخر فلا عتداد له عدد اصحاب اصاعات كالمشكوكات مثلا.

كانوا أشد اهتماما في تفصيل مواد الأقيسة وتوضيحها، وأكثر اعتناء عن البحث في بسطها وتنقيحها؛ وذلك لأن معرفة هذا أتمّ فائدة، وأشمل عائدة لطالبي الصناعة، لكن المتأخرين قد طوّلوا الكلام في بيان صورة الأقيسة، وبسطوا فيها غاية البسط سيّما في أقيسة الشرطيات المتصلة والمنفصلة مع قلة جدوى هذه المباحث، ورفضوا أمر المادة، واقتصروا في بيائها على بيان حدود الصناعات الخمس. ولا أدري أيّ أمر دعاهم إلى ذلك؟ وأيّ باعث أغراهم هنالك؟ ولا بدّ للفتن اللبيب أن يهتم في هذه المباحث الجليلة الشأن، الباهرة البرهان غاية الاهتمام، ويطلب ذلك المطلب العظيم والمقصد الفخيم من كتب القدماء المهرة وزبر الأقدمين السحرة، فعليك أيّها الولد العزيز! أن تسمع نصيحتي، ولا تنس وصيتي، وإنما ألقى عليك نبذا مما يتعلق بهذه الصناعات متوكّلا على كافي المهمات، فاستمع أن القياس باعتبار المادة ينقسم إلى أقسام خمسة:

لطالبي الصناعة الخ وحدث لأن مطبوعهم إنما هي العصمة عن الخطأ في الفكر، وهو إنما يطلب المادة المناسبة لمطبوع، وتأليف أحياء موصية إليه. وإحصاء قد يقع في تأليف أحياء، وهو لأقل. والعاصم عن هذا الخطأ قوانين الصورة، وكثيرا ما يقع الخطأ في صب المادة المناسبة؛ لأنه ربما يصحّ لكذب صادقا، وغير مناسب ماسا. وإعاصم عن هذا الخطأ قوانين المادة أعني محث الصناعات الخمس المشتغل على تحصيل مبادئ الحذر، والبرهان، وسائر الخجج، وتبيير بعضها عن بعض فلا بدّ لطالبي الصناعة من لبحث عن مواد الأقيسة على وجه البسط والتفصيل؛ ليعصموا عن الخطأ في الفكر على أتمّ وجه.

مع قلة جدوى الخ إذ لا يتفهم لها أصلا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، كما صرّح به العلامة الشيرازي في شرح حكمة الإشراق. **ورفضوا أمر المادة الخ** علم أن بعضهم حدّوا ذكر البعض من الصناعات خمس رأسا، كالحذر، والخطأ، والشعر. وأورد بعض ترك كالمراهان والمعاصرة. وبعضهم اقتصروا في بيائها على حدود الصناعات الخمس. **أقسام خمسة الخ**. وجه البسط أن مقدمات القياس إما أن تصدّق تصديقا أو تأثيرا آخر غير التصديق - أعني لتحليل اتالي الشعر - والأول بما يقيد صا أو حرما؛ فالأول إخطائه، والثاني إن أفاد حرما بقية فهو لبرهان، وإلا فإن اعترف فيه عموم لاعتراف من العامة أو تسليم من خصم فهو الحذر، ولا فهو المعاصرة.

ويقال لها: الصناعات الخمسة: أحدها البرهاني، والثاني الجدلي، والثالث الخطابي، والرابع الشعري، والخامس السفسطي.

فصل في البرهان وما يتعلق به: اعلم أن البرهان قياس مؤلف من اليقينيّات بديهية كانت أو نظرية منتهية إليها، وليس الأمر كما رعم أن البرهان إنما يتألف من البديهيّات فحسب. ثم البديهيّات ستة: أحدها: الأوليات، هي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور، ولا يحتاج إلى واسطة كقولك: "الكل أعظم من الجزء". وثانيها: الفطريات، وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلاً، ويقال لهذه القضايا: "قضايا قياساتها معها" نحو: الأربعة زوج، فإن من تصور مفهوم الأربعة، وتصور مفهوم الزوج، بأنه هو الذي ينقسم بمتساويين حكم بداهة بأن الأربعة زوج، ونحو قولنا: الواحد نصف الاثنين، فإن العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الاثنين والواحد. **وثالثها: الحدسيّات، وهو ظهور المبادئ دفعة واحدة من دون**

البرهاني إلخ إنما قدّم البرهان على غيره تقدّماً للأهمّة على ما لا بهمة؛ لأن ما يعطيه البرهان هو الوصول إلى كسب الحق واليقين، وهو أهمّة المطالب وصرفاً للهمة أي الفرص قبل الفعل. **البقيّات إلخ** القين التصديق بحارم مصابق لنواقع لثابت: فاعتبار التصديق م يشتمل شدك وانوهم والتحييل وسائر التصورات، وتفيد الجزم خرج الظن، وبالمطابقة الجهل المركب، وبالثابت التقليد.

ستة إلخ وجه الصسط أن القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم واخره أو لا، والأول هو الأوليات. والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس اظاهر والمباطن أو لا، الثاني المشاهدات. وينقسم إلى حسيات ووحديّات. والأول إما أن يكون تلك الواسطة بحيث لا يعيب عن الدهن عند حضور الأطراف أو لا يكون كذلك، والأول الفطريات. والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس أو لا، الأول الحدسيّات. والثاني إن كان الحكم فيه حاصلًا بإحراز جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب والمتواترات، وإلا فإن كان حاصلًا من كثرة التحارب فهي التجريبات. **وثالثها الحدسيّات إلخ** الحدس: سرعه انتقال الدهن من المبادئ إلى المطالب.

أن يكون هناك حركة فكرية. والفرق بين الحدس والفكر أنه لا بدّ في الفكر من الحركتين للنفس، بخلاف الحدس؛ فإنّ الذهن بعد ما حصل له المطلوب بوجه ما يتحرّك في المعاني المخزونة والمبادئ المكنونة طالبا لما يكون لها تناسب بالمطلوب حتى يجد معلومات مناسبة له، وههنا تمّ الحركة الأولى. ثم يرجع قهقهري، ويتحرك ثانيا مرتبا لتلك المعلومات المخزونة التي وجدها ترتيبا تدريجيا حتى وصل إلى المطلوب، وتمّ الحركة الثانية، فمجموع هاتين الحركتين يسمّى بالفكر، مثلاً: إذا كنت تصورت الإنسان بوجه من الوجوه كالكتاب والضاحك مثلاً، ثم صرت طالبا لماهية الإنسان؛ فحرّكت ذهنك نحو المعاني التي عندك مخزونة، فوجدت الحيوان والناطق مناسباً لمطلوبك، فتمّ الحركة الأولى، ومبدؤه المطلوب المعلوم من وجه، ومنتهاه الحيوان والناطق، ثم ترتب الحيوان والناطق بأن تقدّم الحيوان الذي هو الجنس

والفرق بين الحدس إلخ. قد عرفت في مفتاح تعبيقا في بيان سطر أن الفكر قد يصق عني مجموع الحركتين أي: الحركة من المطالب إلى المادى ومن المادى إلى المطالب، وقد يطلق عني الحركة الأولى، وقد يطلق عني الترتيب اللارم للحركة الثانية كما اصطلاح عليه المتأخرون من حيث فسروا الفكر بترتيب أمور معلومة لتأدي إلى المحلول. والحدس مقاس للمعنى الأول من الفكر؛ فإنه انتقل من المطالب إلى المادى دفعة، ومن المادى إلى المطالب كذلك، أعني مجموع الانتقالين الدفيعين كما صرح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات". وقد يعمل حدس مقابلا للفكر بالمعنى الثاني على أنه عبارة عن الانتقال من المادى إلى المطالب دفعة، فيقابل الفكر مقابله الصاعدة والهابطة؛ لأن ما هو مبدأ لأحدهما منتهى للآخر، وما هو منتهى لأحدهما مبدأ للآخر. والحركة الأولى مدوّها بالمطلوب، ومنتهاها المبادئ. وأحدث مدوّه المادى، ومنتهاها المطلوب. **الحركتين إلخ** أحدهما من المطالب إلى المادى، وثانيهما من المادى إلى المطالب. ومجموع هذين الحركتين يسمّى الفكر بخلاف الحدس؛ فإن الحركة نفسها فيه معدومة فضلا عن أن تكون واحدة أو اثنين. **المعاني التي إلخ.** نحو الجوهر، والجسم، والجسم النامي، والحيوان الناطق.

على الناطق الذي هو الفصل وقلت: الحيوان الناطق، وههنا انقطع الحركة الثانية، وحصل المطلوب. وأما الحدس ففيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ دفعة، ومنها إلى المطلوب كذلك. وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب، وقد تكون بدونها. والناس مختلفون في الحدس؛ فمنهم من هو قوي الحدس كثيره يحصل له من المطالب أكثرها بالحدس كالمؤيد بالقوة القدسية كالحكماء والأولياء والأنبياء. ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه. ومنهم من لا حدس له كالمنتهى في البلادة. ومن هذا يعلم أن البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات، فرب حدسي عند فاقد القوة القدسية يكون نظريا، وبديهيها عند صاحبها.

ومن هذا يعلم إلخ: اعلم أن اختلاف البداهة والنظرية باختلاف الأشخاص والأوقات على تقدير كونهما صفتين للمعلوم طاهر، فإن معلوما واحدا يمكن أن يكون حصوله لشخص متوقفا على الطر، فيكون نظريا بالنسبة إليه، وحصوله للآخر غير متوقف عليه؛ فيكون بديهيها بالنظر إليه، وكذلك في الوقتين. وأما على تقدير كونهما صفتين للعلم فمعنى اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات أن العلم المتعلق بمعلوم واحد ربما يكون بعض أنحائه ضروريا، وبعضه نظريا، يعني أن معلوم هذا العلم قد يكون بديهيها بالعرض بواسطة علم، وقد يكون نظريا بواسطة علم آخر. نعم، من عرف البديهي بما يتوقف حصوله المطلق على الطر، والطرقي بما يتوقف مطلق حصوله على النظر، وجعل البداهة والنظرية من أوصاف المعلوم فلا يختلف البداهة والنظرية عنده باختلاف الأشخاص والأوقات أصلا. ثم اعلم أنهم اختلفوا في أن البداهة والنظرية هل هما صفتان للعلم بالذات أو المعلوم بالذات؟ فذهب الأكثرون إلى أنهما صفتان للمعلوم ظنا منهم أن المرتب على النظر ما هو المقصود منه، وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم؛ فالبداهة والنظرية ليس من أعراض العلم أولا وبالذات. وفيه طر، والحق أن البداهة والنظرية صفتان للعلم حقيقة وبالذات. والمقصود بالنظر هو العلم بالأشياء أو انكشافه، لا وجود نفس المعلومات إلا بالعرض؛ فعلى هذا لا يمكن أن يكون علم واحد بديهيها ونظريا معا، بل هما مختلفان شخصا. نعم، ذات المعلوم قد تكون بديهيية، وقد تكون نظرية معا. بمعنى أنه قد يتعلق بها علم لا يتوقف على النظر؛ فتكون بديهيية، وقد يتعلق بها علم يتوقف على النظر، فتكون نظرية بالعرض، فتأمل.

ورابعها: المشاهدات، وهي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس.

وهي تنقسم إلى قسمين: الأول: ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة، وهي خمس: الباصرة، والسامعة، والشامة، والذائقة، واللامسة، ويسمى هذا القسم بالحسيات. والثاني: ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة التي هي أيضا خمس:

١- الحس المشترك: المدرك للصور، ٢- والخيال: التي هي خزانة له، ٣- والوهم: المدرك للمعاني الشخصية والجزئية، ٤- والحافظة: التي هي خزانة للمعاني الجزئية،

المشاهدات الح اعلم أن المشاهدات ثلاثة أقسام: الأول: ما حده حواس الظاهرة كاحكم بأن الشمس مشرقة، وأبار محرقة. والثاني: ما حده حواس الباطنة كاحكم بأن جوعا وعطشا. الثالث: ما حده بفوس من غير دخل بالآلات، وهي كشعورنا بدوا، وأفعال دوا. والأخيران بسميات وحدائيت، هذا إذا لم يكن مدركات العقل الصرف مدرجة في القسم الثاني. وإن أريد بالحس الباطن قوة سوى الحس بظاهره فمدخل مدركات العقل الصرف أيضا في هذا القسم.

وهي خمس اح الباصرة: هي قوة مودعة في العصبين الخوفيين اللذين تتلاقيان، ثم تعترقان ويتاهان إلى العين، يدرك بها الأضواء، والألوان، والأشكال. والسامعة: قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر صماح، يدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إليها. والشامة: قوة مودعة في الرائدتين اللتين في مقدم الدماغ الشبهتين خمسين الثديي، يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي رائحة إلى الحيشوم. والذائقة: قوة ممتدة في العصب المفروش على حرم اللسان، يدرك به الطعوم محالصة الرصوة النعانية التي في الفم بالنعوم، ووصولها إلى العصب. واللامسة: قوة سارية بواسطة الأعصاب في جميع أسن، كما يدرك الحرارة والبرودة والرطوبة والجسوسة، والخشونة، والنعاسة، والصلابة، واللين، وغيرها.

الحس المشترك الح هي قوة التي ترسم فيها صور حريات المحسوسة. ومجده مقدم لتجويف الأول من الدماغ. **ودخل الح** هي قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد عيونة المادة حيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت إليها فهي خزانة.

والوهم الح هي قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ، وهو المدرك للمعاني الجزئية المتعققة بالمحسوسات، كالعدوة الجزئية التي تدركها الشاة من الدئب، فيهرب عنه. **والحافظة الح** هي قوة تحفظ الحر التجويف الآخر من الدماغ، وهي للوهم كالخيال للحس المشترك.

والتصرف: التي تتصرف في الصور والمعاني بالتحليل والتركيب. ويسمى هذا القسم بالوجدانيات، ومدركات العقل الصرف - أعني الكليات - غير مندرج في هذا القسم. مثال القسم الثاني كما حكمنا بأن لنا جوعاً أو عطشاً. وخامسها التجريبات: وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة، وعدم التخلف حكماً كلياً، كالحكم بأن شرب السقمونيا مسهل للصفرء. وسادسها: المتواترات، وهي قضايا يحكم بها بواسطة إخبار جماعة يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب. واختلفوا في أقل عدد هذه الجماعة. قيل: إن أقله أربعة، وقيل: عشرة، وقيل: أربعون. والأشبه أن هذا العدد يختلف باختلاف حال الذين أخبروه، واختلاف الواقعة، فلا يتعين عدد. والضابطة أن يبلغ إلى حد يفيد اليقين. فهذه الستة هي مبادئ البراهين ومقاطع الدليل ومنتهى اليقين.

فائدة: زعم قوم أن المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهاني ظناً منهم أن النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتى، فكيف يكون مبادئ القياس البرهاني الذي يفيد القطع؟ وإن هذا الظن إثم؛ لأن النقل كثيراً ما يفيد القطع إذا روعي فيه

والتصرفه إلخ هي قوة مودعة في النحويف الأوسط من شأها تركيب الصور والمعاني وتفصيل فيها. وهذه القوة تسمى باعتبار استعمال العقل إياها مفكرة، وباعتبار استعمالها إياها متحبة. وتفصيل هذه المسألة يصل من "كتاب اشفاء". **المتواترات إلخ:** اعلم أنه قد اشترط في المتواترات شرائط: الأول. كون المحبر به ممكن الوقوع. الثاني: أن يكون تعدد المحبر حيث يقع في الكثرة إلى حد يمنع تواطؤهم على الكذب عادة. الثالث: أن يكون ذلك المحبر مستنداً إلى الحس؛ فإن التواتر في الأمور العقلية كحدوث العاصف وقدمه لا يفيد اليقين. الرابع: استواء الصفرين والوسط، أعني بلوغ جميع طبقات المحبرين في الأول والآخر والوسط بالعام ما منع عدداً يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة. **وإن هذا الظن إثم إلخ:** لأن الدلائل النقلية قد يفيد اليقين بقرائن مشاهدة أو مواترة، وندك القرائن تدل على انتفاء الاحتمالات. وأما مجرد احتمال المعارض العقلي فلا يناهز القطع بمدلول المنطق، كما أن احتمال الجاز لا يناهز القطع بكون اللفظ حقيقية.

شرائط، وانضم إليه العقل. نعم، لو قيل: إن النقل الصرف بلا اعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد لكان له وجه.

فصل: البرهان قسمان: لَمِّي وإِنِّي.

أما اللَّمِّي: فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الواقع كما أنه واسطة في الحكم. يسمى به لإفادته اللَّمِّيَّة والعَلِيَّة.

وأما الإِنِّي: فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لحكم في الذهن فقط. ولم يكن علة في الواقع، بل قد يكون معلولا له.

مثال اللَّمِّي قولك: "زيد محموم؛ لأنه متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم"، فكما أن في هذا القياس الأوسط علة لثبوت الحمى لزيد في ذهنك، كذلك هو علة لوجود الحمى في الواقع. ومثال الإِنِّي قولك: "زيد متعفن الأخلاط؛ لأنه محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط"؛ فوجود الحمى علة لثبوت كونه متعفن الأخلاط في ذهنك، وليس علة في نفس الأمر، بل عسى أن يكون الأمر في الواقع بالعكس.

نعم الخ يعني إن النقل الصرف لا يفيد إيقين؛ فإنه لا بد من صدق المحر وهو لا يشك إلا بالعقل ولا بد من الدور والتسلسل، فافهم. **في الواقع** الخ أي إن كان الأوسط مع كونه علة محكم في ذهن علة ثبوت الأكبر للأصغر في الخارج أيضا سمي البرهان رهايا لَمِّيًّا؛ لأنه يفيد سَمِيَّة أي عينة، كقولنا: 'زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم'، فإن الأوسط وهو متعفن الأخلاط كما أنه علة ثبوت سببه المحمول إلى زيد في الذهن، كذلك علة لثبوت تلك السببة في نفس الأمر أيضا.

الإنِّي الخ إنما سمي إِنِّيًّا؛ لأنه يفيد الإِثبات أي: ثبوت الحكم في ذهنهم وذهن دون الخرج كقولنا: 'زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط'؛ فإن الأوسط وهو 'محموم' وإن كان علة ثبوت تعفن الأخلاط في الذهن، إلا أنه ليس علة لها في نفس الأمر، بل الأمر بالعكس.

فصل: القياس الجدلي قياس مركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصم، صادقة كانت أو كاذبة.

والأول ما تطابق فيه آراء قوم، إما لمصلحة عامة نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، وقتل السارق واجب، أو لرقعة قلبية، كقول أهل الهند: "ذبح الحيوان مذموم". أو انفعالات حلقيه أو مزاجية، فإن للأمزجة والعادات دخلا عظيما في الاعتقادات، فأصحاب الأمزجة الشديدة يرون الانتقام من أهل الشرارة حسنا، وأصحاب الأمزجة اللينة يرون العفو خيرا، ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم، ولكل قوم مشهورات خاصة بهم، وكذا لكل صناعة، فمن مشهورات النحويين: "الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور" ومن مشهورات الأصوليين: "الأمر للوجوب".

والثاني ما يؤلف من المسلمات بين المتخاصمين،

الجدلي إلخ: حذر حجة متجة على سبيل شهرة. ولا بد أن تكون مواده مشهورة أو مسلمة عند الخصم، سواء كانت صادقة أو كاذبة وكذا هيئته متجة على سبيل شهرة أو تسليم الخصم؛ فيجوز استعمال الشكل الثاني من موجبتين إن ظنه الخصم متجا، كذا في "شرح سلم العلوم".

مشهورة إلخ: هي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس، وهي تختلف بحسب اختلاف الأزمان والأمكنة والأفراد. ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم. كقبح دبح حيوان عند أهل همدون غيرهم. وأعلم أنه ربما تنس مشهورات بالأوليات كما وقع بمتعتلة حتى قالوا: الصدق مح عن النار، والكذب موقع فيها ضروريات، وليس كذلك، بل إما علما بالشرع؛ فعليك أن تعلم الفرق بينهما. وهو يحصل بتجريد العقل عما عده حيث يحيل كأنه حقيق الأول. فيحتاج في المشهورات إلى البرهان، كما أن رجلا قطع البطر عن الشرع لا يعلم البر فضلا عن كون يصدق محيا عنها والكذب موقعا فيها. وبأن المشهورات قد تكون باطنة، والأوليات لا تكون إلا حقة.

مسلمة إلخ: المسلمات: هي القضايا التي تسلم من الخصم؛ فهي عليها الكلام لإلزام الخصم، سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين علمائهما كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.

وللمشهورات شبه بالأوليات، وتجريد الذهن وتدقيق النظر يفرق بينهما. والغرض من صناعة الجدال إلزام الخصم أو حفظ الرأي.

فصل: القياس الخطابي قياس مفيد للظن، ومقدماته مقبولات مأخوذات ممن يحسن الظن فيهم كالأولياء والحكماء.

وأما المأخوذات من الأنبياء فليست من الخطابة؛ لأنها أخبارات صادقة من مخبر صادق دل على صدقه المعجزة، ولا مجال للوهم فيها، حتى يتطرق إليه الخطأ والخلل، فالقياس المركب منها برهاني قطعي المقدمات.

يُفرق بينهما إلخ بأن الإنسان هو قدر أنه هو حقيق دفعة من غير مشاهدة أحد، وممارسة عمل، ثم عرّض هـد التفصياا نوقف فيها، بخلاف الأوليات؛ فإنه ه نوقف فيها. ومشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة والأوليات لا تكون إلا حقة. كذا في 'شرح مصالح'. **والعرض من صناعة الجدال إلخ** عنه أن صناعة الحسن ممكنة يقتدر هـد على تأليف قياسات جديدة. ولعرض من هذه الصناعة إلزام الخصم أو حفظ رأي، وذلك لأن الخدي بما يحب يحفظ رأيا، ويسمى ذلك الرأي وصفا، وغاية سعيه أن لا يبره، وإما سائر بدهم وصفا وعنده سعيه أن يبره؛ فالخبي يؤلف قياسات من مشهورات المتصلة حقا كالب أو غير حق. وإسائر يؤلفها مما يستلزم من الخبي مشهورا كان أو غير مشهور.

القياس الخطابي إلخ نسبة لخطابة، وهي حجة موجهة بنص بالمتبعة. والعرض منه الإذاع ورغبت الناس فيما سمعهم من تهذيب الأخلاق، وأمر الدين وإنسا، كما يقع له نوعا واحصاء. **يحسن الظن فيهم إلخ** أي لأمر سماوي كالتأييد بالكرامات، أو للاحتصاص بمرشد عقل في اسائر كالعلماء وحكماء.

من الأشياء إلخ نعم، ما صنع مصنف هـد. حيث فرق بين المقدمات المأخوذة من لأساء لعظام **الأنبياء** وبين المأخوذة من حكماء والأولياء الكرام - قدس أسرارهم - وبعضهم ه يفرقوا. قل في 'سنة علوم' وشرحه: ومن عدا المأخوذات من الأشياء **الأنبياء** لا سَمّا نبيا محمد ه منها فقد عطف؛ فإنها من قبيل الفطريات التي قياساتها معها. والقياس أن هـد إخبار مخبر صادق قصفا، وإخباره حق، وعهد ذوي العقول لصعيفة حدسيات أو مبرهيات بدلت القياس وباحتمة عدا المأخوذات من الأنبياء **الأنبياء** من الطوبونات سفهة ظاهرة وجهل عصيم، بل مكاشفات الأولياء صودق قطعاً، وفطريات عهد العقول اركية، ومبرهيات عهد العقول لصعيفة تمثل القياس المذكور، لا سَمّا مكاشفات الشيخ الأكبر خاتم الولاية المحمدية هـد.

أو **مظنونات** يحكم فيها بسبب الرجحان، ويندرج فيها الحدسيّات والتجريّيات، والمتواترات: التي لم تبلغ إلى حدّ الجزم بسبب عدم شعور العلة أو عدم بلوغ عدد المخبرين إلى مبلغ التواتر. ولهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم أمور المعاش، وتنسيق أحكام المعاد إما باستعمالها أو بالاحتراز عنها، ولذلك كبار الحكماء يستعملون تلك الصناعة كثيرا، ويعطون بالكلام الخطابي جمّا غفيرا. ولا بدّ أن تكون المقدمات المستعملة فيها **مقنعة للسامعين**، مفيدة للواعظين.

فصل: القياس الشعري قياس مؤلف من **المخيّلات** الصادقة، أو الكاذبة المستحيلة، أو الممكنة المؤثرة في النفس قبضا وبسطا. وللنفس مطاوعة للتخييل كمطاوعته للتصديق، بل أشد منه. والغرض من هذه الصناعة أن **ينفعل النفس بالترهيب والترغيب**، واشترط في الشعر أن يكون الكلام جاريا على قانون اللغة، مشتملا على

مطويات إلخ وهي قصايا يحكم بها العقل اتباعا لسطر أي: يحكم حكما راجحا مع تلويز بقيصه، كقولك: 'فلان يطوف بالنيل، وكل من يصفو بالنيل فهو سارق، ففلان سارق، وكل حائط يتنثر منه التراب فهو مهدم'. **مقنعة للسامعين إلخ**. فيجوز أن تكون استقراء أو تمثيلا أو قياسا فاسدا بشرط كونه مطبوع الإنتاج. وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة بحيث يسرع ذهن السامعين إلى معناها.

القياس الشعري إلخ اعلم أنهم قد احتنفوا في الشعر، فعد القدماء هو كلام محيّل يقتضي للنفس سطا أو قصا وم يعتبروا الورود وانفاية، ولا الصدق والكذب فيه، بل مجرد المحاكات المفيدة للتخييل؛ إذ المحاكاة ديدة كالتصور مثلا. وأما المحدثون فالشعر عندهم كل كلام موزون يتساوي الأركان مقفى، وم يعتبروا وجوب التخييل. **المخيّلات إلخ**: هي القصايا التي تعيّل فتتأثر نفس منها إما قبضا؛ فتسر، أو سطا؛ فتترعب، كما إذا قيل: 'أحمر ياقوتيّه حمراء سيلة' اسطبت النفس ورعت في شرها. وإذا قيل: 'العسل مرة مقيئة' انقصت ومرت عن أكلها. أن **ينفعل النفس إلخ**: يعني أن الشاعر يورد المقدمات المحيطة على هيئة القياس استعج ستيحة؛ لكونها غير مقصودة منه بالذات. إنما المقصود منه الترغيب أو الترهيب؛ فهما عملة النتيجة له.

استعارات بديعة رائقة، وتشبيهات أنيقة فائقة بحيث يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً، ويورث فرحاً أو يوجب ترحاً، ومن ثم لا يجوز فيه استعمال الأوليات الصادقة، ويستحسن استعمال المخيلات الكاذبة، كما قال العارف الكنجوي مخاطباً بولده فلذة كبده:

در شعر هیچ و در فن او چو ا کذب اوست احسن او

وكقول القائل يصف الخمر:

ها البدر كأس وهي شمس يديرها هلال وكم يبدو إذا مزجت نجم

وقال الشاعر:

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزراره على القمر

فشبه المحبوب بالقمر وقال: "لا تعجبوا من انشقاق غلالته؛ لأنه قمر زرّ عليه الغلالة، وكل قمر كذلك فغلالته تنشق"، ينتج "غلالة المحبوب تنشق". وقد ينتج اجتماع النقيضين نحو: "أنا مضمّر الحوائج باللسان مظهرها بالمدامع، وكل مضمّر الحوائج

استعارات الخ: الاستعارة في اللغة طب العارية، وفي الاصطلاح تشبيه الشيء بالشيء في النفس بدون أداة تشبيه. واتشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر في أمر آخر بشرط أن لا يكون على وجه الاستعارة الحقيقية واستعارة الكناية والاستعارة المجردة، احصاة بانضمام الكيريات مع الصغريات.

ويستحسن الخ: لأن أساس أطوع للنحييل مهم للتصديق، ومداره عابداً على الأكاديب، ومن ثم قيل: أحسن الشعراء أكديه. **ها البدر الخ** شبه الشاعر في هذا الشعر الكأس المملوء بالخمير بالبدر، وشبه الخمر بالشمس، والكأس الحالي باهلال، والبرد الذي يبرر في كف اليد وقت خلطها بالماء بالبحوم، ويقول متعجلاً بأن الخمر طرف اشمس حيث هلال يبدو منها، وأعجب منه بأن البحوم تعيب عند الشمس، وبكر الخمر شمس تظهر منها النجوم.

لا تعجبوا الخ: العلة: هي شعار تنس تحت الثوب والدرع. الأرزاء جمع رر - بالكسر - معاه باهدي "گهندی": شبه المحبوب بالقمر بدون ذكر أداة التشبيه كأنه ادعى أن المحبوب عين القمر.

صامت، وكل مظهرها متكلم" ينتج "أنا صامت متكلم". ولا يشترط الوزن في الشعر عند أرباب الميزان، نعم، يفيد حسنا. والكلام الشعري إذا أنشد بصوت طيب ازداد تأثيره في النفوس، حتى ربما يزيل فرط البهجة العمائم عن الرؤوس. والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا أحرص الناس على الشعر.

فصل: القياس السفسطي، وهو قياس مركب من الوهميات الكاذبة المخترعة للوهم، كقياس غير المحسوس على المحسوس، نحو: "كل موجود مشار إليه". وللوهميات مشابهة شديدة بالأوليات،

ولا يشترط الوزن إلخ: اعلم أن قدماء المصقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر، ويقتصرون على التحجيل فقط. والمحدثون يعتبرون معه الوزن لكن المطلق لا نظر له إلا في كونه كلاما محيلا. **نعم يفيد إلخ:** ومن ثم قيل: إن النظم أمور يشابه الماء في السلاسة، والهواء في اللطافة، والدرر المطومة في السبك. **بصوت طيب إلخ:** هذا غير مشروط فيه بالاتفاق، وإنما هو من العوارض، وإفادته الحسن أمر حسي يدركه من رفق طبعه ولطفت شمائله. وأما تأثيره في النفوس فحس شاهد أهل الصاعات الشاقة تستعين عبيها بالتعني. والإبل عند كلالها يشطها صوت الحادي والمعني. وشجعان العرب في الخروب تتمثل بالأشعار، وتلقي مصها عند ذلك في مهالك الأخطار؛ فلا تنالي مواقع السيوف ولا توارق الختوف. وفي جميع ما ذكرنا حكايات ونوادر شحنت بها الكتب والدفاتر. **السفسطي إلخ:** سمة لسوف أسطاء. ومعنى 'سوف' الحكمة، ومعنى "أسطاء" التلبس؛ فمعناه "الحكمة المموهة".

الوهميات إلخ: وهي القضايا الكاذبة يحكم بها وهم الإنسان في أمور غير محسوسة. **للوهم إلخ:** قد عرفت أن الوهم قوة مرتبة في أول التحوير الآخر من الدماغ، كما يدرك المعالي الخفية الموجودة في الخزنات. وها سلطان عظيم؛ ومن ثم يقال: إنها سلطان القوى الحسماوية ومستخدمها، وهي تقهر قوة العاقل في أكثر القضايا والأحكام؛ فيحكم على المعقولات بالأحكام المحسوسات، وتوقع النفس في العلط، فحكمها في المحسوسات صادق حو: كل جسم في جهة، ويتركب منه السفسطة، بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادئ الزهراء؛ لكون أحكامها صادقة يصدقها العقل، بخلاف حكمها في المعقولات؛ إذ يحكم عبيها بأحكام المحسوسات؛ فيكون كاذبا قطعاً كحكمه أن كل موجود مشار إليه، والسفسطة يتركب منها.

ولولا رد العقل والشرع حكم الوهم لدام الالتباس بينهما، أو من الكاذبة المشبهات بالصادقة. وهي قضايا يعتقدها العقل بأنها أولية، أو مشهورة، أو مقبولة، أو مسلمة؛ لمكان الاشتباه بها لفظاً أو معنى توقع في الغلط. وهذه الصناعة كاذبة، مموّهة، غير نافعة بالذات.

نعم! نافعة بالعرض بأن صاحبها لا يغلط، ولا يغالط، ويقدر على أن يغالط غيره، وأن يمتحن بها، أو يعانده، وصاحب هذه الصناعة إن قابل الحكيم يسمّى سوفسطائياً، وهذه الصناعة سفسطة أي "حكمة مموّهة ملمّعة"، وإلا فيسمى مشاغبياً، وهذه مشاغبة. وعلى التقديرين فصاحبه غالط في نفسه مغالط لغيره، وصناعته مغالطة، وهي قياس فاسد إما من جهة المادة فقط، أو من جهة الصورة فقط، أو كليهما.

فصل: في أسباب الغلط. اعلم أن أسباب الغلط مع كثرتها راجعة إلى أمرين: أحدهما: سوء الفهم فقط.

ولولا رد إلخ: أي لو لم يرد العقل الصرف والشرع أحكام الوهم بقي الالتباس بين الوهميات والأوليات، ولا يميز أحدهما عن الآخر أبداً؛ وسأ ترى أكثر مهمكاً في الأوهام الناصية، ولا يتصور إسحاة عنها إلا بتأييد من الله تعالى. **لفظاً إلخ:** كما تقول عين الماء: هذه عين، وكل عين يستصيّ بها العام. **معنى إلخ:** مثلاً تقول لصورة الفرس اسقوشة على الحدار: هذه فرس، وكل فرس صاهل، فهذا صاهل **غير نافعة إلخ:** والعرض منه تعبط احصم متحداً، أو الاحتجاب عن هذه الأقيسة، والاحتراز عن الوقوع في العبط. **أو يعانده إلخ:** هذا إذا كان الباعث عليه الأغراض الفاسدة والاعتقادات الباطلة.

إن قابل الحكيم إلخ: أي لمعاصد، إن قابل الحكيم منزه فيريد تعبطه فسوفسطائي. والقياس السوفسطائي. ما مقدماته مشبهات بالقضايا الواحة القبول والقياس المشاعي: ما مقدماته مشبهات بالمشهورات. ولعرض من استعمال هذين القياسين تعبط احصم ودفعه. وأعظم فائدتها معرفتهما للاحتجاب عنهما. **مشاغبة إلخ:** إشاعة بايث ديكر براكيكتن. **وصناعته مغالطة إلخ:** قال بعض المحققين: إن المعاصرة لها سبب فاعلي. هو العقل الناقص أو الوهم الرئع، وسبب عائي: هو شهرة عند الناس ثمراته، ويعظمهم إياه، والبطر إليه يعين التوفير وإرياسة. =

وثانيهما: اشتباه الكواذب بالصواق، والأول إنما يكون بسبب انغماس النفس في ظلمات الوهم حتى يستيقن الكواذب صادقة، بل ضرورية. نحو: "كل مالمس بمبصر ليس بجسم، فالهواء ليس بجسم". وأما الثاني ففيه تفصيل على ما سيأتي. وقال بعض المحققين: ترجع إلى أمر واحد، وهو عدم التمييز بين الشيء وشبهه فقط.

فصل: عدم التمييز بين الشيء وشبهه ينقسم إلى ما يتعلق بالألفاظ وإلى ما يتعلق بالمعاني. القسم الأول - أعني ما يتعلق - بالألفاظ قسمان: الأول: ما يتعلق بالألفاظ لا من جهة التركيب. والثاني: ما يتعلق بها من حيث التركيب. ثم المتعلق بالألفاظ من جهة الأول قسمان: الأول ما يتعلق بالألفاظ أنفسها، وذلك بأن يكون الألفاظ مختلفة في الدلالة، فيقع فيه الاشتباه فيما هو المراد، كالغلط الواقع بسبب كون اللفظ مشتركاً

= 'و' السبب الصوري' لها هو الكذب والخيانة في الناطق، والنشبه بريّ العناء والحكماء في الطاهر نالكلام المرحرف، واسطق المرور. والسبب المادي: هو انقصايا الكادة التي تشبه بالصادقة.

انغماس النفس إلخ: قال عمدة الأدكياء مولانا خير العلوم في 'شرح سلم العلوم': والسبب في ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية، واستيلاء الوهم على العقل، وتسحيه إياه حتى يطر بل يتيقن الكواذب ضرورية، فتارة يطر قصية كادة أولية؛ فيستشع منها نتيجة، وربما يطرها متواترة. والطريق في التمييز بين الكادب والضروري نجح العقل الصرف الغير المشوب بالوهم مقدمات ضرورية عنده لا يبارع الوهم العقل؛ فيستشع منها خلاف تلك القصية؛ فيعلم أنها من أعلاط الوهم، وبالجملة فالمحصى بتجريد العقل عن الوهم والتفكر التام حتى يتميز الكادب من الضروري والنقص والاستدلال على خلافه. وفي الاشتباه بالتواتر ملاحظة القرون، وهذا والتمييز بين الضروري وأعلاط الوهم عسير جدا، لا يتيسر إلا لمن أعطاه الله القلب السليم. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. ومحال الص التي ذكروها لا تقى المواظبة عليها؛ هذا ترى العلماء العصام يحصون فيه. والمحصى الكامل ما واطب عليه الصوفية الكرام من المحاهدات، وذكر الله على الدوام حتى تصير القصايا عندهم فطريات، بل أحلى منها. ثم من أسباب الغلط التثنية وريادة الكلام، والتطويل من غير طائل، والمراح في أثناء البحث وغير ذلك، ملخصا. وإن شئت مريد تفصيل هذه الصاعقة، بل الصاعقات كلها، فعليك بمطالعة 'كتاب الشفاء'. **مشارك إلخ:** اشترك ما وضع معنى كثير موضع متعدد، كنفظ 'العين'.

لفظيا بين معنيين أو أكثر، وكون أحد معانيه حقيقيا والآخر مجازيا. ويندرج فيه الاستعارة وأمثالها، وكل ذلك يسمى بالاشتراك اللفظي، كما تقول لعين الماء: "هذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم، فهذه العين يستضيء بها العالم"، أو تقول: "زيد أسد وكل أسد له مخالب، فزيد له مخالب". والغلط في الأول كون لفظ العين مشتركا لفظيا بين عين الماء والشمس، وفي الثاني كون إطلاق لفظ الأسد على زيد مجازيا، وعلى الحيوان المفترس حقيقيا. والثاني ما يتعلق بالألفاظ بسبب التصريف كالاشتباه الواقع في لفظ "المختار"، فإنه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مُختِيرا - بكسر الياء - وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مُختِيرا - بفتحها - أو بسبب الإعجام والإعراب، كما يقول القائل: "غلام حسن" من غير إعراب؛ فيظن تارة تركيبا توصيفيا، والأخرى

مجازيا **الح** أي المعنى الغير الموصوع له النقط، بل استعمل في هذا المعنى لماسة بيه وبين المعنى الموصوع له، كلفظ "الأسد" لرحل الشجاع. **محالب** **الح** المحالب جمع محلب معناه بالفارسية يَنكُلُ شير. **بسبب الإعجام** **الح**. أي: عدم التمييز الذي يتعلق بالألفاظ قد يكون بسبب الإعجام أي النقص، كما في 'حمر احمر حمر حمر'؛ لأن هذه الألفاظ عند الإهمال تختمل معنى غير مقصود، والأصل فيها أن كل مقام تختمع فيه أربعة ألفاظ مهملة يعجم أول كل لفظ واحر الثاني إعجاما فوقيا، ويعجم ثاني الأولين ورابع الأربعة بفتنتين إعجاما تحتيا، وبذلك يتعين المقصود يعني خمر الخبز خمر خمر.

وكذلك "فصر بر" عند الإهمال يحمل معنيين. الأول: "فقير بر" أي ميران للبر يسع اثني عشرة صاعا، وهذا المعنى هو المقصود. الثاني: "فقير بر" أي فقير ثوب، يعني فقير لا يخذ الناس، وهذا المعنى ليس المقصود. وكذلك حال المميز أي كل كلمة يوجد فيه التباس بسبب خطأ الكتابة إذا كتب غير موافق لحطه لا يفهم معناه، مثلا: "الشطرح أبا حيفة" وهو الشافعي إذا كتب هكذا لا يفهم معناه أصلاً؛ لأنه كتب غير موافق لحطه، وإن كتب موافقا لحطه مثلا: "الشطرح أباحي فتى" وهو الشافعي فمعناه وتركيبه واضح، أي إن فتى جعل الشطرح صاحب وهو الشافعي. **علام حسن** **الح**. أي كقول القائل لعلام الحسين: هذا العلام علام حسن، وكل علام حسن قبيح، فهذا العلام فيج. فإن الأوسط في الصغرى مركب توصيفي، وفي الكبرى إضافي. وكذا الحسن في الأول صفة وفي الثاني علم.

تركيباً إضافياً. والمتعلق بالألفاظ من جهة التركيب، فإما بالنظر إلى اختلاف المرجع نحو: "ما يعلمه الحكيم فهو يعمل بما يعلمه" فإن عاد الضمير إلى الحكيم صدق، وإلا كذب. وإما بإفراد المركب نحو: "النارنج حلو حامض" صادق، وإن أفرد وقيل: "هذا حلو وحامض" لم يصدق. وإما بجمع المنفصل نحو: "زيد طبيب وماهر" صادق، وإن جُمع وقيل: "طبيب ماهر" كذب.

فصل في الأغاليط التي تقع بسبب المعنى: وهذا أيضاً أقسام؛ لأنها إما من جهة المادة أو من جهة الصورة. أما من جهة المادة كما يكون بحيث إذا رتب المعاني فيه على وجه يكون صادقا لم يكن قياسا. وإذا رتب على وجه يكون قياسا لم يكن صادقا كقولك: "الإنسان ناطق من حيث هو ناطق، ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان؛ فلا شيء من الإنسان بحيوان"؛ إذ مع اعتبار قيد "من حيث هو ناطق"

فإن عاد الضمير أي: إن عاد الضمير المرفوع المستتر في "بما يعلمه" إلى الحكيم صدق، وإلا أي: وإن لم يرجع إلى الحكيم، بل إلى الموصوف الذي في "بما يعلمه" كذب؛ لأن المعنى على هذا أن عمل الحكيم سبب أن يعمل يعلم الحكيم، وهذا ليس بصحيح؛ لأن العلم من صفات ذوي العقول، والعمل ليس من ذوي العقول. **الأغاليط** هي جمع أغلوطه بمعنى ما يغلط به كالأعجوبة والأصحوكة.

مع اعتبار قيد الخ: يعني إذا أثبت قيد "من حيث هو ناطق" في المقدمتين، أعني الصغرى والكبرى، فهو يقتضي كذب الصغرى؛ لأن الناطق ذاتي للإنسان، وثبوت اندائيات لذات لا يكون بعبء لما يترتب معبولة الدائيات، وهو باطل. وإن حذف القيد من المقدمتين فهو يقتضي كذب الكبرى؛ لأن الناطق فصل للإنسان، والحيوان حسه، وسلب حس ماهية عن فصلها لا يصح. وإن حذف من الصغرى، وأثبت في الكبرى ليكونا صادقتين احتلت صورة القياس لعدم اشتراك الحد الأوسط؛ لأن الأوسط الذي في الصغرى غير مُحيث، وفي الكبرى مُحيث؛ فلا يتعدى حكم الأصغر إلى الأكبر؛ فلا تحصل النتيجة. ومثل هذا قوههم: 'العطف (سكون اللام) عطف (فتح اللام)، والعطف صحيح'. فإن أحد موضوع الكبرى لفظ العطف صدقت الكبرى، لكن احتلت صورة القياس لعدم تكرار الحد الأوسط؛ لأن الشكل شكل أول. وللأوسط في الصغرى أي: العطف الثاني بمعنى ما صدق عليه العطف، وإن =

يكذب الصغرى، ومع حذفه عنها يكذب الكبرى. وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى ينزم اختلال هيئة القياس لعدم الاشتراك. وأما التي من جهة الصورة فكما يكون على هيئة غير ناتجة.

وجميع ذلك سوء التأليف كقول القائل: "الزمان محيط بالحوادث، والفلك محيط بها أيضا" ينتج "فالزمان هو الفلك"، وهو شكل ثانٍ وقد فات فيه شرط اختلاف المقدمتين إيجاباً و سلباً؛ لكونهما موجبتين ههنا.

والآن نذكر بعض المغالطات التي سبب وقوعها فساد الصورة، فنقول: من المغالطات الصورية المصادرة على المطلوب نحو: "زيد إنسان؛ لأنه بشر، وكل بشر إنسان". ومنها أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات نحو: "الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد".

= أحد ما صدق عليه الغلط كانت النهاية هيئة قياس، لكن يكون الكبرى كادبه، فاحفظ.

المصادرة الخ المصادرة: نون كشى را بهال او فروقتن. كذا في 'الصراح'. وفي اصطلاحهم: أحد نتيجة بعضها في قياس. وبعبارة أخرى جعل المدعى جزء القياس أو عيه أو جزء ما يتوقف عليه الدليل أو عيه. وهما المدعى قوله: 'زيد إنسان'، وهو جعل صغرى قياس؛ لأن الإنسان هو بشر. وقد رعم بعضهم ومهم الشيخ المقتول والإمام الراربي: أن المصادرة على المصوب من الأعلاص التي يتعلق بالمادة. وقال بعضهم كالحقق الصوسي وأتباعه: أن الحل فيها راجع إلى الصورة دون المادة. ولعل تحقيق ما أفاد العلامة الشيرازي في 'شرح حكمة الإشراق': أن الحل في المصادرة على المطلوب ليس من جهة مادة القياس ولا من جهة صورة، فإن المادة صادقة والصورة صحيحة، بل الحل فيه أن القول اللازم من القياس: ليس قولاً آخر غير المقدمات مع أن الواجب كونه كذلك

نحو: الجالس في السفينة الخ. فساد ظاهر؛ لأن المتحرك في الصغرى معناه متحرك حركة عرسية. وفي الكبرى معناه متحرك حركة دائية؛ فم يتكرر الأوسط. ففسد القياس من حيث الصورة. هذا ما قصده المصنف

لكن إن أريد بالمتحرك في المقدمتين متحرك حركة دائية أو المتحرك حركة عرسية فيفسد قياس من حيث امادة لكذب الصغرى أو الكبرى.

ومنها: أن لا يتكرر الأوسط بتمامه كما يقال: "الإنسان له شعر، وكل شعر ينبت" ينتج "الإنسان ينبت"؛ فإن الأوسط له الشعر، ولم يجعل بتمامه موضوع الكبرى، ومنها: أن لا يكون الأوسط متشابهاً في المقدمتين لاختلافه بالقوة والفعل نحو قوله: "الساكت متكلم، والمتكلم ليس بساكت" ينتج "الساكت ليس بساكت" ومنها: اختلاف التركيب بسبب شك، وقع بأن القيد من الموضوع أو من المحمول كقولهم: "الإنسان وحده. ضاحك، وكل ضاحك حيوان" ينتج "الإنسان وحده حيوان" والغلط إنما نشأ من توهم أن لفظة "وحده" جزء من الموضوع، ولو جعل جزء من المحمول وقيل: "الإنسان هو وحده ضاحك، وكل ما هو وحده ضاحك فهو حيوان" لصدقت النتيجة؛ لأنها إذ ذاك الإنسان حيوان؛ فالغلط في هذا المثال بسبب سوء اعتبار الحمل. ومنها: أن لا يكون الأكبر محمولا على جميع أفراد الأوسط في الكبرى، وذلك كما تقول: "كل إنسان حيوان، والحيوان عام، أو جنس، أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة" فينتج "كل إنسان عام، أو جنس، أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة"، وهو باطل قطعاً. والسبب في الغلط إنما هو إهمال كلية الكبرى؛ إذ

فالغلط في هذا المثال الخ يعني أن المعالطة في هذا المثال إنما وقعت بسبب سوء اعتبار حمل الأوسط على الأصغر؛ لأن في الحقيقة الصغرى مركبة من موجة وسالبة بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان؛ فالموجة "الإنسان ضاحك"، والسالبة "لا شيء غير الإنسان ضاحكاً" فالقضية الموجبة ينتج مع الكبرى نتيجة صادقة، والثابتة مع الكبرى ليست على تأليف منح فالغلط إنما نشأ من القضية الثانية. والحاصل: أن الصغرى قضيتان وأحدث واحدة موقع الغلط وهذا الغلط يسمى باعتبار حدود سوء اعتبار الحمل. **إهمال كلية الكبرى الخ**: أي: يشترط في الشكل الأول كلية الكبرى، وهو مفقود ههنا؛ لأنه حكم في الكبرى عنى طبيعة الحيوان لا على أفرادها. وفي الصغرى قد حكم على كل فرد الإنسان بالحيوانية، فلا يتعدى حكم الأكبر على الأصغر.

الكبرى طبيعية فلا يتعدى الحكم. ومنها: ما يقع بسبب تقدم الروابط وتأخرها عن السلوب، وكذا تقدم الجهة على السلوب وتأخرها عنها، نحو: "زيد ليس هو بقائم، وزيد هو ليس بقائم"، وبالضرورة أن لا يكون، وليس بالضرورة أن يكون، ولا يلزم أن يكون، ويلزم أن لا يكون. وتكثر السلوب من هذا الباب؛ فإن مراتب الشفعية كسلب سلب، وسلب سلب سلب سلب إثبات، والوترية كسلب سلب السلب وغيرها سلب. ومنها: أخذ الاعتبار الذهنية والمحمولات العقلية أموراً عينية، كما إذا قيل: إن الإنسان كلي؛ فيظن أنه في الأعيان كذلك، وليس هذا الظن بصواب؛ فإن الكلية إنما تعرض الأشياء في الذهن دون الخارج. ومن هذا التحقيق ينحل أغنوطة أخرى، تقريره أن يقال: الممتنع موجود؛ لأنه إن امتنع شيء في الخارج لكان

رمد ليس هو بقائم الخ هذه القضية لتقدم حرف السلب على الرابط معدونه. ورد هو ليس بقائم لتقدم الرابط على السلب سائلة. وقوله بالضرورة أن لا يكون أي 'شريك اناري' ممتنع، سائلة لتقدم آخيه على السلب وقوله ليس بالضرورة أن يكون أي انكابت متحرك الأصابع سائلة، لكن الأول يصدق على الممتنع وهذا لا على الممتنع، بل على الممكن.

من هذا الباب الخ. أي من المعالجات الصورية فأحد السوب الونرة مقام اسوب الشفعية خطأ؛ لأن الأول سائلة، واثابة موجهة. إثبات الخ. لأن السلب سلب شيء إثبات في المرتبتين اشفيعيتين كان أوفى مراتب الشفعات. وإذا أدخل السلب على مراتب الشفعية حصصت اسوب انونريه، وهي سلب؛ لأنه إذا كان سلب سلب الشيء إثباتاً كان سلباً لا محالة. احد الاعتبارات الذهبية الخ كقولك: احدث حادث، وكل حادث فله حدوث، فالحدوث له حدوث؛ فإن احدثت أمر ذهني أخذ مكان احارجي، فحكم عليه بالحدوث

فإن الكلية الخ أي الكلية إنما تعرض الأشياء في الدهن؛ لأنها من العورص انديه انتي خصوص الوجود الذهني شرط عروصها، واقصايات التي محمولاتها الكلية ذهنيات، فتدبر. الممتنع موجود الخ وصورة القياس هكذا: إن امتنع شيء في احارج لكان امتناعه حاصلًا في الحارج، وكل ما كان امتناعه حاصلًا في الحارج كان موجودًا في الحارج.

امتناعه حاصلًا في الخارج، فيكون الممتنع موجودًا في الخارج، فيلزم وجود الممتنع، وهو باطل قطعًا. وجه الانحلال: أن الامتناع اعتبار ذهني، لا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج، ليلزم وجود المتصف به في الخارج. ومنها: أخذ مثال الشيء مكانه كما تقول لمثال النار: إنه نار، وكل نار محرق، فهو محرق. وهذا الاشتباه هو الذي احتج به المنكرون للوجود الذهني حيث قالوا: لو حصلت الأشياء بأنفسها لزم

وجه الانحلال الخ: قال الشارح: هذا مأخوذ مما قال العلامة الشيرازي في شرح حكمة الإشراق: إن الغلط في قولنا: لو كان الشيء ممتنعًا في الخارج لكان امتناعه حاصلًا في الخارج؛ فيكون امتنع موجودًا؛ لأن الامتناع اعتبار ذهني، ولا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به فيه، وهو من باب سوء اعتبار الحمل له.

المنكرون للوجود الذهني الخ: اعلم أن الحكماء وغيرهم متفقون على أن النار مثلاً لها وجود به ترتب عليها أحكامها، ويصدر عنها آثارها من الإحراق والإضاءة وغيرهما، وهذا هو الوجود الخارجي العيني. واحتجوا في أن لها وجودًا آخر غير الوجود الخارجي أم لا؟ فذهب الحكماء إلى أن لها وجودًا ذهنيًا أيضًا يقال له: الوجود الظلي. وأنشأوا بأن تصور امتنع، واحتماع التقيصير وغيرهما لا وجود له في الخارج، وحكم عليها بأحكام ثالثة صادقة كالإمكان العام وغيرها. واحكم بالأحكام الثالثة عليها يقتضي ثبوتها في نفس الأمر، وبسببها ثبوت في الخارج؛ فلا بد أن يكون في الذهب وهو المطلوب. وأن من المفهومات ما هو متصف بالكلية التي هي صفة ثبوتية مقنضية لوجود الموصوف لها، وكل موجود في الخارج فهو حتمي، فيكون انتصف بالكلية موجودًا في الذهب. واعتراض المتكلمون السابقين بالوجود الذهني بأنه لو اقتضى تصور شيء حصوله في الذهب لزم كون الذهب حارًا أو باردًا، فإذا تصورنا الحرارة والبرودة حصلنا في ذهنا ولا معنى للحار والبارد إلا ما فيه الحرارة والبرودة، وأن حصول حقيقة الخلل والسماء مع عظمها في ذهنا غير معقول؛ وأجاب الحكماء مهمًا: بأن الحاصل في الذهب صورة ذهنية موجودة بوجود ظلي لا هوية عينية موجودة بوجود أصيل. والحار ما يقوم به هوية الحرارة وماهيتها موجودة بوجود عيني، لا ما يقوم به ماهية الحرارة موجودة بوجود ذهني. وأن ما يتمتع حصوله في الذهب هو هوية الخلل والسماء؛ فإن هوياتهما موجودة بوجود خارجي يتمتع أن يحصل في أذهاننا. وأما مفهومات الكلية وماهياتها الموجودة بوجودات طيبة لا يتمتع حصولها في الذهب؛ إذ ليست موصوفة بصفات تلك الهويات. ثم لا يخفى عني أن بعضًا من المتكلمين كالإمام وتابعيه لم يذكروا بالوجود الذهني.

احتراق الذهب عند تصور النار، واختراقه عند تصور الجبل، واتصافه بالبياض والسواد عند تصورهما، وهكذا، وحله: أنه من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، يعني أن الإحراق والخرق وغيرهما من العوارض التي تلحق الشيء إذا وجد بوجود أصلي خارجي، وليست من العوارض للوجود الظلي الذهني. ومنها: أخذ جزء العلة مكان العلة كما إذا حمل سبعون رجلا حجرا ثقيلا سبعين فرسخا متلا، فيتوهم أن الواحد منهم يحمله فرسخا واحدا. ومنها: إجراء طريق الأولوية عند الاختلاف كما تقول: الإنسان ليس بأولى بإضافة النفس الناطقة من العصفور بعد ما اشتركا في الحيوانية. ومنها: ما وقع من قلة المبالاة بالحشيات وترك الاعتناء بها كقول القائل: كل أبيض دخل في حقيقته البياض، وزيد أبيض؛ فيزعم دخول البياض في حقيقته. ومنشأ الغلط فيه أن البياض داخل في مفهوم الأبيض من حيث إنه أبيض، لا من حيث إنه حيوان وإنسان. ومنها قولهم: مماثل المماثل مماثل نحو: الإنسان مماثل للنخلة، والنخلة مماثلة للحجر في كونه غير ذي نفس؛ فيزعم كون زيد جمادا. ووجه التغليب فيه أن مماثلة النخلة للإنسان في أمر وهو الطول مثلا، ومماثلتها

وحله: الخ. والحوار الآخر غير محل الذي ذكره المصنف... أنا مع الملازمة فإن حصول آثار نفسها في الدهن، وكذلك وجود محل فيه لا يلزمه الإحراق والإحراق؛ لأنها من شأن الماديات، والدهن ليس بمادي، بل جوهر مجرد **الظلي الذهني:** الخ. قد عرفت مما سبق ما أن لشيء وجودين: وجود يترتب عليه الآثار، ووجود لا يترتب هي عليه. والوجود الأول يقال له. الوجود الخارجي، والثاني يقال له: الوجود الظلي الذهني، فاشيء إذا كان موجودا في الدهن وقائما به قايما أصليا خارجيا على النحو الأول يكون الدهن منصفا به، وإن قام قايما صيا غير خارجي فذلك لا يوجب الاتصاف. فاعلم أن الوجود في الدهن وإن كان ماهية البار مثلا، لكنها موجودة بوجود ظني، وكون محلها موصوفا بها من أحكامها المتعلقة بوجودها العيني، فافهم.

للحجر في شيء آخر. ومما يوقع في الغلط أخذنا لعدم المقابل للملكة مكان الضد والنفويض، كالسكون فإنه عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، كالعمى فإنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا، فيظن أن المجرد ساكنة، والجدار أعمى. ومن المغالطات المشهورة قولهم: "لا يمكن تحصيل المجهول؛ لأن ذلك المجهول إذا حصل فيما يعرف أنه مطلوبك، فلا بدّ من بقاء الجهل أو وجود العلم قبله حتى تعرف أنه هو، وعلى التقديرين يمتنع تحصيله، أما على الأول فلاستحالة معرفته إذا وجد، وأما على الثاني فلامتناع تحصيل الحاصل، والجواب أن المطلوب معلوم من وجه ومجهول من وجه، فبعد حصول المجهول يعلم بالوجه المعلوم المخصص أنه المطلوب، وهذا كمثل عبد آبق إذا وجد، فإنه كان معلوم الذات مجهول المكان. فبعد ما وجد عرفت بما كنت عارفا به من ذاته وصورته أنه آبقك.

أغلوطة: لو لم يصدق قضية لم يصدق زيد قائم، وكلما لم يصدق "زيد قائم" صدق نقيضه - أعني "زيد ليس بقائم" - ينتج "كلما لم يصدق قضيته صدق "زيد ليس بقائم"

فيتر إلخ: وهذا الظن ليس بصواب؛ لأن المخدرات ليس من شأنها الحركة، وإنما هي من شأن الحسم. والجدار ليس شأنه البصر، وإنما هو من شأن الحيوان؛ فالسكون والعمى لا يكونان من صفات المخدرات والجدار.

ومن المغالطات المشهورة إلخ: يعني أنه إذا كان المطلوب معنوما فلا وجه بطسه. وإن كان مجهولا فم يعرف أنه المطلوب حين حصوله كعد آبق يشده من لا يعرفه، فلو وجده فم يعرف أنه العد الآبق الذي كان في طلبه. **والجواب إلخ:** حاصله: أنا لا نسلم أن المطلوب إما معلوم مطلقا أو مجهول مصفا حتى يلزم تحصيل الحاصل أو صب المجهول المطلق، بل يجوز أن يكون معنوما من وجه ومجهولا من وجه أي من حيث نفس حقيقته، فيطلب العلم بها بالكسب، كما إذا علما الإنسان بوجه الكاتب، وبعد علمه بهذا الوجه قصدنا علم حقيقته، فهو معنوم من وجه، وصالح لأن يطلب حقيقته، فإذا انتقلنا منه إلى ماديه، ثم منها إليه حصل لها العلم بحقيقته، وصار الوجه المجهول معنوما، فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا صب المجهول المطلق، فافهم.

مع أنها قضية من القضايا، والحل أن التقادير المأخوذة في الكبرى - أعني قولك: كلما لم يصدق "زيد قائم" صدق نقيضه، أعني "زيد ليس بقائم" - إن كانت واقعية فصدقها مسلّم، لكن لا اندراج؛ إذ الحكم في الصغرى إنما هو على التقادير الفرضية الغير الواقعية ضرورة أن عدم صدق قضية من القضايا من الممتنعات ضرورة أن قولنا: "الواجب موجود، أو سميع، أو بصير" واجب الصدق؛ فيكون عدم صدقها محالاً. وإن كانت تقادير الكبرى أعمّ معنا الكلية؛ إذ كذب الشيء إنما يستلزم صدق نقيضه بحسب الواقع؛ فإنه جاز على تقدير المحال أن يكذب النقيضان معاً؛ لأن المحال جاز أن يستلزم محالاً آخر. ويقرب من هذه الأغلوطة المغالطة العامة الورود التي يمكن أن يثبت بها أيّ مطلوب أردت، صادقاً كان أو كاذباً، فنقول: المدعى ثابت؛ لأنه لو لم يكن المدعى ثابتاً كان نقيضه ثابتاً، وكلما كان نقيضه ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً "يُنتج" لو لم يكن المدعى ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً".

لكن لا اندراج إلخ يعني لو اعترضت في الكبرى التقادير الواقعية فنصدق، لكن لا يدرج الأصغر تحت الأكبر؛ لأن الحكم في الكبرى على التقادير الواقعية، وفي الصغرى على التقادير العرضية الممتنعة **عدم صدقها إلخ**. أي عدم صدق قضية من القضايا يكون محالاً - 'كون الواجب موجوداً' قضية واجب الصدق. **أعمّ إلخ**: أي أعمّ أن تكون تقادير الكبرى واقعية أو غير واقعية، فيحصل اندراج الأصغر تحت الأكبر، لكن لا تكون الكبرى كلية، لأن الحكم في الكبرى بأن كلما لم يصدق زيد قائم صدق نقيضه على التقادير الواقعية فقط؛ إذ على التقدير الممتنع يجوز ارتفاع النقيضين واجتماعهما.

المغالطة العامة الورود إلخ: قال بعض أهل التحقيق، إن هذه المغالطة ليست عامة الورود، بل إنما يرد على القاعدة القائلة أن الموجة الكلية تعكس بعكس النقيض الأحص من نقيض الأعم، وإنه مخصوص بما سوى نقائص الأمور العامة أو على إنتاج الروميتين لرومية. **نقيضه ثابتاً إلخ**. لأنه لو لم يثبت بره ارتفاع استقيصين وهو محال.

وينعكس بعكس النقيض "لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا مع أنه شيء من الأشياء"، هذا خلف؟ وتحير العقلاء في حله، فمن قائل يقول: إنا لا نسلم أن تلك الشرطية تنعكس بهذا العكس إلى هذه الشرطية، كيف والشيثان في الأصل والعكس مختلفان بالعموم والخصوص، بل عكس هذه الشرطية قولنا: "كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابتا" وهو حق. وإن شئت قلت بتقرير آخر: إن عكس تلك الشرطية لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا في ضمن نقيض المدعى كان المدعى ثابتا؟ ومن مجيب يجيب: بأن المقدم في العكس محال، والمحال جاز أن يستلزم نقيضه، فلا خلف. وقد وقع الإطناب في تفصيل هذا الباب؛ لما أن الرسائل المدونة في هذا الفن التي جرت في زماني هذا عادة قراءتها خالية عن تفصيل باب المغالطة، فرأيت أن أوشح بذكره رسالتي هذه؛ لتكون نافعة للمتعلمين، مفيدة للطالبيين.

وينعكس بعكس النقيض إلخ: أي على طور القدماء، وهو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانيا، ونقيض الجزء الثاني أولا. **هذا خلف إلخ:** لأنه يستلزم ثبوت المدعى على تقدير انتفائه فبطل العكس، وهو يستلزم بطلان النتيجة. وهو - أي الخلف - لا يلزم من صورة القياس؛ لأنها بديهية الإنتاج، ولا من مقدمتيه؛ فتعين أنه لزم من فرض صدق نقيض المدعى فيكون باطلا؛ فيكون المدعى حقا.

كيف إلخ: يعني أنه لا بد أن يكون الشيء في الأصل والعكس مأخوذا على نحو واحد. والشيء الذي أحد في الأصل وهو قولنا: كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا خاص؛ إذ هو في قوة قولنا: كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا، فلا بد من أن يوحد في العكس أيضا كذلك، فيكون معناه كلما لم يكن نقيض المدعى ثابتا كان المدعى ثابتا، وهذا صادق. ومشتا الغلط أنه أحد الشيء في الأصل على وجه العموم، وفي العكس على وجه الخصوص.

مختلفان بالعموم والخصوص إلخ: أي لفظ الشيء الذي في النتيجة أحص؛ لأن المراد بها هو نقيض النتيجة، والشيء في العكس على عمومه. **ومن مجيب يجيب إلخ:** يعني أنا لا نسلم بطلان عكس النقيض، وهو قولنا: كلما لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا؛ لأن المقدم فيه محال، ومحال حار أن يستلزم محالا آخر.

فصل: ولا بدّ أن يعلم أنه إذا كان إحدى مقدمتي القياس غير برهانية، بل كانت جدلية، أو خطابية، أو شعرية، أو غيرها كان القياس أيضا غير برهاني، وكذا الكلام في القياس الجدلي ونظائره، وبالجملة المؤلف من الراجع والمرجوح مرجوح. وههنا قد تمّ بحث الصناعات الخمس، وبه تمّ مقاصد الفن بنوعيه، أعني الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق.

خاتمة

لكل علم ثلاث أمور: أحدها: **الموضوع**، وهو ما يبحث في العلم عن عوارضه ولواحقه الذاتية، كبذن الإنسان لعلم الطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، والمقدار المتصل لعلم الهندسة، والمعلوم التصوري والمعلوم التصديقي لصناعاتي هذه.

المؤلف من الراجع إلخ: جواب سؤال مقدر. وهو أن حصر الصناعات في الخمس غير حاصر؛ فإن المركب من مختلفتين منها ليس بداخل في شيء من تلك الأقسام؛ فإن معنى كل واحد منها لا يصدق على المختلفين. فلا يدرج في واحد منها؛ حاصل الجواب: أن المركب تابع لأحس المقدمتين كما أن النتيجة تابعة؛ إذ المركب من البقيية والمظنونة مثلا داخل في الخطابة. وكذا المركب من المظنونة والموهومة سفسطة. لأن النتيجة موهومة. فبهذا الاعتبار لا يخرج من إحدى الصناعات الخمس؛ فلا يحتل الحصر.

أحدها: الموضوع: قال العلامة الشيرازي في كون الموضوع جزء من العلم على حدة نصر؛ لأنه إن أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من أجزاء العلوم؛ بعدم توقف العلم عليه، بل هو من مقدمات الشروع منه على ما مرّ. وإن أريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ، وليس جزء بالاستقلال. وأعلم أن القدر الضروري هو كون ذاتيات موضوع العلم من اسميات في ذلك العلم، حتى أنه يجب الاحتساب عن جعل حسن موضوع العلم وفصله محمولا في ذلك العلم. وكذا يمتنع إيراد مبادئ ذاتياته في المسائل.

والمعلوم التصوري إلخ: بهذا ظهر أنه يخور أن يكون موضوع العلم أمورا متعددة، إلا أنه لا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظه في سائر مباحث العلم، كموضوعات هذا الفن؛ فإنها مشتركة في الإنصال إلى مطلوب مجهول. والإيجاز أن يكون العلوم المتفرقة علما واحدا.

وينبغي أن يعلم أنه لا يبحث عن وجود الموضوع ولا يبحث عن ماهيته في العلم الذي هو موضوع له، فلا يبحث الطبيب عن بدن الإنسان من حيث إنه موجود، أو جسم، أو حيوان ناطق، ولا النحوي عن حقيقة الكلمة والكلام، ومن ثمّ لما كان موضوع علم الطبيعى الجسم المطلق، وكان صاحب هذا الفن يورد مباحث الهوى والصورة في الطبيعات أشكل عليه أن الهوى والصورة من أجزاء الجسم ومقوماته، فكيف يورد هذه المباحث في الطبيعات؟ واعتذر من قبله أن هذه المباحث استطرادية.

وثانيها: مبادئه، والمبادئ ما يتنى عليه المسائل، وهي إما تصورية أي حدود تورّد لموضوع الصناعة وأجزائه وجزئياته وأعراضه الذاتية، أو تصديقية وهي المقدمات التي تؤلف منها قياسياته إما بديهية،.....

ويسغى أن يعلم إلخ: اعلم أهم قالوا: إن الموضوع ودائياته تكون مفروعة عنها في العلم. واستدل عليه بعضهم بأن إثبات موضوع العلم وأجزائه لا يكون مسألة في هذا العلم؛ لأن الموضوع ما يطلب له أعراض ذاتية. وما لم يعلم وجوده استحال أن يطلب به ثبوت شيء. ولأن مسائل العلم هي إثبات الأعراض الذاتية، وإثبات الأعراض يتوقف على ثبوت الموضوع وأجزائه. فهو كان ثبوت الموضوع وأجزائه مسألة من المسائل توقّف الشيء على نفسه، فافهم. مبادئه إلخ. هي التي يتوقّف عليها مسائل العلم. اعلم أنها ليست من أجزاء العلوم، بل من الوسائل التي يتوصل بها للوصول إلى المطالب التصورية والتصدقية. قال صاحب 'سَمِ الْعُوم' في الحاشية: هذا هو الحق، وأما ما قيل: أجزاء العلوم ثلاثة فحسباً أو مسامحة. حاصله: أن القوم يكونون المسائل من أجزاء العلوم ومبادئ من وسائلها لا من أجزائها هو الحق. ومن قال: إن أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوعات، والمبادئ، والمسائل. فهذا القوم إما خطأ كما لا يخفى، أو محمول على السامعة بأن يقال: المبادئ لما كانت وسيلة إلى إدراك المسائل وموقوفة عليها، وشدة احتياج مسائل إليها صارت كالأجزاء؛ فعدها بالمر إلى هذه الجهة، لكن عدّ الموضوعات من الأجزاء بالاستقلال فليس له وجه ظاهر لما قلنا. حدود إلخ أي تعاريف تورّد الموضوع الصناعة كتعريف الكلمة مثلاً باللفظ الموضوع ليعنى المفرد. وأجزائه إلخ: أي: حدود لأجزاء الموضوع كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ، والوضع، والمعنى المفرد مثلاً.

ويسمى العلوم المتعارفة، أو غير بديهية، بل نظرية مسلّمة، فإن كان التسليم على سبيل حسن الظن ممن ألقاه إليه تسمى أصولا موضوعة، فإن كان التسليم مع الاستنكار يسمى مصادرة. وثالثها: المسائل، وهي التي اشتمل العلم عليها ويحاول إثباتها بالدليل.

فصل في الرؤوس الثمانية: اعلم أن القدماء كانوا يذكرون في مبادئ الكتب أشياء ثمانية، ويسمونها "الرؤوس الثمانية"، أحدها: **الغرض**، أعني العلة الغائية؛ لئلا يكون الناظر عابثا. وثانيها: **المنفعة**؛ لتسهيل عليه المشقة في تحصيله. وثالثها: **التسمية**، أعني عنوان العلم؛ ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض.

العلوم المتعارفة الخ سميت بذلك؛ لأن لمقدمات هي التصديقات، والتصديقات علوم. ولذا هتتها تسمى متعارفة، وهي إما عامة تستعمل في جميع العلوم كقوسا: الكل أعظم من الجزء، والشيء الواحد إما أن يكون ثابتا أو متغيرا، وإما خاصة ببعضها كقوس أهل الهندسة: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية.

أصولا موضوعة الخ كقول أفقليدس في أول هندسة: لما أن يصل بين كل نقطتين خطّ مستقيم، وأن نعمل بأيّ بُعد شئنا خطّا، وبكل بقعة شئنا دائرة. **فإن كان التسليم** الخ أي. فإذا أحدثت تلك القضايا مع استنكار وتشكك من انتعم سميت مصادرات. لأنه يصدر بها المسائل التي تتوقف عليها، كقوس أفقليدس: إذا وقع خط على حصين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قائمتين، فإن الخطين إذا أخرجا في تلك الجهة يتقيان. واعلم أن المقدمة الواحدة قد تكون أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر.

المسائل الخ: وهي القضايا المطلوبة المرهس عليها في العلم، كأمسائل الواقعة في المصنوع والسحو وغيرهما من العلوم. **فصل في الرؤوس** الخ: لما ذكر المصنف في الفصل السابق أن لكل علم ثلاث أمور: الموضوع، والمسائل، والمبادئ، وقد تطلق أمادئ على الرؤوس الثمانية؛ لأن الشروع على وجه البصيرة وفرض أربعة يتوقف عليها فذكرها. **أحدها الغرض** الخ: اعلم أن ما يترتب على الفعل إن كان ناعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعدة عائية، وإلا يسمى فائدة ومنفعة وعاية. **التسمية** الخ أي تسمية العلم وعموانه كما يقال: إنما سمي المصنوع مصنوعا؛ لأن المصنوع يصنع على المصنوع الطاهري. وهو التحكم، والناصبي وهو إدراك الكميات. وهذا العلم يقوي الأول ويسبب الثالثي مسبب السداد، فاشتق له اسم من اسطق.

ورابعها: المؤلف؛ ليسكن قلب المتعلم. وخامسها: أنه في أي مرتبة هو؛ ليعلم على أي علم يجب تقديمه، وعن أي علم يجب تأخير. وسادسها: من أي علم هو؛ ليطلب ما يليق به. وسابعها: القسمة وهو أبواب العلم والكتاب. وثامنها: أنحاء التعليم وهي التقسيم، والتحليل، والتحديد، والبرهان؛ ليعرف أن الكتاب مشتمل على كلها أو بعضها.

أقول - وأنا محمد فضل الإمام الخير آبادي - : هذا آخر ما أردنا جمعه وتأليفه في هذه الرسالة من كتب الأقدمين وكلمات المتأخرين. والغرض من هذا التأليف ليس إلا تعليم المبتدئين، وتسهيل الأمر على الطالبين. فإن نفعك، أيها الطالب الراغب! هذه العجالة نفعاً يسيراً فلا تنسني بدعاء حسن الخاتمة، والنجاة من حرّ الحاطمة.

ورابعها المؤلف الخ: بكسر اللام أي تعيين المؤلف ومعرفة ليسكن حال المتعلم، ويطمئن قلبه في قبول كلامه بالاعتماد عليه؛ لأن معرفة حال الأقوال بمراتب الرجال.

في أي مرتبة هو الخ: كما يقال: إن مرتبة اسبق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق، وتقوم الفكر ببعض الهندسيات. أي علم هو الخ: من أي جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية، أو الفرعية، أو الأصبية. القسمة الخ: أي قسمة العلم والكتاب. فالأول أي قسمة العلم كما يقال: أبواب المنطق تسعة: الأول الكليات الخمس، الثاني التعريفات، الثالث القياس، الرابع القصايا وأحواله، الخامس البرهان، السادس الحدس، سابع الخطابة، الثامن المغاظة، التاسع الشعر. وبعضهم عدّ بحث الألفاظ باباً آخر؛ فصار أبواب المنطق عشرة كاملة. والثاني أي قسمة الكتاب، فتقسيمه بالأبواب والفصول شائع لا يخو عنه كتاب كما ترى.

وهي التقسيم الخ: التقسيم عبارة عن التكثر من فوق إلى أسفل كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والنوع إلى الأصناف، والذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، والعرض إلى الخاصة والعرض العام. والتحليل هو التكثر من السفلى إلى فوق. والتحديد فعل أحد، وهو يدل على الشيء، مما به قوامه دلالة مفصلة. وبرهان طريق موثوق به، موصول إلى الوقوف على الحق، هذا. وإن شئت مزيد تفصيل في أنحاء التعليم فعبثك النظر في كتب النص.

حسن الخاتمة الخ: لا يخفى ما في إيراد حسن الخاتمة من حسن حتم الكتاب بالانتهاء. وقوله 'الخاصة' من الخطم بمعنى الكسر. رد به شدائد الموت وسكراته ويوم القيمة، والله أعلم بالصواب، وعنده حسن آت. =

وصلّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً
والحمد لله رب العالمين.

= هذا آخر ما تيسر لي في توضيح المتن وكشف معضلاته وتسهيل طريق الوصول إلى محمياته. وأسأل الله تعالى من فضله أن يتقبله، ويففع به كما نفع بأصله، ثم أنامون من مكاره الأقران ومحاسن الخلائ أن يتجاوزوا عما فيه من السهو والسيان بالصفح والعفوان، وإن عثروا على الخطأ الصريح فليستروه بالتصحيح. ولقد استراح القلم من هذا الرقم هار الجمعة الثالث عشر من ربيع الأول سنة ست وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وسلام حين إقامتي في بلدة ديوسد صاهاها الله وحرسها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين.

الفهرس

موضوع	الصفحة اموضوع	الصفحة
حطة الكتاب	٣ المتواطي	٢٣
حث الصلاة	٤ المشكك	٢٣
	المتكثر المعنى	٢٥
تقسيم العلم	٥ المرادف	٢٦
تعريف التصور	٦	
أقسام التصور والتصديق	٨ أقسام المركب	٢٧
تعريف الطر	٩ المفهوم وأقسامه	٢٨
الاحتياج إلى المنطق	١٠ الحرثي والكبي	٢٨
وجه التسمية بالمنطق	١٢ أقسام الكبي	٢٩
تدوين المنطق	١٣ السسة بين الكبيين	٣١
حد المنطق وموضوعه	١٤ معنى آخر للحرثي	٣٢
التصورات	الحس والنوع	
الدلالة	تعريف احس	٣٣
الدلالة وأقسامها	١٥ تعريف النوع	٣٣
حصر الدلالة في ستة أقسام	١٦ ترتيب الأجناس	٣٤
المطابقة	١٧ المقولات العشرة	٣٥
القضية الالتزامية	١٨ ترتيب الأنواع	٣٦
المفرد والمركب	٢٠	
المفرد	تعريف الفصل	٣٧
المفرد وأقسامه	٢١ وأنواعه	٣٨
تقسيم آخر للمفرد	٢٢ المقوم والمقسم	٣٨

رقم

صفحة

موضوع

القضية الشرطية

الخاصة والعرض العام

٥٧	الشرطية وأقسامها	٣٩	تعريف الخاصة والعرض العام
٥٨	الشرطية المتصلة	٤١	الدائيات والعرضيات
٥٩	الشرطية المنفصلة	٤١	العرض اللارم والمفارق
٦٠	أقسام المفصلة	٤٢	تعريف المعروف وأقسامه
٦١	أسوار الشرطية	٤٣	تقسيم التعريفات
٦٢	المقدم والتالي		المصادفات

المناقض

التضاد

٦٣	التناقض وشرائطه	٤٤	انقضائيا
٦٦	الشروط بين القصيتين	٤٥	تقسيم الحمية ونركيها
٦٨	انعكس المستوي	٤٦	نركيب الشرطية
٧٠	عكس القيص	٤٦	تقسيم القضية باعتبار الموضوع
٧١	أقسام الحقبة	٤٧	محصولات أربع والسور
	لنفس	٤٧	عادة المضاطقة في تعبير الموضوع والمحمول

الحميل

٧١	القياس وأقسامه		
٧٢	القياس الاقتراحي	٤٩	حمل وأقسامه
	لاشكل الأربعة	٥٠	انقضية الحمية

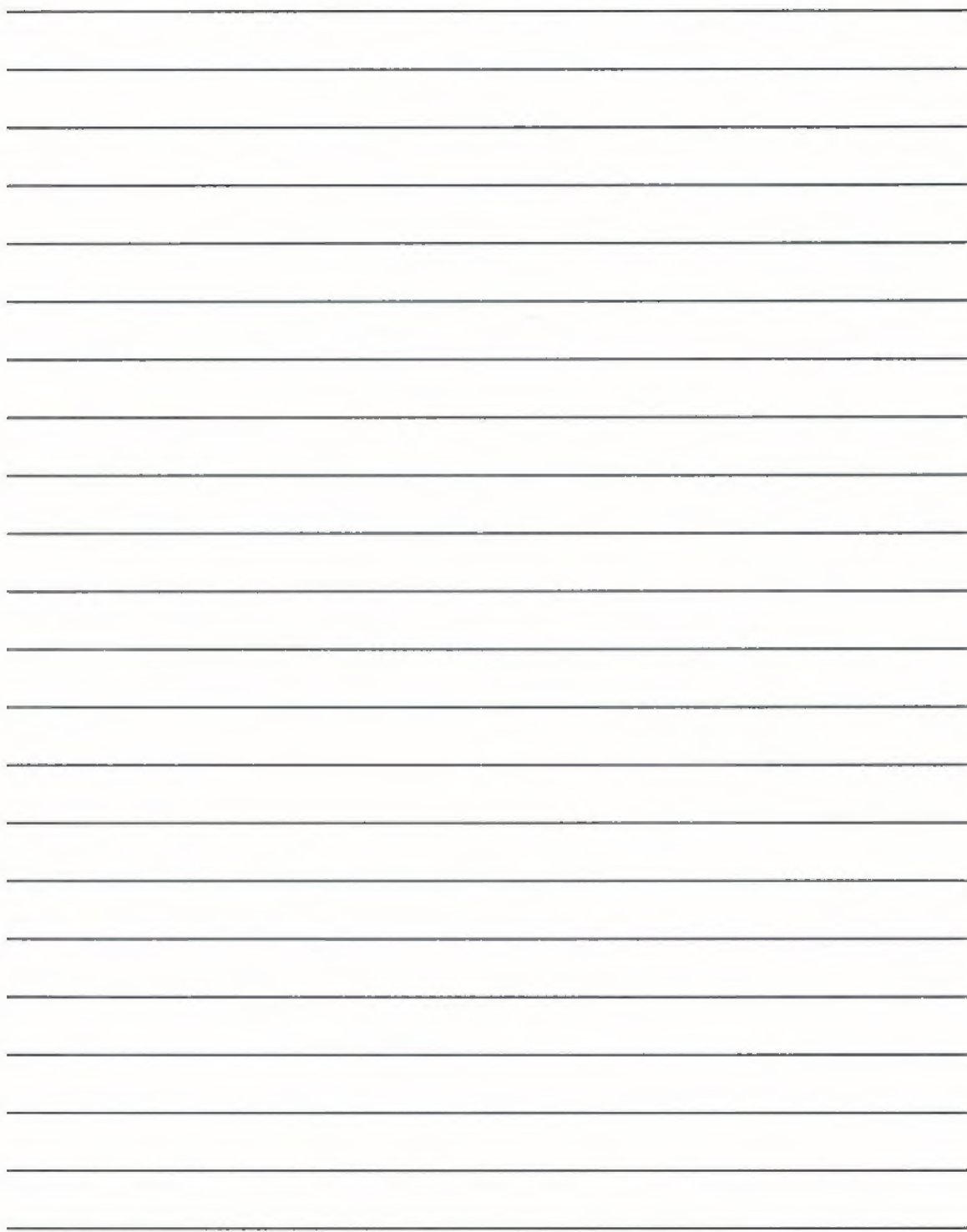
٧٤	الشكل الأول	٥١	بيان المعدولة وغير المعدولة
----	-------------	----	-----------------------------

٧٦	الشكل الثاني		
----	--------------	--	--

الموجهات

٧٨	الشكل الثالث	٥٢	اموجهة وأقسامها
٧٩	الشكل الرابع	٥٢	اسسائط من الموجهات
٨٠	الاقترايات	٥٥	امركبات من الموجهات

الموضوع	الصفحة الموضوع	الصفحة
القياس الاستثنائي	٨١	تركيب الجدلي ٩٣
الاستقراء	٨٢	القياس الخطابي ٩٤
التمثيل	٨٣	القياس الشعري وغرضها ٩٥
قياس الخلف	٨٤	القياس السفسطي وتعريفه ٩٧
صورة القياس ومادته	٨٥	عدم التمييز بين الشيء وشبهه ٩٩
البرهان وما يتعلق به	٨٧	الأغاليط وأقسامها ١٠١
الفرق بين الحدس والفكر	٨٨	الخاتمة
المشاهدات وأقسامها	٩٠	المبادي وأقسامها ١١١
لحي وإني	٩٢	الرؤوس الثمانية ١١٢



مكتبة البشير

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	من العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المراقبة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمت	المعلقات السبع
	شرح نخبة الفكر
	هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)
	من الكافي مع مختصر الشافي
	رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البيضاوي	التيبان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
أصول الشاشي	القطبي
نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (ابن مالك، ثانوية)

Book in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)
 Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)
To be published Shortly Insha Allah
 Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبہ التبشیری

طبع شدہ

رتنلین مجلد

تیسیر المنطق	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
تاریخ اسلام	علم الصرف (اولین، آخرین)
بہشتی گوہر	تسہیل المبتدی
فوائد مکبہ	جوامع الکلم مع چہل اومیہ مسنونہ
علم النحو	عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)
جمال القرآن	عربی صفوۃ المصادر
نحو میر	صرف میر
تعلیم العقائد	تیسیر الابواب
سیر الصحابیات	نام حق
کریما	فصول اکبری
پند نامہ	میزان و منقہ
پنج سورۃ	نماز مدلل
سورۃ یس	نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
آسان نماز	عم پارہ درسی
منزل	عم پارہ
	تیسیر المبتدی

کارڈ کور / مجلد

فضائل اعمال	اکرام مسلم
منتخب احادیث	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)

زیر طبع

مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری
بیان القرآن (مکمل)

تفسیر عثمانی (جلد ۲)
خطبات الاحکام لجمعات العام
حصن حصین
الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر مکمل)
الحزب الاعظم (بڑی کی ترتیب پر مکمل)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
معلم الحجاج
فضائل حج
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
تعلیم الاسلام (مکمل)
بہشتی زیور (تین حصے)
بہشتی زیور (مکمل)

رتنلین کارڈ کور

آداب المعاشرت	حیات المسلمین
زاد السعید	تعلیم الدین
جزاء الاعمال	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضۃ الادب	الحجامہ (بچپنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
آسان اصول فقہ	الحزب الاعظم (مینی کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الفلفہ	الحزب الاعظم (بڑی کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الاصول	عربی زبان کا آسان قاعدہ